

شهرية تصدر عن الجمعية الوطنية الحجازية
العدد (٢٢) ١٥/٨/٢٠٠٤

الحجاز

هذا الحجاز تأملوا صفحاته سِفرُ الوجودِ ومعهدُ الآثارِ

- الدولة الريعية تعود على أكتاف أسعار النفط
- تقرير هيومان رايتس عن العمال الأجانب
- المبادرة السعودية لإرسال قوات إسلامية للعراق
- أضواء على تاريخ مفاتيح الكعبة المشرفة
- السعودية وخيار الضرورة



نكبة الإصلاح السياسي في ظل المحاكمات

دعاة الإصلاح يدشنون أول محاكمة علنيّة في تاريخ المملكة



المقاطعة والمشاركة: رأيان في الإنتخابات البلدية

قراءة في فكر وآراء ومشايخ فارس الزهراني

الزهراني لم يخرج عن العقيدة السلفية في رؤاه السياسية

في هذا العدد

دولة الشأن الخاص

دعي الملك فهد على مأدبة غداء في جدة حضرها جمع غفير من الشخصيات السياسية والوطنية والاجتماعية الحجازية، بحسب العادة المتبّعة في دعوة الملك والامراء الكبار في العائلة المالكة، حيث يتنادى كبار الشخصيات لتلبية مقتضيات الحفاوة والتكريم. اللافت في هذه المأدبة أن الملك فهد حين همّ بمغادرة المجلس قام الحاضرون تكريماً له وتوديعاً فمرّ عليهم وهو يوزع ابتساماته على من يعرفه ومن لا يعرفه، ولكنّه فجأة توقف عند أحدهم سائلاً: كيف حالك يا حاج محمد؟ فأجابه قائلاً: الحمد لله بخير.

والحاج محمد هذا هو من لدّات الملك فهد، فأراد أن يختبر مؤهلاته الذاتية، فسأله باهتمام بالغ: كيف هي فحولتك يا حاج محمد؟ فدهش الاخير بهذا السؤال وأرخى عينيه حياءً ولعله يلفت الملك الى حراجة الموقف وانباءً له على الكف عن مثل هذه الاسئلة. ولكن كبر مقتاً عند الملك فهد أن يسأل ولا يجاب، فعاد بالسؤال تارة أخرى: سألتك يا حاج محمد عن فحولتك كيف هي؟ فتنبّه الحاج محمد الى أن الملك قد بلغ به العناد حده، والصلف مداه، والقسوة أشدها، وهنا بدأ العرق يتصبب منه لأنه لم يعد يملك الخيرة من أمره.. يقول أحدهم: إن هذه من الامثلة على جبروت الملك أن يرى الحاج محمد وقد سبح في غرق حيائه ولم يرحم شيبته، أو يقدّر ذله ومسكنته في مجلس يغص بالحضور، ولا يحتمل هذا النوع من الاسئلة التي لا تصح إثارتها في أي مجلس فكيف بمجلس قد جمع علية القوم في الحجاز.

كان أحد المراقبين في المجلس لهذا الحوار غير الراقي يتمتم مستاءً من سلوك الملك قائلاً: دعك من هذا فقد أنهكته وانتهكت حرمة المجلس، ألم يثر انتباهك غير هذا الموضوع؟ وآخر قال: لقد أراد - أي الملك - أن يجد سلوة في الحاج محمد بعد أن أصيب في فحولته، فأخذته الغيرة والحسد كيما يجد من يشاطره المصاب الجلل في بيئة يفخر فيها الرجل بفحولته أكثر مما يفخر بشيم الرجال ويمبالغ الكمال.

وكيما يريح المجلس من وقفة غير تاريخية، أخرج الحاج محمد ما تبقى مما يملك من شجاعة وجرأة، وقد بلغ بالحضور الاجهاد من طول الوقوف في توديع الملك، فإضطر أن يعطيه جواباً مريحاً قائلاً: لم يتبق من الفحولة ما يستحق. وهنا تنفس الملك الصعداء، وبدت تباشير المسّرة على وجهه بعد إن اكتشف بأنه ليس العضو الوحيد في نادي الخارجين عن الخدمة (بالطبع ليس مؤقتاً بل دائماً).

قصة أخرى يعود تاريخها الى مطلع التسعينيات حيث كانت أجواء إحتلال الكويت والحرب على العراق قد أرخت ذيولها على المنطقة، كيف وقد غيّرت - تلك الاجواء - المزاج العام في البلاد، حتى تجرأ الناس على القدح في أهل الحكم، والسخرية بهم، والهزء بسياساتهم وصارت مخالفة القوانين أصلاً، ونقد ولاة الأمر ركناً، وترهّل نسيج الدولة، حتى غدى كأنه عرضة لمزقة الشارد وطمع الوارد.

في غضون ذلك، كان هناك رجل من أهل الثقافة والفكر ينتمي الى عائلة نجدية معروفة ومتداخلة مع العائلة المالكة وتمثل في الوقت نفسه حليفاً استراتيجياً داخلياً، وكان هذا المثقف قد دأب في فترة التسعينيات على انتقاد العائلة المالكة في المجالس العامة، وقد بلغت انتقاداته أسماع الملك فهد الذي كان يحكم القبضة على كافة الاجهزة، بما في ذلك الاجهزة الأمنية لسببين: أولاً لأنه كان في الاصل وزير داخلية سابق ويدرك خطورة هذه الاجهزة ودورها في تمكين الملك من الدولة وخصوصاً في فترة عصيبة كتلك التي تشهدها البلاد بعد الثاني من أغسطس ١٩٩٠، وثانياً لأن الأمير نايف كان منغمساً في تلبية أوامر وطلبات زوجته الأمر الذي أخلّ بدوره الموكل اليه. على أية حال، إشتاط الملك حنقاً من انتقادات المثقف النجدي، ولكن لم يكن من الحكمة ان يقدم الملك على اعتقاله دونما سبب وجيه وواضح، فقرر أن يتخذ أسلوباً أكثر حصافة وليناً، ولكنه ينطوي في الوقت ذاته على تحقيق المكنة السياسية والسيادة العليا للدولة. ولضيق صدر الملك فهد من النقد، شأنه شأن الملوك والرؤساء العرب قاطبة، اتصل الملك بهذا المثقف، وحين رفع الاخير سماعة التلفون سأل: من معي؟ قال: معاك الملك فهد يا كذا وكذا (من ألوان السباب والشتم غير المباح ذكره في المجالس العامة)، انت الذي تنتقدنا ونحن كذا وكذا فيك، ثم أغلق السماعة بعد إتمام البيان الملكي غير الرسمي، وبالمناسبة فإن قائمة الشتائم الواردة في البيان تتعلق أيضاً بالفحولة.

يذكر أيضاً بأن القمم الخليجية وربما العربية تزخر بهذا النوع من القضايا ذات الاهتمام المشترك، حيث تدور أغلب المناقشات الجانبية وخارج صالة المؤتمرات وربما في داخلها ولكن بعيداً عن كاميرات التلفزيون حول الانتصارات الجنسية التي يحققها القادة ووزراء الخارجية العرب في حروب غير معلنة ولكنها شديدة الضراوة، أو الهزائم على الصعيد نفسه، وخيارات الصلح البديلة، حيث يستعرض بعض المسؤولين جداً آخر منتجات معالجة الازمة المستفحلة في فحولة القادة العرب.

يذكر جون فيلبي وقد كان شاهداً لفترة طويلة على عصرابن سعود يقول بأن أهم موضوعين يحظيان بالاهتمام الأكبر في مجلس ابن سعودهما: الأول، الجنس والمقويات الجنسية، والاسرة الهاشمية باعتبارها الغريم السياسي للعائلة المالكة.

لعل أهم فكرة يمكن استخلاصها من كل ما ذكر هي أن ما يقال في العلن من الملوك والقادة لا يعكس بالضرورة شخصياتهم الحقيقية، لأن الكاشف الحقيقي لسيرة وشخصية الانسان، والدالّ على اهتمامه هو ما يدور خلف الكواليس وفي المجالس الخاصة أو يقال في المناسبات غير الرسمية حيث يختلي المرء بنفسه او بمن يحب البوح اليهم، وقد تكون القصص سالفة الذكر معالم على طريق فهم شخصية ولاة أمرنا أعلى الله مقامهم!!

في ظلال محاكمة الاصلاحيين

نكبة الاصلاح السياسي

هل نجحت القوى النابذة للاصلاح السياسي سواء كانت تقليدية وتحديداً من التيار الديني المحافظ أو من داخل السلطة في إستعادة قبضتها الحديدية على النظام، وبالتالي كسر ارادة قوى الاصلاح والتحديث التي نشطت بدرجة عالية منذ يناير العام الماضي؟. أم خرجت العائلة المالكة من معركة التجاذب بين التحديث والتقليد منهكة رغم ما يظهر أنها انعتقت من ربقة إحدى القوتين، وبالتالي خرجت بأقل الخسائر من معركة تنظر اليها وكأنها مؤامرة لقضم سلطانها، فإذا ما يممت وجهها الى غير الاتجاه الاصلاحي حسبت ذلك نصراً مؤزراً. وفي السياق نفسه، هل احتفظ الحرس القديم بالكعكة من خلال التعاضد الجمعي على حماية العرش؟.

لاشك أن العائلة المالكة كرمز للسلطة السياسية كانت مشغولة بالبحث عن مخارج نجاة بأقل الكلفة، فهي كجزء من نظام محافظ ديني وسياسي تجد نفسها عصية على القبول بمطالب التغيير خصوصاً حين تأتي استجابة لرغبة من تصفهم بالمعارضة، ولذلك نجد بأن ثمة خيطاً رفيعاً بين الشعار الاصلاحي الذي يطلقه بعض رجال السلطة وبين النزوع التقليدي لديهم نحو الاحتفاظ بتمامية السلطة، بل هناك ما يبرر الريبة في هذا المشترك المعلن والمستور.

ولذلك ليس من غير المألوف ان يرتد الرجل الاصلاحي المأمول، أي الامير عبد الله، على منزعه الافتراضي العلني في الاصلاح، رغم أن قطاعاً واسعاً قد علّق آمالاً كبيرة على عاتقه، ولا ريب أن شعاراته في الاصلاح السياسي قد ساهمت في صناعة مخيال شعبي نهب إهتمام الكثيرين، وأوحى إليهم وكأن هذا المخيال يخفي في داخله فارساً قادماً ويحمل في يده البشارة.

و للأسف الشديد، رأينا في نهاية المطاف أن ولي العهد لم يحقق طموحه في أن يصبح الفارس المأمول في ميدان الاصلاح السياسي كما كان يأمل الكثيرون، بل لم يبعث رسولاً من طرفه كيما يفسّر هذا الارتداد المفاجيء والعاجل على شعارات الاصلاح. وقد لحظنا بعض إنعكاسات ذلك الارتداد في الفتور وربما النفور من الاشكال الاصلاحية أعلنت عنها العائلة المالكة بما فيها اللجان، بل لحظنا أيضاً غيوماً داكنة خيّمت على فعاليات الحوار الوطني في دورتها الاخيرة، هذا الحوار الذي كان ولي العهد قد راهن عليه كثيراً في صناعة الصورة الجديدة للمملكة السعودية. لاريب أن تلك الغيوم الداكنة قد تجمعت بفعل نكوص ولي العهد عن الوفاء بوعوده الاصلاحية، وتكثفت بفعل الانتقادات الواسعة التي كانت تنتشر في وسائل الاتصال الرسمية وغير الرسمية حول خضوع ولي العهد تحت تأثير ضغوط القوى التقليدية ومن داخل العائلة المالكة بما يسلب عنه صفة الحاكم القادر على امتلاك زمام المبادرة، ومن جهة ثانية، فإن بعض الانتقادات كانت تدور حول المدعى الاصلاحي لولي العهد نفسه الذي بدا أمام الجميع وكأنه لم يكن بالامس رافعاً لشعار

التدبير الامني الغاشم ضد الرموز الاصلاحية انحياز تام من ولي العهد مع خيار التشدد وخضوع للجناح السديري

الاصلاح, أو متحمساً, كما كان في البداية, لمشروعة الإصلاحي الافتراضي، وهذه الانتقادات تساق في اطار الصراع الداخلي على السلطة، بمعنى أن ولي العهد ليس الفارس الوحيد في الميدان كما أنه ليس الحاكم الاعلى للبلاد، وإنما هو أحد الفرسان وأحد الحكّام ولذلك فإن القول بأن مسار الأمور في هذه البلاد قد يتحول إلى أخيه الامير نايف وزير الداخلية له ما يبرره.

وعلى أية حال، فإن الاكتشاف المتأخر لدى الكثيرين بأن الارادة العليا للدولة منقسمة على نفسها بين عدة أمراء يعتبر اكتشافاً مثيراً للحزن والأسف، وخصوصاً بالنسبة لشخص كان الجميع ينظر اليه بأنه شديد الطموح وخصوصاً منذ اضطلاعه بالصلاحيات المخوّلة اليه كنائب للملك بعد عام ١٩٩٦. والانكى من ذلك، أن هذا الشخص حاول أن يقنع أغلب معارضيه بأن يصطفوا خلفه وأن يدعموا نظراته حول الإصلاح السياسي، رغم ما يكسو هذه النظرات من غموض وتشويش، كونها في الغالب تأتي في سياق خطابي ودعائي أكثر من كونها منبثقة من أجندة اصلاحية واضحة المعالم.

لقد أغرق ولي العهد الرأي العام المحلي بمبادرات متسلسلة وصلت أصداؤها الى الخارج وأشادت بها وسائل الاعلام الاجنبية، بحيث لو أجري استفتاء شعبي حول قيادته للبلاد لحظي باجماع عارم وتأييد شامل، كإنعكاس حقيقي للتوقعات والآمال الشعبية بأن سيتحقق على يد ولي العهد الوعد المنتظر في الاصلاح وستشهد البلاد مرحلة انفراج حقيقي ويعيد بناء الدولة على أسس المساواة والعدل والحرية، وستفتح السجون أبوابها لخروج المعتقلين السياسيين، وستتحطم القيود المفرضة على حرية التعبير والاجتماع، وستزول قرارات منع السفر ضد أصحاب الرأي الآخر، ومنح المرأة حقوقها كاملة غير منقوصة، وتدشين قواعد النظام التعددي، واشاعة قيم المشاركة الشعبية والتنظيم والعمل الاهلي.

لقد احتفظ ولي العهد بمكانة استثنائية وكاد يطير بتلك الخاصية الكاريزمية، فقد كانت الآمال معقود بناصية هذه الشخصية الفريدة الافتراضية، وبالفعل كانت الأمور تسير سيراً يبشر بالخير، وخصوصاً وأن بعض تمظهرات المأمول قد عكس نفسه على الصحافة في لغتها الناقدة والتقويمية للاوضاع الداخلية، وفي تأسيس بعض اللجان المتخصصة التي يراد منها المساهمة في المشروع الاصلاحي الشامل، وفي تأسيس مركز الحوار الوطني الذي بدا عليه وخصوصاً في دورته الثانية وكأنه جزء من حركة اصلاحية وطنية كما عكسه البيان الختامي الذي تلاه رئيس مركز الحوار الوطني أمام ولي العهد وحمل مطالب متطابقة مع مطالب التيار الوطني العام.

لا ريب أن تلك المفردات منفصلة ومجتمعة تمثل منجزات استثنائية في بلد لم

يعتد سوى على واحدية صارمة وخانقة، مع الفات الانتباه الى أن هذه المنجزات تأتي عن طريق شخص طالما نظر اليه كثيرون بأنه ضعيف الجانب غير قادر على مواجهة الكتلة السديرية المحكمة والحاكمة.

لقد سعى الامير عبد الله أن يحقق المعجزة التاريخية في هذا البلد، أي ارضاء جميع الاذواق وتحقيق كافة الرغبات، وهو ما كان يبديه من حرص ظاهري، حتى يخيّل للمرء وكأن ماركس وابن تيمية قد وجدا متكئا في مجلس ولي العهد. إن الافراط في استعمال الشعارات الاصلاحية والمصطلحات السياسية غير المعهودة في نظام شمولي لاشك أنه يبعث ارتياحاً من نوع ما لدى أولئك الذين أصابتهم كروب الاستبداد، فقد باتت كلمة (الاصلاح) الأكثر رواجاً ونطقاً والأوسع انتشاراً طيلة أكثر من عام أي حتى الخامس عشر من يونيو الماضي، أي حتى عشية اعتقال جمع من الشخصيات الاصلاحية.

إن هذا التحوّل الظاهري الذي قاده ولي العهد قد حفّز دول الجوار (التي كانت في يوم ما تتردد في السير نحو التغيير كي لا تغضب الشقيقة الكبرى)، على أن تواصل بثبات مسيرة الاصلاح كما في البحرين وقطر، بالرغم من أن تجارب الاصلاح السياسي في دول الجوار كانت قد كسرت التقليد الخليجي وعبرت الى الضفة الاخرى بعد أن خسرت الشقيقة الكبرى منذ بدايات التسعينيات القيمومة السياسية على شقيقاتها الاخريات، بل صارت الاخيرة مصادر الهام للقوى الاجتماعية والسياسية في السعودية.

على أية حال، أشاعت تصريحات ولي العهد ومبادراتها المبتسرة جواً من التفاؤل في أوساط التيار الاصلاحي الوطني، ولكن الخامس عشر من يونيو كان نقطة تحوّل دراماتيكي، فقد تبددت روح التفاؤل وتلاشت النشوة العابرة لدى القوى الاصلاحية الطامحة، فأولئك الذين لقوا الحفاوة والترحيب من ولي العهد مؤكداً لهم تبنيه الشخصي لمطالبهم الاصلاحية، وجدوا أنفسهم خلف القضبان بتهمة اشاعة الفرقة والاضرار بالوحدة الوطنية، بله بات المطلب الاصلاحي ذات عشية صنواً حميماً للتفرقة.

ببساطة، يمثل التدبير الامني الغاشم ضد الرموز الاصلاحية والذي تبنّاه ولي العهد سراً أو صمتاً هو انحياز تام مع خيار التشدد المناوىء للاصلاح والخضوع لارادة الجناح السديري الرافض من الناحية التكوينية للتغيير والمطالب الاصلاحية الواردة في عرائض التيار الوطني بأطيافه المتنوعة. وفي الوقت الذي كشفت فيه مثل تلك الردة عن المسار الاصلاحي عن القوة الحقيقية لدى الامير عبد الله، فإنها كشفت ايضاً عن حقيقة أن الاصلاحات المقترحة أو النموذج الاصلاحي المراد تعميمه هو الذي لا يفضي في نهاية الأمر الى تكسير السلطة الى اجزاء أو تقديم تنازلات سياسية أو تخلي العائلة المالكة عن ما تراه حقوقاً تاريخية وعائلية متوارثة.

بإمكان المرء أن يتنبأ وربما يحدد على وجه الدقة الاسباب الدافعة لموقف ولي العهد فهو مهما يكن ينتمي الى العائلة المالكة، وهذا وحده كافٍ لتفسير خلفيات المواقف التي يتخذها أفرادها، فهؤلاء يريدون الاحتفاظ بالسلطة مهما كلف الأمر، وأن ما يضطرون لتقديمه هو القدر الادنى من السلطة. ولذلك لم يكن استثناءً أن يتم تكريس الاهتمام بالطلاء الخارجي للدولة بحيث تبدو الاصلاحات السياسية كما لو أنها عرض تجاري، بالرغم من أن هذا الاجراء الشكلي التضليلي لم يعد صالحاً للاستعمال حتى في مقصده الدعائي، خصوصاً في ظل عالم شفاف، مع التذكير بأن وسائل الاتصال لم تعد محتكرة من قبل الحكومة، بحيث تكون قادرة على اختطاف الوعي والرأي العام الخارجي على طول الخط. ولذلك فإن الاشكال الاصلاحية التي ظهرت في السعودية خلال هذه السنة بقيت مسلوبة الجاذبية، إذ لم تعد عملية إقناع الشعب سهلة خصوصاً في ظل ازمات تزداد استفحالاً وتفاقماً، الامر الذي يجعل حتى الشعارات الاصلاحية بعد الآن غير مقبولة مالم تتجسد في مشاريع حقيقية ومثمرة.

المحاكمة غاشمة وتعكس خلل النظام القضائي والنظام السياسي السعودي برمته

المحاكمة الغاشمة

قضى الاصلاحيون الثلاثة: الدكتور عبد الله الحامد، الدكتور متروك الفالح، الاستاذ الشاعر علي الدميني شهرين في معتقل عليشه بالرياض، تخللتها مداولات عسيرة مع الاجهزة الامنية من أجل تسوية الاعتقال غير القانوني بصورة سلمية على أن يخرجوا من المعتقل دون توقيع تعهدات تقضي بحظر النشاط الاعلامي والسياسي العلني. ولكن ما إن تصل الامور الى نقطة الانفراج حتى تدخل في دوامة جديدة من الاجراءات البيروقراطية والاحاديث المعقدة، حتى حسمت الاجهزة الامنية الأمر بإخضاع الاصلاحيين للمحاكمة في التاسع من أغسطس.

ولابد أن الحديث عن المحاكمة يفتح بصورة تلقائية الباب على الاجراءات القانونية المتبعة في مثل هذه القضايا، وعلى الضمانات الكفيلة بتحقيق محاكمة عادلة وتوفير الشروط القانونية لانعقاد جلسات المحكمة بحضور محامين يتمتعون بكامل الصلاحيات ويحظون بالقدرة على التواصل مع المتهمين.

لقد حاولت عدد من المنظمات الحقوقية في جنيف ولندن الى جانب منظمات حقوقية عربية في القاهرة وبيروت وتونس التعرف على لائحة الاتهام الموجّهة الى الاصلاحيين الثلاثة، ولكن دونما فائدة، فهذه اللائحة لا يمكن توفيرها في بلد مازال النظام القضائي فيها مغلقاً وأن المحاكمات العلنية تبدو مستهجنة. وفي حقيقة الأمر أن مسوّدة التحقيق مع الاصلاحيين الثلاثة تلفت الى طبيعة الاتهامات التي يمكن أن يواجهونها، وقد أفصح عنها الامير سعود الفيصل أول مرة ثم ذكرها الامير نايف أمامهم واخيراً صارت جزءا من المسائلة غير القانونية داخل المعتقل.

وطالما أن الغموض والسرية ستحيط بسير المحاكمات فإن ما يتوقع صدوره من أحكام ضد الاصلاحيين غير مستغرب. إن التفسيرات المقدّمة من قبل الامراء حول النشاط الاصلاحي ستلقي بظلالها الكثيفة على سير المحاكمة، بما يجعل قائمة الاتهامات تدور حول: الخضوع تحت تأثير جهات أجنبية وربما العمالة للأجنبي، والعمل على إثارة البلبلة والفوضى وزعزعة الامن والاستقرار والوحدة والوطنية، واستعمال وسائل الاعلام من أجل الترويج لأفكار مخالفة للشريعة والقيم والتقاليد.

مهما كانت الاتهامات يبقى بأن هذه المحاكمة غاشمة ولا تقل من حيث عدم شرعيتها عن قرار الاعتقال نفسه، وأن ما بني على باطل فهو باطل بالضرورة. إن ثمة ايجابية في هذه المحاكمة كونها ستكشف مواطن خلل أخرى ليس في النظام القضائي فحسب بل في النظام السياسي السعودي برمته، وبالتالي ستفتح الباب على ماهو مغفول عنه.

إن ثمة مسؤولية دينية ووطنية وانسانية ملقاة على عاتق القوى الوطنية، الدينية والليبرالية، في أن تهب للاضطلاع بدورها المنشود في هذه القضية التي لا يجب السكوت عنها لارتباطها الشديد بالقضية الوطنية عموماً، ولأن الاصلاحيين هم جزء من حركة وطنية طالما شارك الجميع فيها.

الحامد يعتبر الملك خصماً ويطالب بجلوس ممثلة (الإدعاء العام) في مستوى المتهمين !

دعاة الإصلاح يدشنون أول محاكمة علنيّة في تاريخ المملكة

فور الانتهاء من انعقاد الجلسة العلنية لمحاكمة الاصلاحيين الثلاثة في التاسع من أغسطس الماضي بدأت تقارير وانطباعات وروايات الشهود تصدر تباعاً، من بينها مواقع الحوار الالكترونية مثل دار الندوة، وموقع شعاع، وغيرها إضافة الى وكالات الانباء مثل فرانس برس وبي بي سي، وهكذا رسائل وصلتنا ممن حضروا المحاكمة ونقلوا الينا تفاصيل ما جرى داخل قاعة المحكمة. وقد لحظنا ثمة تطابقاً شبه تام بين الشهادات المنقولة وقمنا بالدمج بينها اعتماداً على ما ورد في شهادة أحدهم في دار الندوة والتي طعمناها بجزئيات أخرى ربما سقطت سهواً وفيما يلي نص الشهادة:

ما إن إقتربت الساعة الثامنة من صباح يوم الإثنين حتى بدأ عدد كبير من الناس بالتوافد الى المحكمة الكبرى بالرياض لحضور محاكمة الاصلاحيين الثلاثة بعد مرور خمسة أشهر على إعتقالهم ودخولهم السجن.. بدأت مجموعات من الناس بالحضور مبكراً رغم أن موعد الجلسة المقرر كان في الساعة العاشرة صباحا فقد تدفق هؤلاء الناس الى الدور الخامس في محكمة الرياض لعلهم يحضون بشرف اللقاء أو الحديث مع والسلام على المعتقلين وهذا كان أكبر طموحهم وأقصى توقعاتهم..

لقد تباينت أنواع الحاضرين وتعددت مشاربهم وعلاقتهم بالقضية ولكن الملفت للنظر هو العدد الكبير من أقارب وأصدقاء المعتقلين الذين حضروا من جميع أنحاء المملكة، كما حضرت زوجاتهم جميعاً وأطفالهم واثناء الحديث مع بعض الحاضرين وجدت أن بعضهم قد تكبّد عناء السفر ومنهم من قدم من منطقة الجوف ومن المنطقة الشرقية وبعض المناطق الأخرى، كما حضرها عدد من المهتمين والمحامين ومندوب لجنة حقوق الانسان بالمملكة ولجنة حقوق الانسان أولاً وبعض مراسلي الصحافة ووسائل الأعلام، وكان ملفتاً أيضا حضور عدد لابأس به من الشباب المثقف والواعي والمتحمس لهذه القضية.

ومع اقتراب الساعة الى العاشرة صباحاً حتى إمتلأت الممرات بانتظار بداية المحاكمة، ولكن فجأة تم الاعلان عن تأجيل الجلسة الى الساعة الحادية عشر واستبدال قاعة المحاكمة بأخرى في الدور الحادي عشر. وفور بدء انعقاد الجلسة طلّ علينا الابطال الثلاثة بشموخهم وقوة عزيمتهم وما أن شاهدهم الناس حتى أقبلوا يسلمون

المعتقلون ساءت صحتهم وتكسرت أسنانهم وكادوا يموتون بسبب غياب الرعاية الصحية

عليهم ويحيونهم ويقبّلون رؤوسهم، وتدافعت زوجاتهم وأولادهم وأقاربهم للسلام عليهم في منظر عاطفي رهيب إختلطت فيه دموع النساء مع دموع الرجال والأحباء ولم أتمالك نفسي وأنا أقبل رأس الدكتور عبدالله الحامد والدكتور متروك الفالح والأستاذ علي الدميني حتى تمالكني شعور كبير بالسعادة والفرحة حتى لم أستطع أن أمسك دموعي من الهطول.

تحدثت مع الفالح طويلا والحقيقة إنها المرة الأولى التي أقابله فيها منذ أكثر من عشرة سنوات ووجدته في قمة ثباته وطموحه وكبريائة. سألته بعد أن عرّفت بنفسي له، هل أنت سعيد فقال: أنا في منتهى السعادة ولم أندم يوما وحدا على مافعلت ويكفيني حب الناس .لقد ملأ الفالح المكان بحركته وتفالعه مع الحضور ونشاطه وكان يسأل كل شخص يقابله عن إسمه ويشدُ على يده، وقد تركته يتحدث مع مندوب وكالة الأنباء الفرنسية وذهبت الى الدكتور عبدالله الحامد، لم أشاهد بحياتي أكثر قوة وشدة من هذا الرجل فقد كان مؤمنا بكل كلمة يقولها وكان طول اللقاء يردد الدستور الدستور هوأساس المجتمع المدني سألني من أنت فقلت له أنا مندوب الأنترنت فقال بلغ سلامي للجميع وقل لهم بأن من يؤمن بمبادئة فلابد من أن يضحي ونحن ضحينا ليس من أجل انفسنا ولكن من أجل وطننا ونحن بدأنا المسيرة ولابد من الشباب من إكمال المسيرة ولا نجاح بدون تضحيات من أجل المبادي. ورغم كبر سنه وتدهور صحتة إلا أنني وجدته قمة في النشاط والحيوية حتى أنه صعد من الدور الخامس الى الدور الحادي عشر عن طريق السلم ورفض أن يستخدم المصعد.. إلا أن أروع مارأيت هو منظره وهو يحتضن أولاده وأحفادة ويقبلهم ويداعبهم بكل حب وعفوية.

أما الشاعر علي الدميني فقد كان في روح معنوية عالية جدا والإبتسامة لم تكن تفارق محياه وهو يسلم على زوجته وإبنته وعلى محبيه وقال لي بالحرف الواحد بلغ سلامي لجميع أعضاء دار الندوة.

صعد الجميع الى الدور الحادي عشر عن طريق السلم كما طلب الحامد منا وتوقع الجميع بعد ذلك بأن المحاكمة سوف تكون سرية ومقتصرة على المتهمين ومحاميهم وبدأ الجميع بالتحضير للمغادرة ولكن المفاجأة عندما أبلغنا رجال الأمن بأن القاضي قد سمح للجميع بحضور المحاكمة حسب ما تتسع له القاعة وأن المحاكمة سوف تكون علنية.

لقد إمتلأت القاعة بالجميع، جلس الابطال الثلاثة بالصف الأول الى جانب محاميهم ثم صفوف الرجال أما ألنساء فقد ملأن الصفوف الخلفية، وهن بالمناسبة لسن فقط أقارب وزوجات المعتقلين بل إن هناك عدداً كبيراً منهن من المهتمات والمتابعات للقضية، أما أنا فقد جلست بالمقعد الخلفي

لمقعد الفالح مباشرة.

عند حلول الوقت المحدد لبداية الجلسة، إنتظر الجميع دخول القاضي، لقد دار في مخيلتي أثناء الانتظار أن أشاهد قاضيا بارعا وكبيرا في السن وخبيراً بمثل هذه القضايا المعقدة ولكن يالهول المفاجأة عند دخول القاضي الخنين لم يكن بالنسبة لي يتجاوز الخامسة والثلاثين من العمر حتى تذكرت فورا ذلك القاضي الشاب الذي شاهدناه في محاكمة صدام مع فارق التشبية، بعد أن تم التعريف بالمتهمين سأل القاضي الشاب هل لديكم محامين؟ فرد الحامد نعم لدينا تسعة من المحامين وقام بعدّ أسمائهم رغم أن بعضهم لم يكن متواجدا لعدم تبليغه بموعد المحاكمة.

ولكن هول المفاجأة عندما أعلن القاضي بأن لديه أوامر من وزير العدل بمنع ترافع المحامين الوهيبي والرشودي والناصري عن المتهمين وطلب منهم العودة الى الصفوف الخلفية، لقد كانت مفاجأة كبرى للمحامين الذين لم يبلغوا بمثل هذا الامر من قبل وعندما أعترضوا على ذلك قال لهم القاضي أذهبوا ألى وزير العدل فهذه أوامره رغم إمتعاض الحضور.

بدأت المحاكمة الصورية بقراءة بيان المدعي العام مندوب هيئة التحقيق والإدعاء العام والحقيقة فإن البيان طويل وممل واستغرقت قراءته حوالي الخمس عشرة دقيقة وكان مليئاً بالأخطاء الإملائية والنحوية مما جعل الحامد يحتج على تلك الأخطاء!!

إن مضمون هذه الاتهامات لا يختلف كثيرا عما تداوله سابقا فقد تم تكرارنفس المصطلحات والكلمات ونفس الاتهامات السابقة من العمل على إثارة الفتن والمشاكل، وعدم طاعة ولي الأمر، وخلق الاضطرابات، والدعوة الى تجمعات غير مسموح بها، وكتابة البيانات التحريضية، والعمل على زعزعة أمن البلاد، والعمل على فصل السلطات الثلاث!!، والتقليل من سلطة الملك، ومخالفة الدستور، ومحاولة بث الفرقة والفتنة، والدعوة الى تبني التعددية ومصطلح المجتمع المدني الغريب على بلادنا!!، والتشكيك بالقضاء والقضاة، والتصريح لوسائل الأعلام الخارجية، والكتابة بالانترنت!!، وغير ذلك من التهم الغمضة والملفقة والمضحكة والتي لا يقبلها عقل ولا منطق.

وبعد الفراغ من تلاوة بيان المدعي العام تم توزيع نسخة منه على المتهمين والمحامين ثم طلب القاضي من المتهمين تحديد المدة الزمنية التي يحتاجونها للرد على هذه الاتهامات فاتفقوا على مدة



محاكمتهم العلنيّة ستكشف زيف القضاء والداخلية

أسبوعين من تاريخه.

بعد ذلك طلب الدكتور الحامد الكلام فسمح له القاضي بذلك، فقال أولاً أحب أن أشكر القاضي للسماح بأن تكون هذه المحاكمة علنية في قضية سياسية، وهذا تطور أيجابي يحدث لأول مرة في المملكة. ولكنه إشتكى بأن خصمه الدولة ممثلة بالادعاء العام الذي يجلس في مكان مرتفع وبعيداً عن المتهمين، ولذا فقد طالب بأن يجلس الخصم في ذات الصف الذي يجلس فيه المتهمون، وليس بجانب القضاة كما حدث في الجلسة، ووعده القاضي بتنفيذ طلبه في الجلسة القادمة.

إشتكى الحامد أيضاً وبقوة لعدم السماح له بمقابلة المحامين واللقاء معهم، وقال بأن رجال المباحث في عليشة يمنعون المحامين من الدخول والزيارة، وقال أنه في مرات عديدة لم يستطع أن يقابل أيا من محاميه

المعتقلون لم يلتقوا بمحاميهم ولم يعلموا عن الجلسة إلا قبل أقل من يوم واحد من بدئها

وأنه في المرات القليلة التي يسمح للمحامين بالدخول يكون ذلك بعد محاولات عديدة، وقال بأن ذلك يتنافى مع أبسط حقوق المسجون التي كفلها له القانون والنظام.

كما قال الحامد بانه لم يكن يعلم بموعد بمحاكمته، بل أن الأستاذ علي الدميني قال بأنه قد تم ابلاغه بذلك قبل ساعة واحدة فقط من موعد المحاكمة، واحتج الحامد بشدة على ذلك، وطلب أن لا يتكرر ذلك في المستقبل وذلك بعد نقاش وشد طويل مع القاضي الذي لم يستطع أن يباريه بحجته ومنطقه.

بعد ذلك قام أحد المحامين وأخرج قصاصة وهي عبارة عن صورة من جريدة الرياض بعنوان مشروع الملك فهد الإصلاحي، وقال بأن الإصلاح ليس تهمه تستحق المحاكمة، وأن الاصلاح الذي يتبناه المعتقلون هو نفس خط الاصلاح الذي تتبناه الحكومة وقال بأنهم لا يعملون ضد الحكومة ولا من خلفها ولا من الخارج. كما طالب المحامي بالافراج الفوري وغير المشروط عن جميع موكليه بكفاله، وقال بأنه ليس هناك أي مبرر لإبقائهم مسجونين، وقال بأنه يمكن إستكمال القضية وهم خارج السجن مع أهاليهم. عندها قال الحامد: لن نهرب خارج البلاد لأننا لو أردنا الهرب لفعلنا ذلك منذ زمن طويل وليس الآن.

استمر الحامد بالحديث كثيرا واشتكى بإمتعاض من تدهور حالته الصحية وسوء الخدمات الصحية في السجن، وقال بأنه رجل كبير وأنه مصاب بمرض السكر، وأنه تعرض إلى نوبات إنخفاض السكر بالسجن كادت أن تقضي على حياته دون أن يجد أي أهتمام ورعاية من المسؤولين في السجن، ثم قام بإحضار كيس من حبات التمر يحملها في جيبه قال أنه يتناولها عندما يحس بنوبات إنخفاض السكر لديه، وشكى كثيرا من نقص الادوية وقال بأنه في عدة مرات كان بحاجة الى النقل الى المستشفى ولكن لا يتم نقله، وقال بأن أسنانه قد تكسرت بالسجن، وأنه أصبح لا يستطيع مضغ الطعام، وأنه بحاجة ملحّة الى طبيب أسنان ولكن لم يتم توفيره له، وقال بأن ذلك يخالف أبسط قواعد الانسانية، وأن ذلك لا يقبله منطق ولا عقل ولا دين. كما شكى الفالح من تدهور صحته وقال بأنه في عدة مرات كان في حاجة الى الدواء ولم يتم توفيره له.

وقد استغرب الحامد عدم معرفة القاضي بما يحدث داخل السجون، وقال أنه لم يشاهد قاضيا يتفقد السجن من قبل، وقال بأن ذلك من واجبات القاضي، واستشهد بأدلة من التاريخ الأسلامي على ذلك، ولكن هذا الكلام يبدو بانه لم يعجب القاضي الذي بدا الغضب عليه، ولكنه كان يتجنب النقاش العميق مع الحامد لأنه يعرف أنه لا يستطيع أن يجاريه في هذا المضمار.

تكلم مرة أخرى أحد المحامين وقال بأن

القضية ما كان يجب أن تصل الى المحكمة وقال بأنه قد قابل الامير محمد بن نايف وتوصل معه الى صيغة إتفاق بين المعتقلين ووزارة الداخلية، يتم من خلاله التوقيع على تفاهم بينهما يرضي الطرفين، وأن الامير محمد بن نايف وافق على ذلك وهكذا موكلوه، ولكنه تفاجأ بأن هيئة الادعاء العام قامت بتحويل ملف القضية الى المحكمة بدون علم الامير محمد بن نايف، وأن هذه الهيئة ما كان يجب أن تقوم بذلك وأن مديرها المهوس قد تصرف من نفسه بدون علم وزارة الداخلية.

لقد التزم القاضي طوال الجلسة بموقف محايد ولم يتخذ موقفا معينا مما أثار إنطباعاً بأنه فاقد للصلاحيات المنوطة به كقاضي، فقد كان يكتفي بالقول: سوف تتم دراسة الموضوع، وأن التحقيق مازال مستمراً وأن ملف القضية لم ينته بعد.

لقد إنتابني إحساس بأن القضية أكبر بكثير من قدرة هذا القاضي، وأن الحكم النهائي قد تم طبخه على أعلى المستويات، وأن ما حدث في الجلسة الأولى لم يكن أكثر من جلسة صورية، وأن هناك الكثير من الامور التي تخفى علينا ومازالت خلف الابواب.

من جهة ثانية، نقلت وكالة الأنباء الفرنسية عن متروك الفالح قوله إنه وزملاءه أعلموا بالمحاكمة قبل يوم من بدئها، مضيفا إنهم لم يكونوا على علم بالتهم الموجهة إليهم.

وفي مقابلة أجرتها بي بي سي العربية قبل يوم من المحاكمة مع فوزية العيونى زوجة الشاعر والروائي علي الدميني، قالت إن القضية تتابعها منظمات لحقوق الإنسان، وأعربت عن أملها بأن تكون المحاكمة علنية، ويواجه الثلاثة تهمة التحريض وتهديد الأمن.

هذا وكان وزير العدل قد قرر استبعاد خمسة من أعضاء هيئة الدفاع معللا ذلك بأنهم من ضمن الموقعين على عريضة الإصلاح التي تضمنت أسماء ١٢ شخصاً، ومن بين المستبعدين المحامي عبدالله الناصري الذي كان من المقرر أن يتولى المرافعة نيابة عن زملائه. وشهدت قاعة المحاكمة مداخلة مفاجأة من الدكتور عبد الله الحامد الذي أشار إلى أن القاضي هو الخصم والحكم كون مرجعيته وزارة العدل التي تخضع لوزارة الداخلية. كما شهدت المحاكمة اقتياد عدد من رجال المباحث للصحافي علي خليل مندوب وكالة الأنباء الفرنسية بسبب تدوينه بعض الملاحظات والمعلومات أثناء انعقاد المحاكمة.

مقتطفات

* تمت الجلسة بشكل علني ودامت قرابة ساعة واحدة من ١١ الى ١٢. ظهراً.
* بلغ عدد الحاضرين ما يقرب من مائة شخص، بينهم نحو خمس عشرة إمرأة.
* أدار المحكمة ثلاثة قضاة تتراوح أعمار إثنين منهم ٤٥ سنة والثالث ٣٥ سنة.
* أدار الجلسة القاضي الخنين بلحيته الكثيفة، وبدأ الجلسة بتذكير الحضور بالتزام الهدوء وإغلاق الجوالات العادية والكاميرا وهدد بإخراج أي شخص لا يلتزم بذلك.
* في البداية طلب القاضي من المدعي العام أن يقرأ لائحة الاتهام وكانت طويلة جدا، تميل الى الانشاء والاسترسال وكلها تدور حول: ـ كتابة العرائض والترويج لها، الاتصال بالقنوات الفضائية بهدف الاساءة للدولة على الساحة الدولية ومحاولة تأليب الرأي العام الداخلي والدولي؛ الدعوة الى الملكية الدستورية بهدف تحجيم دور ولاة الامر؛ تشكيل لجنة تنظيمية تضم مختلف الاطياف الاجتماعية بهدف الضغط على الدولة للقيام ـ كما يزعمون ـ بعملية الاصلاح.
* طلب المدعي العام إنزال أشد العقوبة بالإصلاحيين الثلاثة مع التعهد بعدم العودة.
* ذكر القاضي بأن لائحة الاتهام سوف تعطى لكل متهم كي يتسنى له الرد عليها في الجلسة القادمة بعد ١٥ يوماً بطلب من المتهمين.
* قرأ القاضي قرار وزير العدل بعدم أهلية المحامين الثلاثة الذين عيّنهم المتهمون، ولذلك خيّر القاضي المتهمين بين تأجيل الجلسة أو الترافع بالتهم، فطلبوا الترافع بأنفسهم.
* إتسمت مرافعات الاصلاحيين وخاصة عبد الله الحامد بالجرأة التي لا تخلو من الشدة.
* جهاز القضاء ناله النصيب الأكبر من النقد كما تم الطلب من الخصم (الملك) أو من يمثله حتى ولو كان المدعي العام بالجلوس بطريقة سوية في صف واحد مع المعتقلين.
* ذكر (المتهمون) بأن أمر اعتقالهم أو إستمرار الاعتقال دون الباقي جاء بأمر من سلطان ونايف.
* شكى إثنان من المتهمين سوء الوضع الصحي وإهمال المسؤولين عن السجون.
* طالب الاصلاحيون بالإفراج الفوري عنهم بكفالة، فطلب القاضي منهم الكتابة له وسوف ينظر في كل ما يكتبونه ويطلبونه.
* كان من الواضح أن القاضي لايملك صلاحية كاملة كما ظهر في عدم الاستجابة لأي طلب، وحينما طلب منه اعطاء الرأي أوضح بأنه لن ينظر إلى أي طلب شفوي.
* من طرائف ما جرى في المحاكمة والتي أضحكت الحاضرين حين روى أحد المحامين بأنه زار السجن قبل أسبوعين ولم يتم إخطاره بإلغاء توكيله عن المتهمين، فأجاب القاضي بأني كنت في إجازة. فعقب عبد الله الحامد بما نصه: (إيه وش عليك مرتاح إجازات.. ومكيفات.. وحنا صيرين وياك معاملات)!.
* كان ثمة إنطباع عام لدى الحاضرين بأن الدولة أرادت من هذه المحاكمة العلنية أن تبعث برسالة الى الخارج بالرغم من أن شروط المحاكمة العادلة شبه مفقودة.
* يعتقد بأن هناك طريقان للحكومة للخروج من أزمة المحاكمة العلنية. الأول: أن تطلق سراح الإصلاحيين بكفالة، ثم تمرر الوقت أشهراً أو سنوات، حتى تُنسى، أو ينسى الشارع تهم الحكومة وقرارها. والثاني، أن يصدر حكم على الإصلاحيين مساوٍ تقريباً للمدّة التي قضاها الإصلاحيون في السجن منذ ١٦ مارس الماضي.
* هناك احتمال بأن يضيّق على الحضور في الجلسة القادمة ويقلل من علنيتها، وذلك بجلب أشخاص كثر من طرف الحكومة ومباحثها بحيث لا يجد الحضور من الخارج أو من أهالي المعتقلين مكاناً، والحجة تكون: القاعة ممتلئة!

ثلاثي الرياض

جوزف سماحة

خبر سيئ من السعودية: المحاكمة.
خبر جيد: العلانية.

الخبر السيئ هو أن لائحة الاتهام الموجهة إلى ثلاثة مطالبين بالإصلاح الديموقراطي ليست مقنعة: الدعوة إلى ملكية دستورية، الإساءة إلى الدولة والتشكيك بنهجها، إصدار بيانات إلى الرأي العام المحلي والعالمي، جعل أنفسهم أوصياء على المواطنين، الدعوة إلى فصل السلطات، الإقدام على تصرفات تتضمن إثارة وفتنة، إلخ... وهي لا تستحق، أصلاً، محاكمتهم فكيف بطلب (تشديد العقوبة حيالهم).

إن متابعة نشاط هؤلاء الثلاثة، متروك الفالح، عبد الله الحامد، علي الدميني، وقراءة ما كتبوه تؤكد أنهم سعوا إلى الحوار، وعرضوا وجهة نظرهم على (ولاة الأمر)، واعترضوا على العنف والإرهاب، وامتنعوا عن المطالبة بتغيير النظام، واحتجوا على السياسة الأميركية في المنطقة، وطالبوا لبلادهم بدور أكثر فعالية وتطابقاً مع المزاج الشعبي، ورفضوا التفسيرات الغربية لنشوء حالة التطرف. أي أنهم نوع من المعارضة يفترض أن يتمناه كل حاكم لنفسه. ليس في ما فعلوه أو قالوه ما يستحق المحاكمة. أقصى عقوبة حيالهم يمكنها أن تكون التجاهل.

هذا الخبر سيئ لأن تسعة من زملاء الثلاثة أحرار. ويعني ذلك أن الذنب الوحيد المقترف هو رفض التوبة ورفض التعهّد بعدم مخاطبة المواطنين ثانية.

الجانب الجيد (؟) في الخبر هو أن المحاكمة علانية وتتم، كما يبدو، بشفافية. المحامون حاضرون. لائحة الاتهام معلنة. ثمة فترة لدرس الملف وإعداد الدفاع عن النفس. ويحصل ذلك في سياق انفتاح بطيء قاد إلى تدشين حوارات وطنية، وإلى ضبط خطاب التطرف، وإلى الاستعداد لانتخابات بلدية (مهما قيل فيها)، وإلى تقبّل الرأي الآخر، وإلى الاعتراف بوجود نواقص، وإلى الاهتمام بزيادة مضبوطة في المشاركة الشعبية، إلخ.

ليس بسيطاً ما يجري في المملكة، ولو أنه، بالنسبة إلى كثيرين، ليس كافياً. تراجع أي طعن بمبدأ الإصلاح. لكن النقاش مستمر حول المدى، والوتيرة، والمراحل، والقوى، والوجهة. إنه نقاش لا يحسمه حكم قضائي. يحسمه الرأي العام أو تحسمه توازنات سياسية بين المجتمع والسلطة وبين تيارات المجتمع وتيارات السلطة.

لا أحزاب في السعودية. لكن هناك قوتي ضغط متعارضتين ومتوافقتين. ثمة قوة تكفيرية، ضيقة الأفق، تغذي الميول الإرهابية، تفتيتية، نابذة حتى لمواطنين، ذكورية بشكل مرضي، تدّعي أنها الأقرب إلى النسخة الأصلية للخطاب الرسمي وتحارب باسمه. وثمة قوة ديموقراطية وليبرالية بالشروط الموضوعية للبلد، واعية لأوضاع وطنها وأمتها، وللحساسيات والتركيبات المعقدة. لا تعرّض الوضع القائم لأي انقلاب. تريد التدرج في التغيير وتدعو إلى الحكمة في الاختيار الدقيق لكل خطوة إلى الأمام.

تلتقي القوتان، حسب العرائض المنشورة، عند لحظة إجماع وطني نادر ينتقد السياسة الخارجية الأميركية في المنطقة. يستعيد نمط انتقادي الأطروحات البن لادنية المنغلقة، والمغامرة، والمعادية لكل آخر، في حين يندرج نمط انتقادي آخر في المزاج الكوني الذي هو، في الأعم الغالب، رافض لتوجهات الإدارة الأميركية الحالية.

ولأن هذه نقطة التقاء فإن المحاكمة تستدعي منا، في ما تستدعي، أن نراقب سلوك واشنطن بدقة. فمنذ أشهر والولايات المتحدة تزعم أنها تريد انتهاج سياسة جديدة في عالمنا العربي والإسلامي تقوم على الفرضيات التالية:

١ الاعتراف بأن (خطأ) حصل على امتداد خمسين عاماً تمثل بدعم أنظمة لمجرد أنها حليفة

لائحة اتهام الإصلاحيين عامة وغير مقنعة ولا يستحق أن يُبنى عليها أساس الدعوى الحكومية

ومتجاوبة مع التعريف الأميركي للمصالح الوطنية.

٢ الاعتراف بأن هذه السياسة أدت الى احتقانات في المجتمعات العربية التي قادتها أنظمتها هذه إلى التعثر.

٣ (ملاحظة) أن الأنظمة دفعت التذمر الشعبي، وهو منها، لتجعل منه احتجاجاً عنيفاً على الخارج، واستخدمت لذلك حججاً واهية ذات صلة بسياسات هذا الخارج حيال قضية فلسطين وسواها.

٤ الدعوة إلى تغيير التوجه ورفع شعار (الشرق الأوسط الكبير) لإظهار أن الرهان بات على الديموقراطية، وعلى التقاء القيم الأميركية بالمصالح الأميركية، وأن (الحريات للعرب والمسلمين) مصلحة وطنية وأمنية أميركية إذ يكمن فيها، لا في حل المشاكل الوطنية، العلاج البعيد المدى للإرهاب.

٥ التعهّد بعدم جواز السماح للعلاقة مع أي نظام بأن تمنع دعم قوى التغيير والإصلاح والديموقراطية. إن الالتزام بهذا التعهّد هو السبيل الوحيد لردم هوة الثقة بين واشنطن وشعوب المنطقة.

قيل في مواجهة هذه الفرضيات إنها مجرد ادعاءات. فالولايات المتحدة لا تعارض الديموقراطية في المبدأ، ولقد كانت (حقوق الإنسان)، على الدوام، أداة من الأدوات الناجحة في بعض سياستها الخارجية، ولكن الأمر لا ينطبق على علاقتها بالعرب. فهي، في هذه العلاقة، ترتضي القدر اللازم من (الديموقراطية) الذي لا يهدد علاقة التبعية والالتحاق التي نجحت في فرضها على النظام العربي الرسمي. إن أولويتها، بهذا المعنى، تأمين مصالحها بالطريقة التي شهدناها في العقود الماضية. وإذا كان من تغيير فهو باتجاه تأييد (الديموقراطيين) و(الليبراليين) العرب الذين يوافقونها النظرة إلى هامشية قضية فلسطين، ووصم كل مقاومة بالإرهاب، وإلى إنجازات الاحتلال في العراق، وإلى حيوية مشاريع الخصخصة وفتح الأسواق وتحرير التجارة، إلى ما هناك من أوليات لاستكمال إخضاع المنطقة بواسطة القضاء على التطلب الوطني والقومي وتغليب الليبرالية الاقتصادية على حساب (قرينتها) المفترضة الديموقراطية السياسية.

قد تبدي واشنطن استعداداً للتضامن مع ديموقراطيين يختلفون مع سياستها حيال قضاياهم لكنه، إذا حصل، سيكون تضامناً من طرف اللسان ولمجرد التمويه. لن يكون، إطلاقاً، عنواناً لسياسة، ولا مقياساً لعلاقة مع نظام، فكيف إذا كان هذا النظام متجاوباً مع سياساتها في مكافحة الإرهاب، وتأمين التدفق النفطي، ومتأقلماً قدر المستطاع مع توجهاتها الإقليمية والدولية.

لن يجد (ثلاثي الرياض)، والحالة هذه، من يدافع عنه جدياً إلا الحريصون على السعودية، ودورها، ومكانتها، وقوتها، وتقدمها، ونجاحها في إصلاح أوضاعها.

قد نقرأ (صرّح ناطق باسم الخارجية الأميركية).. لكنه تصريح أخرس. إن الولايات المتحدة ستسقط في الاختبار لسبب بسيط: التناقض كامل وجذري بين الديموقراطية للعرب وبين هذا الشكل من تأمين المصالح الأميركية لديهم!

السفير، ٢٠٠٤/٨/١١

صحافة

ضوء كاشف على

التمويل الاميركي لدعم الديمقراطية في الشرق الأوسط

نشرت بوسطن جلوب في الشهر الماضي مقالاً نقدياً حول مسار التمويل الاميركي لمشروع الديمقراطية في الشرق الاوسط، وقد تضمنت المقالة معلومات على درجة كبيرة من الاهمية وفيما ترجمة لنص المقالة:

لقد خصّصت إدارة الرئيس بوش، التي تلّح على ان الديمقراطية هي حجر الزاوية في سياستها الشرق أوسطية، أكثر من نصف المساعدات المالية في مبادرة تطوير الديمقراطية لمساعدة الانظمة الاوتوقراطية من أجل تطوير التجارة الحرة والتعليم، فيما ذهبت نحو ٣ ملايين دولاراً من قرابة ٩٥ مليون دولارا للتمويل المباشر للجماعات المحلية لجهة تطوير الديمقراطية أو المجتمع المدني حسب معلومات مستمدة من مبادرة الشراكة الشرق أوسطية لدى وزارة الخارجية والتي تصف نفسها باعتبارها الادارة الرئيسية لاستراتيجية الرئيس جورج بوش للحرية في الشرق الأوسط.

وتتضمن النفقات الاخرى ستة ملايين دولارا لمساعدة المغرب من أجل فتح أسواقها أمام المنافسة الاميركية و٨٠٠ ألف دولارا من أجل المساعدة على تطوير بيئة تجارية أفضل. وقد تم تخصيص مليون دولار لمساعدة السعودية واليمن والجزائر كيما تصبح جزءا من منظمة التجارة العالمية، فيما خصص مبلغ وقدره ٢٥٠ ألف دولارا من أجل تنشئة علاقة مشتركة بين الشركات في الولايات المتحدة وشركات في البحرين وتونس.

وقد ذكر مسؤولون في وزارة الخارجية الاميركية بأن المال المنفق على الانظمة القائمة يهدف الى خلق الشروط الضرورية من أجل الديمقراطية في بلدان الشرق الاوسط، تأسيساً على النظرية القائلة بأن التنمية الاقتصادية والتعليم ستؤول جميعاً وبصورة تدريجية الى الضغط من أجل الديمقراطية.

يقول ديفيد مولينكس، نائب الرئيس التنفيذي لمبادرة الشراكة (يعد هذا سؤالاً فلسفياً حول ما اذا كان بإمكان شخص ما أن يتحرك بثبات على طريق التحسينيات المتزايدة او أن يبقى شخص ما يبحث عن شيء خارق). لقد وضع الرئيس بوش رؤية حول التغيير الديمقراطي في الشرق الاوسط في الخريف الماضي، وتقضي هذه الرؤية بأن الاصلاح الديمقراطي وحده الذي يمكن أن يجعل أميركا آمنة. يقول مسؤولو الادارة بأن التزام بوش بشرق أوسط ديمقراطي يقع على سنان المراهنة على بناء حكومة جديدة في العراق، وهي رؤية جارفة وكاسحة تكاد تشابه تعهد رونالد ريغان بأن يرى نهاية الشيوعية. في حديث مليء بذكريات الحرب الباردة، حذّر الرئيس بوش بأن الولايات لاالمتحدة لن تضحي منذ الآن بالحرية لدعم أنظمة مستقرة ولكن تسلطية.

إن رؤية بوش ظهرت للنور في ربيع ٢٠٠٢ حين أعلن وزير الخارجية الاميركي كولن باول عن مبادرة الشراكة. وبرئاسة ابنة ديك تشيني ليز، فإن البرنامج شهد نمواً في ميزانيته الى مائة مليون دولار عام ٢٠٠٣ بعد أن كان ٢٩ مليون دولاراً في سنة ٢٠٠٢، مقدّماً لحكومات الشرق الأوسط قائمة من البرامج المتعلقة بالأميّة، والتمويل، وتعليم المرأة. لقد توفّرت معلومات تفصيلة في مقابل تخصيص ٩٥ مليون دولاراً، والتي أنفقها البرنامج في الخمس عشرة شهراً الاولي.

في الفترة القليلة الماضية، قام الرئيس بوش بتقدّم المبادرات الديمقراطية في ثلاث قمم عالمية، بما يشمل توسعة الشراكة القائمة من خلال برامج تنسيقية مع مجموعة الدول الصناعية الثماني. كما ضاعفت الادارة من ميزانية الوقف القومي من أجل الديمقراطية (The National Endowment for Democracy)، وهي منظمة غير ربحية يموّلها الكونغرس من أجل دعم تطوير الديمقراطية في أرجاء العالم.

يبقى أن تطوير الديمقراطية كان عملية توازنية صعبة بين المصالح الاميركية المتضاربة، وهو ما يقرّه المسؤولون في الادارة الاميركية. يقول مسؤولون في وزارة الخارجية بأنهم يموّلون قلة من الاصلاحيين بصورة مباشرة، جزئياً لأن هذه القلة قابلة لأن تحقق المرجو منها، بسبب انعدام التعليم حول البرنامج والمشاعر القوية المناوئة للولايات المتحدة في المنطقة.

يعترف المسؤولون في وزارة الخارجية الأميركية أيضاً بأن تمويل الاصلاحيين بدون موافقة الحكومة قد يسبب مشاكل دبلوماسية في المنطقة حيث يمكن أن يرمى الناشطون في المعتقل من أجل تعميم عريضة كما حدث في السعودية، وحيث أن المؤسسات المدنية المستقلة محظورة. ولكن يقول النقاد بأن سياسات الادارة الاميركية هي تحديث الانظمة المالية والقضائية في دول تسلطية ثرية دون حاجة لجعلها أكثر ديمقراطية. وعوضاً عن انفاق الاموال على الحكومات، فإن على الولايات المتحدة تقوية المنظمات غير الحكومية التي تعمل على تطوير الحرية السياسية، حسب النقاد. يقول نير بومس، العضو الرئيسي في مجلس الديمقراطية والتسامح بأن ليس هناك غالباً ما يذهب الى المنظمات غير الحكومية والذي يمكن ان يؤدي حقيقة الى تحدي الحكومة، ويضيف بومس بأن الاتحاد الأوروبي قد خصص تمويلاً أكبر لجماعات المعارضة.

ويحصي تامارا ويتس، وهو زميل في مؤسسة بروكنز، وهي مؤسسة تفكير ذات ميول ليبرالية في واشنطن، بأن أكثر من سبعين بالمئة من تمويلات الشراكة قد خصصت لبرامج تفيد بصورة مباشرة حكومات الشرق الأوسط.

أما أمي هاوثورن، وهي مشاركة في وقف كارنيجي للسلام الدولي فتقول بأن التمويلات ليست في حقيقة الأمر مصممة للضغط من أجل الاصلاح، وتعلق على ذلك بالقول بأن (الغرض المعلن هو تطوير الاصلاح في البلدان العربية، ولكنها ـ أي التمويلات ـ مصممة أيضاً لدعم الحكومات الحليفة للولايات المتحدة والسياسات المؤيدة لها). يقول فريد الغادري، رئيس حزب الاصلاح في سوريا، والذي يدير محطة راديو سوريا الحرة، وهي محطة معارضة على الموجة القصيرة، يقول بأنه لم يطلب مطلقاً دعماً مالياً من الولايات المتحدة، لأنه أبلغ بأن قليلاً من المال فحسب متوفر من أجل برامج كالتي يتحملها.

من المثير حقاً من كل ما سبق ان كلاماً طويلاً حول تمويلات حصلت عليها المنظمات غير الحكومية ضمن مشروع الاصلاحات الديمقراطية الذي تبنته الولايات المتحدة ولكن تبيّن بان أغلب التمويلات ذهبت لصالح الحكومات والمنظمات المنبثقة منها أو القريبة من توجهاتها..

كان نصيب المنظمات غير الحكومية الاتهامات بالتواطيء مع الولايات المتحدة ومخططاتها في الشرق الاوسط على حساب القيم والمبادىء، فيما كان نصيب الحكومات التسلطية جني المخصصات المالية في مشروع الديمقراطية، فهل بقي رداء من حياء يغطي سوءة المتسلطين كيما يكفوا عن استعمال تهمة التواطىء مع من سبقوا اليه ردحاً من الزمن والوقاحة.

المقاطعة والمشاركة

رأيان في الإنتخابات البلدية

هناك اتفاق بأن الإنتخابات البلدية لا تمثل بداية صحيحة للإصلاح السياسي، أو زيادة المشاركة الشعبية في الحكم.

المشاركة السياسية، ميدانها الأساس سياسي، وهو ما يتعلق بانتخاب ممثلي مجلس الشورى، لكي يقوم المنتخبون بأداء مهام سياسية في الدرجة الأولى، تقوم على التشريع والإشراف والمحاسبة للسلطة التنفيذية.

والبداية الصحيحة كان يمكن أن تكون من خلال وضع دستور للبلاد أولاً، يصوّت عليه الشعب، ويجري التحاكم اليه. والفائدة من ذلك، أن تتوضح خريطة الإصلاحات السياسية، والقاعدة القانونية التي تحتكم اليها. هذا ما يحدث في كل بلاد الدنيا، حيث تبدأ بانتخاب لجنة تضع الدستور ومن ثم يوضع للإقتراع العام.

وإذا ما قيل بأن الإنتخابات البلدية هي البداية للممارسة السياسية ومن ثمّ يتم تطور الأمر الى انتخابات مجلس الشورى، فإن ما يردّ على ذلك، هو أن الحكومة السعودية لم تقبل حتى الآن، ولم تصرّح او تعلن بأنها بصدد انتخابات لمجلس الشورى. فقد تكون الإنتخابات البلدية مجرد عملية واحدة لا سلسلة متواصلة من النشاطات السياسية لإقرار مبدأ المشاركة الشعبية. اي ان الحكومة قد تمضي في الإنتخابات البلدية ـ النصفية دون أن تقوم بالخطوات التالية، وهي لم تلزم نفسها حتى الآن بتلك الخطوات لا من ناحية المبدأ ولا من ناحية الزمن والتوقيت.

المسألة الأخرى، هي أن لا ننسى أن هذه الإنتخابات جزئية: أي أنها نصف انتخابات على المستوى البلدي، أي في موضوع لا علاقة له بالسياسة، وستجد الحكومة ألف طريقة لتفريغ عملية الإنتخابات من محتواها، أولاً لأنها ستعين نصف الأعضاء، وهؤلاء ستكون لهم أجندتهم الخاصة الكابحة، وستكون لهم على الأرجح الكلمة الأولى في القرارات البلدية. وثانياً، إن القرارات البلدية نفسها ستكون مجهضة نظراً لعدم وجود صلاحيات للمجالس البلدية ذات قيمة في الأساس. وثالثاً، فإن الحكومة نفسها ستتدخل بشأن العناصر التي ترشح نفسها للإنتخابات حيث ستمنع البعض من الترشح، وسيكون لها مرشحوها الخاصون بها الذين قد تفرضهم على الجمهور بصور ملتوية. هذا فضلاً عن أن الحكومة ومنذ البداية بدأت بالتلاعب بالدوائر الانتخابية من جهة تحديد المحافظات وعدد الأعضاء، وفي غياب إحصاء سكاني فإن الوضع الحالي يتيح لها التلاعب بكل مفردات اللعبة الإنتخابية.

وباختصار، العملية الإنتخابية البلدية، هي تافهة بكل ما تعنيه الكلمة.. سواء في محتواها أو نتائجها.

لا يوجد أحد يؤمل من الإنتخابات البلدية في حد ذاتها خيراً. ولهذا فإنها لا تحظى باهتمام يذكر في الساحة الشعبية التي هي ناضجة منذ زمن طويل لما هو أبعد منها بكثير.

على هذا الأساس، ورغم الإتفاق على ما ذكر أعلاه، أو معظمه، فإن هناك رأيان شعبيان إزاء المشاركة في الإنتخابات البلدية

الإنتخابات البلدية النصفية القادمة ستكون هزيلة بكل المقاييس

القادمة. فبعضهم يقول بالمشاركة، وبعضهم يرفضها بشدة.

الرافضون يستندون الى التحليل السابق لرفض الإنتخابات لأنها أولاً عديمة الجدوى، وثانياً لأنها تمنح السلطة قوة وفائدة على صعيد تلميع صورتها (في الخارج) لتضلل بذلك الجمهور العربي والدولي، ولذلك يرى الرافضون في عدم المشاركة إفشالاً لمخطط الحكومة الصوري في مسألة المشاركة السياسية، وسحب ورقة التضليل التي تلعب بها على المستوى الخارجي.

القائلون بالإنتخابات وضرورة المشاركة، يتفقون مع معارضيهم في التحليل العام، ولكنهم يرون بأن الأهمية لا تنبع من نتائج الإنتخابات، فالنتائج محددة سلفاً ولا قيمة كبيرة لها. ولكنهم يصرون على أن الأهمية تتمحور في (العملية الإنتخابية) أي في الأجواء السابقة للإنتخابات، كعملية الترشيح، التي تفرز بدون شك أنوية تجمعات وتكتلات سياسية أو اجتماعية، فهذا من لوازم الإنتخابات، كما يرى المشاركون بأن الدعاية الإنتخابية ستكون مصدر تثقيف وتنوير للمجتمع بحقوقه، وتعلّمه أوليات الممارسة الإنتخابية رغم هزالها. الإجراءات ـ كما يقول هؤلاء ـ هي المهمة، أما النتائج المنحصرة في العملية الإنتخابية وتأثيرها على صناعة القرار وتحسين الوضع البلدي في كل محافظة او منطقة، فمسألة أخرى. فقد لا يتغير أي شيء على هذا الصعيد. مجرد ديكور.

هذان الرأيان لهما اليوم أتباعهما في الشارع، وإن كانت الأكثرية النخبوية الإصلاحية لا تميل الى المشاركة في الإنتخابات القادمة.. ولذا لن تعدم الحكومة دفع مرشحيها الى الواجهة، وهذا إن تم فإنه لن يفيد الحكومة والعائلة المالكة على المدى الإستراتيجي، فأي تغيير هزيل يعطي دفقاً هائلاً من مشاعر الإحباط واليأس، ويؤجج النقمة على العائلة المالكة، ويزيد من عزلة الأمراء عن الجمهور، ويفتح آفاقاً واسعة نحو العنف.

ويخشى المترددون من المشاركة في الإنتخابات البلدية، بأن الإجراءات ما قبل الإنتخابية ستكون محسوبة أيضاً في الأجندة الملكية. قد تقدم العائلة المالكة على اختصار مدة الترشيح والدعاية الى اسبوع أو اسبوعين، الأمر الذي يجعل من فائدة الإنتخابات حتى في هذه الحدود شبه معدومة.

مهما تكن المواقف (الملحقة) بالإنتخابات البلدية المزمعة بين نوفمبر القادم ومطلع السنة القادمة، فإنه مما لا شك فيه أنها تمثل نكسة منذ الإعلان عنها قبل بضعة أشهر، وقد كان الإعلان الحكومي يومئذ إشارة واضحة بأن العائلة المالكة ليست بصدد إصلاحات حقيقية وهيكلية كما كانت تشدد عرائض الإصلاح.

لن تكون هناك إصلاحات هيكلية ولا متدرجة.

والتدرّج المزعوم غير معلوم أو محدد، لا من جهة بنود الإصلاح، ولا وقته، ولا حتى وسائله.

رأي

كيري يؤسس لعلاقة متوترة مع السعودية

النفط في الانتخابات الرئاسية الاميركية

منذ بدأت الاستعدادات لخوض المنافسة الانتخابية على رئاسة البيت الأبيض في الدورة القادمة، والعائلة المالكة تترقب ما يفصح عنه المتنافسون حول السياسة الخارجية تحديداً، وبخاصة حول العلاقة المستقبلية بين واشنطن والرياض. فقد عوّلت العائلة المالكة على رحيل الرئيس الحالي جورج دبليو بوش من البيت الابيض من أجل فتح صفحة جديدة في العلاقة مع واشنطن وطي صفحة الحادي عشر من سبتمبر بكافة تداعياتها على صورة السعودية وسمعتها وموقعها أيضاً في خارطة العلاقات الدولية. فقد حمل الرئيس بوش من النذر أكثر مما حمل من البشارات لهذه العائلة منذ وصوله الى البيت الابيض بالرغم من العلاقة التقليدية والاستراتيجية التي تربط بين عائلتي آل بوش وآل سعود، وشكراً للنفط الذي دشّن هذه العلاقة وأمدّها بمبررات الاستمرار. بيد أن السياسة المحكومة لعناصر غير ثابتة تجعل من العلاقات خاضعة للتبدل الدائم إذ لا تثبت اذا ما اضطرب ميزان المصالح، وهذا ما حصل لعلاقة آل سعود وآل بوش، حيث جاءت ظروف ما بعد الحادي عشر من سبتمبر مغايرة لرغبة أحد الطرفين، تماماً كما هي الظروف تغيرت بعد نهاية الحرب الباردة وخسارة السعودية لدورها المحوري في تلك الحرب. على أية حال، فإن الرئيس الحالي بوش كان في جعبته أجندة سياسية مختلفة بعد الحادي عشر من سبتمبر لأنه بحاجة لاقناع شعبه بأنه قادر على توفير الحماية له، وأن من شروط الحماية أن يغيّر نمط التحالف ومحتوياته، وهو تغيير لم يرق للعائلة المالكة في السعودية خصوصاً وأن هذا التغيير يتطلب احداث تغيير في بنية الحكم واحداث تبديلات جوهرية في ميزان القوى الداخلية.

وفيما كانت آمال الأمراء السعوديين معقودة على جون كيري المرشح الديمقراطي المنافس والأوفر حظاً حسب بعض المراقبين للفوز بالرئاسة الاميركية القادمة، ظهر بأن كيري ليس بالرئيس الليّن أو المتصالح مع العائلة المالكة في السعودية، فقد أدلى بتصريحات تنمّ عن عزم ثابت على عدم العودة للوراء في العلاقة مع السعودية، فهو يصرّ على تحجيم دور المؤسسة الدينية في السياسة، ومنع رجال الدين من التحريض على الكراهية ومناوئة الولايات المتحدة.

كيري وسلاح الطاقة

كشف كيري عن خطة لاستقلال الطاقة الاميركية حين قبل من الناحية الرسمية الترشيح الرئاسي الديمقراطي. وقد دعت الهيئة الرئاسية في الحزب الولايات المتحدة من أجل تطوير امدادات الخام من الدول غير التابعة لمنظمة أوبك مثل روسيا وكندا ودول أخرى في أفريقيا.


كيري: هل تصريحاته ضد السعودية انتخابية؟

وفي السياق نفسه، فقد تعهد كيري في الثالث من اغسطس أن يضع حداً لاعتماد الولايات المتحدة على النفط السعودي اعتقاداً منه بأن واشنطن لن تبقى رهينة لهذه المملكة. كما دعى أيضاً الى أن تعتمد أميركا

> **هناك انفصال مؤجل بين واشنطن والرياض يحكمه نظام مصالح مختلف عن الماضي**

(على مهارتها وابداعها الذاتي وليس على العائلة المالكة) حسب قوله، وهي لهجة قد تحمل جزئياً على الدعاية الانتخابية لكسب أصوات الناخبين، بالرغم من أن خبراء الصناعة النفطية يلحّون في التأكيد على أن النفط السعودي سيبقى عنصراً حيوياً وجوهرياً بالنسبة لأي ادارة اميركية.

يقول كيري بأن (خطة الطاقة لدينا من أجل أميركا قوية ستستثمر في التكنولوجيات الجديدة والطاقة البديلة وسيارات المستقبل، حيث لن يكون هناك شاب أميركي يمكن أن يقبض عليه كرهينة بسبب اعتمادنا على النفط من الشرق الاوسط). وقد علّق بعض المراقبين على هذا التصريح بأنه أشبه ما يكون بتفكير المتمني والمؤمّل كونه لا يستند على معطيات واقعية وحقيقية.

وعلى حد قول احد المحللين بأن (أي مرشح ديمقراطي، أو جمهوري، أو مستقل يعتقد بأنه قادر على أن يجعل صناعة الطاقة الأميركية مستقلة سيمنى بالفشل). إن بامكان المرشح الرئاسي أن يدلي بأنواع مختلفة من التصريحات، ولكن ما إن يمسك بالسلطة فإن عليه أن يتحرى الدقة فيما يجب عليه فعله وتصحيحه والالتزام به.

مسؤولون سعوديون انتقدوا كيري من أجل تقريع المملكة وقالوا بأنها كانت مزوّداً للنفط جديراً بالثقة للسوق الأميركية وأنها ستستمر على ذلك سواء فاز كيري في الانتخابات الرئاسية القادمة أم فشل. ويعتقد كثيرون بأن الشرق الاوسط يمثل خياراً حيوياً بالنسبة لمصادر الطاقة البديلة. وحيث يبلغ الطلب على النفط وسعره المدى الاقصى منذ عقود فإن اسعار النفط الاميركية قد بلغت المعدل بتجاوزها ٤٤ دولاراً للبرميل الواحد. ويقول محللون بأن المستهلكين لا يبدون أي مؤشرات على أنهم سيتخلون بالكامل عن النفط لصالح مصادر أخرى من الوقود. ويقول هؤلاء بأن النفط كان مسعّراً بصورة تنافسية أكثر من غيره من مصادر الوقود الأخرى، وأنه أكثر صداقةً مع البيئة وعنصراً حيوياً في البتروكيميائيات والزيوت.

وحتى مصادر الطاقة البديلة المتطوّرة مثل الغاز الطبيعي يأتي من منطقة الشرق الاوسط بما في ذلك السعودية. وحسب مصدر عربي فإن (هذه المنطقة التي تقودها دول الخليج العربي هي تمثل الجبهة الامامية لدعم مصادر الطاقة البديلة)، مضيفاً بأن الدول العربية المنتجة للنفط ليس لديها خوف من أن تدفع مصادر

الوقود البديلة بها خارج سوق الطاقة.

السعودية التي تملك رابع أكبر أحتياطي في العالم من الغاز اي بما يعادل ٢٣٥ تريليون قدم مكعب، قد وقّعت عقوداً اكتشاف الغاز هذه السنة مع عمالقة شركات النفط في العالم. اما الجارة قطر فإنها تملك أكبر مخزون من الغاز في العالم وتطمح لأن تصبح أكبر منتج للغاز الطبيعي السائل ووقود الغاز المسيّل بنهاية هذا العقد.

ويصرف النظر عما اذا كانت واشنطن تستورد نفطها الخام من المملكة فإنها تعتبر الحليف الاقليمي للولايات المتحدة والمصدّر الأكبر للنفط في العالم يغذي السوق العالمية ويؤثر في أسعار النفط. ولأنه سوق عالمي موحد ولأن أسعار النفط تستحق الاهتمام فإن السعودية تمثل حجر الزاوية في هذا السوق وليس هناك شيء يمكن وصفه بالاستقلال عن النفط السعودي. فالسعودية صاحبة الوزن الثقيل تمتلك ربع الاحتياطي العالمي الثابت من النفط الخام وهي المزوّد النفطي الأكبر للولايات المتحدة حيث تمدّها بنسبة ١٧ بالمئة من وراداتها من النفط.

هذه الحقيقة التي تصدم الساسة الاميركيين وتفشل طموحاتهم في التخلص من الاعتماد كلياً أو جزئياً على النفط السعودي لاريب أنها تعكس نسبياً على الاقل درجة التوتر التي تسود العلاقة بين واشنطن والرياض. فالروابط بين البلدين قد اهتزت بعنف بفعل هجمات الحادي عشر من سبتمبر على المدن الاميركية، والتي قامت بها شبكة القاعدة التي يقودها المواطن السعودي الشيخ اسامة بن لادن وحيث كان ١٥ من أصل ١٩ انتحارياً من السعوديين.

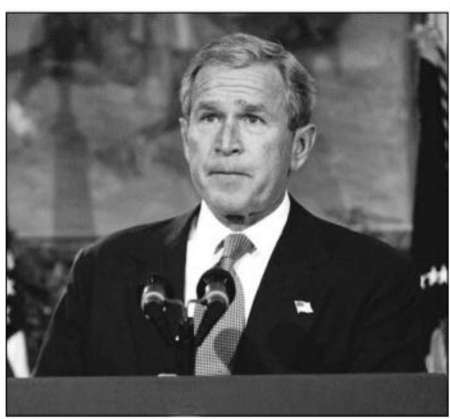
بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر شهدت الروابط السعودية الاميركية فتوراً ما لبث أن أثار قلقاً بأن الرياض قد تتخلى عن التصرف كضامن لتوفير نفط رخيص كما فعل في التسعينيات. ولعل من نافلة القول الاشارة الى أن الرياض بقيت تزوّد الولايات المتحدة بنفط رخيص الثمن طيلة السنوات الماضية كجزء من التعويض المفروض عليها من قبل واشنطن للمشاركة في الحرب على العراق، وهنا مربط الفرس، فالولايات المتحدة لا تخشى من انقطاع النفط السعودي عن اسواقها، لعلمها بأنها قادرة على الحصول عليه في كل الاحوال، ولأن السعودية لا تملك حق الرفض فيما يرتبط بتصدير النفط الى الاسواق النفطية، بل هي على استعداد ايضاً للاضطلاع بأدوار باهضة التكلفة سياسياً واقتصادياً من أجل طمأنة الادارة الاميركية وتوفير الاستقرار داخل الولايات المتحدة وفي سوق النفطية العالمية، ولم يكن جديداً الدور الاستثنائي الذي تلعبه بين فترة وأخرى من أجل رفع الانتاج والمحافظة على الاسعار.

إن المشاعر المعادية للسعودية في الولايات المتحدة تعمّقت بعد اعلان محاربي القاعدة حملة عسكرية دامت لمدة ١٤ شهراً شهدتها المدن السعودية، وقام خلالها تنظيم القاعدة فرع الجزيرة العربية بسلسلة هجمات مسلحة وانتحارية، ولعل العملية الأكثر دموية واثارة للمشاعر المعادية للسعودية هي قطع رأس المواطن الاميركي في المملكة باول جونسون. ولاشك أن العلاقة الجدلية بين النفط والدم حين تشهد فترات قلق تضيع فيها المجهودات المبذولة خارج الوقت الرسمي وخلف الستار، فالعائلة المالكة في السعودية لاشك أنها بذلت فوق مافي وسعها من أجل الحصول على رضى واشنطن في الحرب على الارهاب، الا أن دوي التفجيرات وقطع الرؤوس سواء في السعودية أو العراق وخصوصاً بالنسبة للشعب الاميركي الذي ينظر الى هذه المنطقة بمنطق يغيب فيه عنصر الجيوبلويتيك حيث تصبح السعودية والعراق وكافة دول المنطقة بقعة موحدة فكيف اذا ما اجتمعت فيها عناصر تنتمي الى شبكة تنظيمية وايديولوجيا دينية واحدة. ولاشك أن العائلة المالكة بذلت أيضاً فوق ما يجب منها فعله من أجل توفير التسهيلات العسكرية والسياسية وبغرض إنجاح

العلاقة الجدلية بين النفط والدم حين تشهد فترات قلق تضيع فيها المجهودات المبذولة خارج الوقت الرسمي

مهمة واشنطن في العراق، ولكن ليس الى حد التفريط في ملكها. صحيح أن هذه العائلة المالكة تلعب كباقي الساسة في العالم بأوراق متضاربة، فهي تمنح تسهيلات وقواعد عسكرية للطائرات الاميركية لتهديم أركان النظام العراقي البائد، وفي الوقت نفسه تستحث جماعات العنف في الداخل على أن تفتح فروعاً لها في المدن العراقية وأن تغلق مكاتبها في موطن النشأة، ولكن لا يعني ذلك أنها ليست مخلصة في حرب واشنطن على الارهاب داخل الحدود، فقد أغلقت مؤسسة الحرمين، وفرضت رقابة أشد صرامة من الرقابة المعمول بها في الولايات المتحدة على حركة الاموال وتحويلها وتبديل العملة ونقلها، وفصلت عدداً كبيراً من الخطباء المعروفين بعدائهم ضد الولايات المتحدة.

في نظر العديد من المراقبين أن استعمال كيري لعامل الطاقة في توجيه تقريع عنيف



هوى آل سعود مع آل بوش

للعائلة المالكة في السعودية، يعكس اتجاه العداء المتصاعد لنظام الحكم حيث يشعر الساسة الاميركيون بأنهم أبقوا عليه في أوقات كان عرضة للزوال، وأنه ساهموا في اطالة عمره فيما كان الأجدى بهم أن يدفعوا به للهاوية أو للجراحة المعقدة كيما يتناسب وموقعه كحليف غير متناقض مع قيم أو مصالح الولايات المتحدة، بحسب عدد من المنظّرين الاميركيين.

هناك من يعتقد جازماً بأن الادارة الاميركية تملك حيال السعودية أجندتين ليستا بالضرورة متعارضتين ولكنهما بالتأكيد غير منسجمتين الاولى: الاجندة البراغماتية، القائمة على أساس المعطيات الواقعية والحقائق المعمول بها والمتوفرة على الارض والتي تملي نمطاً عملياً ومصلحياً في العلاقة بين الولايات المتحدة والسعودية، والثانية: الاجندة المأمولة التي تعكسها تصريحات كيري، والتي تندرج في سياق طموح سابق لدى الادارة الاميركية والمعبّر عنه بفكرة (الطاقة البديلة). ومهما يكن، فإن ثمة انفصالاً مؤجلاً تتهيأ له واشنطن وتحذر منه الرياض ولربما يجب أن تستعد له من الآن، لأن استمرار الوضع بالطريقة الحالية بكل ما يشي بميول كامنة لدى القادة الاميركيين بالتخلص من مبدأ الاعتماد على النفط السعودي يلفت الى أن محرضات القطيعة متوفرة ويبقى المبررات الدافعة على تنفيذها.

لا يبدو أن العائلة المالكة بعد تصريحات كيري حول السعودية تراهن كثيراً على تغييرات جوهرية في السياسة الخارجية الاميركية، وإن كان المؤمّل من وصول كيري هو زيادة الاهتمام بالداخل الأميركي على حساب الخارج سيمتص جزءا من التوتر في العلاقة بين البلدين، وسيشغل الادارة الاميركية القادمة بأحوال شعبها عن التفكير في خوض معارك خارجية وخصوصاً مع السعودية التي لابد من الاحتفاظ بها كمزوّد نفطي رئيسي يعين على تسوية المشكلات الاقتصادية داخل الولايات المتحدة.

الإصلاحات ستشهد مزيداً من التأجيل

الحياة تدبّ مجدداً في الدولة الريعية السعودية

بارتفاع أسعار النفط الى مستويات غير مسبوقة، قاربت الـ ٤٥ دولاراً في الأسواق الأميركية، تحصلت الحكومة السعودية على مزيد من الموارد التي منحتها فرصة حلحلة القضايا الإقتصادية المتأزمة كالبطالة والفقر وسوء الخدمات الصحية والإجتماعية الأخرى.. والتي جاء منها أو بسببها جزء كبير من السخط الشعبي العام، وتحوّل المواطنين الى غرماء سياسيين للعائلة المالكة.

تدهور الأحوال الإقتصادية قاد البلاد الى المزيد من الأزمات السياسية، وفتح الباب أمام إمكانية الإصلاح السياسي كطريق أساس لحل المعضل الإقتصادي الذي بات يشكل قلقاً بالغاً لدى أكثرية المواطنين. وقد وجدت الحكومة السعودية نفسها أمام ضغوط شعبية كبيرة لتصلح أداءها وتحسّن من الأحوال المعيشية للأكثرية الضائعة في زحمة الإخفاقات الحكومية متعددة المسارات.

الطاقم الحاكم من الأمراء لم يكن مهيئاً ـ ولازال ـ لتقديم تنازلات سياسية تزيد من حجم المشاركة السياسية الشعبية. وإذ فوجئ الطاقم الحاكم بحجم السخط الشعبي إزاء الأحوال الإقتصادية المتردية، وبانعكاساتها السلبية على شكل تصاعد الجريمة وتفجّر العنف وتفشّي التطرف الديني الوهابي، فإن الأمراء قد اكتشفوا بأن التنازل الذي يستطيعونه لا يعدو الجوانب الإقتصادية، كما كانوا يفعلون من ذي قبل.

بيد أن تراجع أسعار النفط في الثمانينات الميلادية من القرن الماضي، وتصاعد عدد السكان بنسب مخيفة (قيل أنها تصل الى ٨٪ سنوياً، وهي الأعلى في العالم كله) فاقم الأزمة حتى مع عودة أسعار النفط الى الإنتعاش من جديد.

الفلسفة الحكومية قائمة على أساس لا يخلو من وجاهة وصحّة. ومفادها أن الدولة السعودية بمجملها ستكون في مأمن إذا ما توفرت المداخيل النفطية المناسبة، وعادت الدولة الى وضعها القديم، كدولة ريعية، تنفق وتسترضي الجمهور بالخدمات والأموال. فالدولة الريعية السعودية، شأنها شأن كل الدول الريعية في التاريخ، توفرت لها مداخيل ضخمة لم تتأتّى من الضرائب، ولكنها ـ خلاف نظيراتها ـ لم تحسن استخدامها إلا بشكل محدود، فكان أن تفجرت الأزمات، وتعوّقت خطط الدولة، وصارت أجهزتها غير قادرة على توفير مقعد الدراسة المناسب حتى لطلاب الإبتدائية، فضلاً عن الجامعة، ووصلت نسبة البطالة الى ٣٠٪، فيما لم تعترف الحكومة إلا بنسبة ٩٪ وهي على كل حال نسبة مرتفعة في بلد يضم سبعة ملايين عامل أجنبي ويستقدم سنوياً نحو نصف مليون عامل جديد!

الدولة الريعية انتهت، والمداخيل الجديدة تمنح الحكومة فرصة تأجيل الإصلاحات السياسية

الموارد التي أتيحت للدولة السعودية كانت في فترة السبعينيات وحتى منتصف الثمانينيات، عنصر الأمان من التحولات السياسية، ومن الإصلاحات السياسية. وقد لعبت الدولة الريعية دوراً كبيراً في تأجيل الإصلاحات السياسية، وصارت الإصلاحات بالنسبة للبعض مجرد ترف زائد عن الحاجة، وأعمت عيون المواطنين والمسؤولين على السواء عن مواطن التقصير والقصور المميتة في استراتيجياتها. ولهذا، تفاجأ المواطن بأنه لا يمتلك داراً ولا لأطفاله مستشفى، ولا مقعداً للدراسة، ولا عملاً أو وظيفة لا في القطاع العام ولا الخاص. تفاجأ الجميع بعد زوال فقاعات الطفرة النفطية في السبعينيات، أن مخلفات الدولة الريعية كان مجرد أجهزة عاجزة مشلولة وفاسدة حتى النخاع، وأن إصلاحها يحتاج الى عمليات قيصرية كي يخرج المواطن والدولة معاً من محنتهما.

انطلقت الألسن تنتقد، بعد طول تكميم، وطالت الإنتقادات رموز الحكم الذين كانوا بمنأى عن النقد يوم كان الحال غير الحال.. وصارت تهمة الفساد واللصوصية ملاصقة لكل أمير وأميرة. لم تكن العصا كافية لإغلاق الأفواه، ولم تعد الأجيال الجديدة التي ولدت أو ترعرعت في عصر ما بعد الطفرة تخشى العقوبات السياسية، إذ لم يعد لديها مستقبل ولا حاضر تخسره.

لم تأتِ محاولات الإصلاح الإقتصادي الا متأخرة، ولكنها كلها عادت بالفشل المريع. إذ تبّين أن مداخيل النفط حتى مع ازديادها، بالكاد تكفي مصاريف الدولة وموظفيها، دون مشاريع جديدة، أو مؤسسات قادرة على انتشال الوضع من الحطام. وتبين أيضاً أن جهاز الدولة الذي يراد منه النهوض، غارق حتى أذنيه في أوحال الفساد والبيروقراطية وبالتالي لا يمكن الإعتماد عليه في النهوض، بل هو غير قادر أن ينهض من تلقاء نفسه بدون

محفزات خارجية وضغوط شعبية، وهذه لا تأتي إلا من خلال هامش الحريات والمشاركة الشعبية في صنع القرارات وقيام نظام للمحاسبة يكاد يكون غائباً عن أجهزة الدولة جميعها.

بارتفاع اسعار النفط من جديد الى مستويات غير مسبوقة، تدبّ الحياة في أوصال الدولة الريعية، ولكنها نصف استيقاظة، فالأموال قد تذهب كما ذهب غيرها، إن لم يجرِ التحكّم بها ومنع نهبها، وإن لم توضع الخطط بعيدة المدى لتلبية حاجات المواطنين في العقود القادمة، قبل أن تأتي شرارة أخرى تعيد أسعار النفط الى وضعه المتدني. في الوقت الحالي، تنفتح شهية الكثير من الأمراء والسماسرة لنهب مداخيل النفط، فالرجال هم الرجال، والعقول لم تتغير، والضوابط تكاد تكون معدومة، والمحاسبة غائبة، والبلاد وخيراتها مجرد مزرعة للأمراء وحاشياتهم. وهذا ما يجعل الآمال بإصلاح الوضع الإقتصادي مشكوكاً فيها.

حين أسس ولي العهد المجلس الإقتصادي الأعلى، ضاع في زحمة ومتاهات البيروقراطية وتعديات الأمراء. وانتهت مشاريع مكافحة الفقر.. وفي كل الأحوال لم تكن أزمة السعودية أزمة وفرة مالية بقدر ما هي أزمة ضوابط وأخلاق. فالمال في كل السنين الماضية كان كافياً لو تم ترشيد الإنفاق ومنع السرقات الكبيرة التي تأتي من الأمراء الكبار قبل الصغار.

من المرجح أن تكون هناك فقاعات انتعاش اقتصادي بسبب ضخ الحكومة المال في السوق، ولكنها فقاعات ستتلاشى دون ان تحل جذور المشكلات.. والى أن يتبين ذلك فمن المرجح أن فقاعات الإنتعاش التي يسببها ارتفاع أسعار النفط ستضلل الكثيرين، وستقعد مجاميع من الجمهور عن المطالبة بالتغيير السياسي، هذا في حال نجحت الحكومة - ولو مؤقتاً - في إحداث تلك الفقاعات التي نتحدث عنها، مثل استحداث بعض الوظائف، وتحسين وضع الخدمات العامة.

العنف الذي تصاعد في المملكة، وزيادة المداخيل النفطية، وفرا فرصا سياسية واقتصادية للخروج من الأزمات بدون تقديم تنازلات سياسية، أي بدون اللجوء الى الإصلاحات السياسية وتوسيع المشاركة الشعبية في السلطة. وفي كلتا الحالتين، فإن الحكومة قد تسيء التصرف، بل من المرجح أنها ستسيء التصرف، وتعتبر ما تحقق انتصاراً استراتيجياً، ولكنه في الحقيقة تكتيكي ومرهون بظروف متقلبة اقتصادية وسياسية. تستطيع العائلة المالكة أن تؤجل الإصلاحات ولكنها لن تستطيع أن تلغيها الى الأبد، فهذا مخالف للفطرة البشرية، ومخالف لسنن الكون.



ارتفاع أسعار النفط، هل يحل الأزمة الإقتصادية؟

الوفرة المالية الحالية تزيد من الضغط على الحكومة وتحملها مسؤوليات إصلاح الوضع الإقتصادي

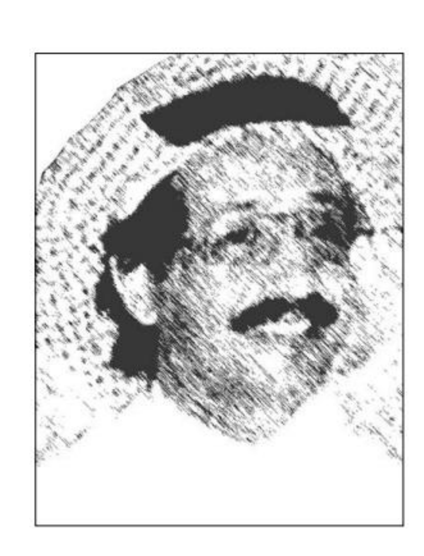
وفي كل حالة هناك نقيض لها. فانتهاء العنف غير المرجح بالحل الأمني وحده، واذا ما افترض حدوث ذلك، فإن مبررات تأجيل الإصلاحات بحجة المواجهة مع الإرهاب تنتفي. والآن فإن وفرة المداخيل النفطية تفرض على الحكومة تحديات صعبة، فهي تعطي مبررات للجمهور بأن الدولة فاشلة وقياداتها فاسدة في حال لم تحقق هذه المداخيل تغييرات على الأرض، تحسن أوضاع الملايين من المواطنين السعوديين، العاطلين عن العمل والفقراء والمرضى.

ومع افتراض النجاح الباهر لأداء الدولة الإقتصادي، فإن ميكانزم الدولة الريعية، يفضي الى تحولات لا يدركها كثير من الأمراء، وهي أن الدولة الريعية في مبتداها قد تعطل التنمية السياسية والتغيير السياسي، ولكنها في نهايتها تدفع بالتغيير السياسي، نظراً لنشوء طبقات متعلّمة، ومطامح جديدة للطبقة الوسطى التي تتوسع وتنمو معها تطلعاتها السياسية. ولقد مضى على الدولة الريعية نحو ثلاثة عقود، انتهت حقبتها - بالنسبة لبعض المحللين - بمعنى أنه لا وجود لدولة ريعية، أو أن عصرها في السعودية قد شارف على النهاية، وأن الحقن الجديدة من المداخيل النفطية هي ظاهرة مؤقتة لا تلغي حقيقة انتهائها، أو الإقتراب الأخير من نهايتها.

قصدية مهرّبة من سجن عليشة

كلماتٌ للقيد.. وأغنية للحرية

الإصلاحي والشاعر المعتقل: علي الدميني



"خلقت ألوفاً لو رجعت" لبيتنا
لألفيت قلبي في (عليشة) باكياً*
فقد علمتني أن للعدلِ موعداً
وللشعبِ "إن ضاقت" بروجاً عواليا
وأني خطبتُ الحقّ في كلّ "مطلبٍ"
وما كنتُ فيما قد كتبتُ مغاليا
فو الله لا جاهاً أردتُ ولا غنىً
وحسبي منَ "الإصلاحِ" كوني مناديا
أفي دعوةِ الإصلاحِ يا قوم "فتنةٌ"
إذا كان مهرُ الصمتِ موتاً مواتيا؟**

* * *

أمولايَ، لا مولى سوى الله، إنني
أحبُّ بلادي، والقيادة داعيا
لإصلاحِ هذا البيت منْ داخلِ الحمى
فقدْ أبصرتْ عيناي أُسداً عواديا
تحومُ على الأبوابِ منْ دونِ دعوةٍ
تلوّحُ تاراتٍ، وحيناً تهاديا
وشقّ على قلبي دمٌ من أحبتي
يسيلُ على الطرقاتِ أحمرَ قانيا
وأشقى ضميري أنْ أُنادي "قيادتي"
فلا ألتقي من ذا يلبّي التناديا
فأشعلتُ في حرفي نداءً مبرّءاً
منَ الحقدِ والأضغانِ، سرّاً وباديا

* * *

عليشة يا سجناً أليفاً سكنتهُ
ويا وجعاً قد كنتُ من قبلُ خاشيا
لقد كان ليْ منْ قبلِ لُقياكِ موعدٌ
شربتُ به في ا لسجنِ مرّاً وحاليا
وعشتُ بهِ عاماً ضريراً ويابساً
وكمْ صارتِ الأيامُ عندي لياليا
وفارقتُ من بعد اعتقالي وظيفتي
وأصبحتُ مفصولاً وقد كنتُ واليا
مُنعتُ منَ الأسفارِ عَشراً وفوقها
ثلاثاً، وللأسفارِ كنتُ المواليا
ولكنني والله، ما كنتُ قانطاً
ولا مُبْطِناً سوءاً، ولا "الحكم" قاليا
وما كان قلبي عن بلادي مغيّباً
وهل كان مجنونُ العناوينِ لاهيا؟!
ولكنني قد كنتُ أحلمُ بالمُنى
تجيءُ على الأفراسِ غُـرّاً تواليا
فلمّا ادْلَهَمّتْ كـرّةٌ بعدَ كرّةٍ
دياجي بلادي، قلتُ يا نفسُ ماليا؟
ألستُ الذي قدْ قاسمَ "الأرضَ" عُمرَهُ
وأفنى عشيّات انتظارٍ خواليا؟

* * *

"عليشةُ" ما فرّطتُ يوماً بأمّتي
ولا وطني، مذْ كنتُ للخيرِ ساعيا
تحدثتُ عمّا يُثقلُ الشعبَ حملهُ
وما كنتُ إلاّ الصوت، للشعبِ، عاليا
أفيْ بلدِ "البترول" جوعٌ وعسرةٌ
و"دَيْنٌ" تغشّانا، جبالاً رواسيا؟
أفي بلدِ "البترول" عجزٌ، و لم نَجِدْ
لطلابنا في الجامعاتِ كراسيا؟
أفي بلدِ "البترولِ" مليونَ عاطلٍ
ومليونَ مسكينٍ، يواري الغواشيا؟
إذا كان هذا ما صنعناهُ حاضراً
فما ذنبُ أجيالٍ يجيئونَ تاليا؟
لعبنا طويلاً بالبلايينِ إننا
عصاةٌ، وصرنا نستدينُ المعاصيا

★ ★ ★

"خلقت ألوفاً" يا "عليشةُ" إنني
سأروي على سمعيكِ ما كانَ خافيا
دعوتُ "وأصحابي" القيادةَ جهرةً
وما كنتُ نحوَ "العنفِ" يا قومُ ساريا
جراحُ بلادي يا "عليشُ" خطيرةٌ
وفي "مدخلِ الإصلاح" نلقى التداويا
لنبني به أركانَ حُكْمٍ "مؤسسي"
يعزّزُ ما "شدنا" ويُنهي التداعيا
يقومُ على الإسلامِ شرعاً وغاية
وينتهجُ "الدستورَ" بالعدلِ ماضيا
يصونُ "حقوقَ الشعبِ" قولاً وسيرةً
ويحمي حمى الإنسانِ، إن جاءَ شاكياً
ويفتحُ أبوابَ البلادِ لنهضةٍ
و"مجتمعٍ مدني"، للرأي ناديا

وأنْ يُنصفَ "الأنثى" بتشريع عادلٍ
رجالاً .. نساءً .. في الحقوق سواسيا
ويفصلُ سلطاتٍ ثلاثاً، تشابكتْ
علينا، فلا نلقى إلى "العدل" حاديا
ويضمنُ أنْ يغدو "القضاءُ" منزّهاً
رهيفاً كسيفٍ لا يهابُ الضواريا
يَصد باستقلال "كل قضاتنا"
وأحكامهم، من جاء بالظلم عاديا
ويجعلُ تشريعَ القوانينِ "دولة"
لنواب كل الشعب، دانٍ وقاصيا
وإشراك "كلّ الشعبِ" في الحكم، إنهُ
لقانون هذا العصر، في الأرض جاريا

★ ★ ★

"عليشةُ" ، قد روّضتُ في السجنِ وحشتي
ومِنْ عَتْمَةِ الجُدرانِ صغتُ القوافيا
وصيّرتُ ليلَ السجنِ عندي حديقةً
تصبُّ رضابَ الحلمِ في الكأسِ صافيا
وما اغرورقتْ عينايَ إلا صبابةً
ولا التمعتْ عينايَ إلاّ أمانيا
إذا لمْ نَـذُدْ "بالقول" عنْ بيضةِ الحمى
ونرخص للأوطان "يسراً" وغاليا
فإنا سنغدو "للمضلين" مقتلا
يصيبُ الذي في الحكمِ أو كانَ نائيا

---

*عليشة: حي في الرياض، يضم سجن المباحث العامة، حيث يعتقل الشاعر. أما مطلع البيت ، فكما هو معلوم، للمتنبي.
** تتضمن إحدى التهم الموجهة للشاعر، اشتراكه في إثارة الفتنة، والتحريض ضد القيادة عبر مشاركته في البيانات والخطابات المطلبية.

بعد انتهاء مهلة الشهر

مستقبل العنف في المملكة

من الضروري في البداية وضع المبادرة ـ المهلة في سياقها الموضوعي، فقد جاءت في الثالث والعشرين من يونيو أي بعد اسبوع من مقتل قائد تنظيم القاعدة في الجزيرة العربية عبد العزيز المقرن، حيث أريد من هذا التوقيت تعميم انطباع من نوع ما، أي الايحاء بأن المبادرة جاءت وكأنها من موقع قوة وبعد أن حققت الاجهزة الامنية انتصاراً نفسياً وعسكرياً بعد سلسلة طويلة من الانكسارات. والحال أن المبادرة جاءت في حقيقة الأمر عقب انهاك شديد للمجهود الامني والنفسي على مستوى المجتمع والدولة معاً، فقد جاءت المبادرة بعد أن بدأ عدد كبير من الموظفين الاجانب في الشركات النفطية حزم حقائبهم لمغادرة المملكة، وعقب مطالبة مدراء هذه الشركات من الامراء زيادة الاجراءات الامنية حول المواقع السكنية للعمال الاجانب الى حد تصريح الامير نايف بالسامح للاجانب بحمل السلاح دفاعاً عن أنفسهم، الى جانب اختلال الصورة خارج السعودية والتي أدت الى ضياع فرص استثمارية ذهبية كانت الحكومة تحفر الصخر بحثاً عنها، فيما بدأت كثير من الشركات الاجنبية تعيد النظر في مشاريع الاستثمار داخل السعودية بسبب تدهور الاوضاع الامنية، فضلاً عن الاضطراب الحاد الذي شهدته الاسواق النفطية بعد حادثي ينبع والخبر الذي كان انتصاراً بهلوانياً للقاعدة وفصلاً انهزامياً ساخراً لأجهزة الأمن السعودية.

في هذا السياق العام بكل الخضّات العنيفة والنذر المخيفة جاءت المبادرة ـ المهلة كيما تخرج الدولة من ورطة لم يفلح السلاح في حلها. وقد جاءت المبادرة كما لو أنها ورقة الرهان الاخيرة في اللعبة الدموية بين القاعدة والعائلة المالكة، وقد كرّست الاخيرة جهوداً حثيثة كيما تنجح مبادرتها، مستحثة باعتدادات بعض مشايخ الصحوة مثل سفر الحوالي ومحسن العواجي اللذين وعدا بتقديم المستحيل كيما تختفي كل آثار العنف وتستعيد البلاد الاستقرار الذي فقدته على مدار أربعة عشر شهراً، الا ان المبادرة انتهت بخيبة أمل.

وفي الثلث الاخير من الشهر ـ المهلة التي أعلن عنها ولي العهد في الثالث والعشرين من شهر يونيو الماضي كانت الجهود تتكثف من قبل الاجهزة الامنية والمشايخ الصحويين من أجل انهاء أزمة زعزعت بعنف شديد الاستقرار الداخلي وكشفت الطبيعة الهزيلة للبنية الامنية وللأجهزة المسؤولة عن حفظ الامن في هذا البلد الحيوي بالنسبة لاقتصاديات العالم.

وفيما كانت الآمال معقودة على أن يشهر المطلوبون في قائمة الست والعشرين الراية البيضاء الواحد تلو الآخر مستفيدين مما يعتقد بانها الفرصة الذهبية الأخيرة من أجل انقاذ رقابهم من السيف، فإن الآمال بدأت تتبدد كلما تصّرمت أيام المهلة وخصوصاً في ثلثها الأخير حيث ان المفاوضات السرية التي كان الشيخ سفر الحوالي يجريها مع المطلوبين لم تسفر عن نتيجة مرجوّة.

وقد ظهرت المحصلة النهائية بعد نهاية الشهر ـ المهلة أن واحداً فقط من قائمة الست والعشرين قد سلّم نفسه، وأن ٦ من المطلوبين من خارج القائمة سلّموا أنفسهم، وهم ثلاثة من الخارج وثلاثة من الداخل، وهؤلاء اما تركوا العمل الجهادي او يعانون من إصابات جسدية سابقة في سوح الجهاد. وفي كل الأحوال فقد رفض المئات من المطلوبين سواء من قائمة الست والعشرين او من غيرها تسليم أنفسهم للاجهزة الأمنية، وأن المهلة التي راهن عليها ولي العهد بعد مقتل القائد السابق لتنظيم القاعدة في الجزيرة العربية عبد العزيز المقرن حملت مع انتهائها جواباً مختلفاً، وقد فتحت النهاية السلبية الباب امام الامير نايف كيما يجرّب الحل العسكري الذي توقف عنه لفترة نحو شهر رغم الاختراقات المتفرقة التي قامت بها اجهزة الامن.

بعد تراجع دور القاعدة هناك أحتمالات عودة (كتائب الحرمين) لمسرح العمليات ضد الدولة وبنشاطية غير مسبوقة

في النظرة الاولية والمباشرة فإن الموقف الرافض للمهلة من قبل المطلوبين ينم عن إحدى إحتمالات: الاول أنعدم الثقة في الحكومة ومبادراتها، الثاني: أن المهلة جاءت ناقصة كونها تعاملت مع جماعة من منظور جنائي، ولذلك اكتفت المبادرة بالعفو عن أفراد الجماعة الجهادية من زاوية الحق العام، وفي ذلك إتهام مبطن لها وتقليل من شأنها كيف وهي تنظر الى نفسها باعتبارها حركة اصلاح اجتماعي وديني وحضاري وتحمل رسالة في التغيير، وتتبنى استراتيجية تحرير العالم الاسلامي من الاستعمار، والثالث: هو تصميم اعضاء التنظيم الجهادي ـ القاعدة على مواصلة الطريق نحو تحقيق الاغراض الكبرى التي حملوها وأفصحوا عنها، اي تخليص الجزيرة العربية من المشركين واقامة الدولة الاسلامية المضطلعة بتطبيق الشريعة.



العنف قد يهدأ ولكن لا ينتهي!

اما من منظور استراتيجي فإن المبادرة ـ المهلة أخفقت الى حد كبير في إتمام مهمتها وتحقيق أهدافها لأن المحرّك عليها والدافع اليها كان خاطئاً، لأن المنطق كان هو الرغبة في ازالة الاثار الخارجية وتمظهرات العنف مع اغفال متعمد لمصادر العنف وجذوره. إن مصادر العنف كما يحددها بعض المراقبين والمتابعين للوضع الداخلي هي الاوضاع الاقتصادية المتردية وانبثاث ثقافة الاقصاء والاستئصال المؤسسة على معتقد ديني أحادي التوجيه، ووجود نظام سياسي استبدادي مازال يلح بعناد شديد على رفض فتح النظام السياسي لمشاركة أوسع في صناعة القرار، وارساء أساسات التعددية في أشكالها المختلفة السياسية والاجتماعية والفكرية والمشاركة الشعبية والعمل الاهلي الحر. وما لم يتم التعامل بصدق وجد مع هذه المصادر

فإن مآل أي مبادرة الفشل، فحل مشكلة العنف ليس بالقضاء على الاشخاص بل بالتوصل الى تشخيص موضوعي ودقيق لحال الامة والسعي الجاد للتفكير في انتاج حلول حاسمة.

قد تحقق الدولة انتصاراً عسكرياً ولكن انتصارها الحقيقي هو في ازالة جذور التوتر الامني.. إن مولدات عديدة للعنف يجب أن تتوقف ولا يمكن ان تتوقف ما لم يبدأ المجتمع حواراً وطنياً واسعاً يلامس جذور الأزمة الشاملة، أي حوار يؤسس لعلاقة جديدة بين المجتمع والدولة، يزيل كافة الانسدادات الحاصلة في شبكة العلاقات الداخلية، ويشيد دولة القانون، ويبني المؤسسات الدستورية، والجمعيات الاهلية، ويضع تصورات حل للمشكلات الكبرى الاقتصادية والاجتماعية غيرها.. فالقضية ليست محصورة في تنظيم جهادي مؤلف من عشرات أو مئات الاشخاص بل هي قضية وطن بأكلمه، لا تتوقف مشكلته على انفجار العنف في بعض اجزائه بل هي حاجات ومطالب وتطلعات شعب بأكمله يريد رؤية دولة يتقاسم فيها الغُنم والغُرم.

وعلى أية حال، فإن انقضاء الشهر ـ المهلة يكشف عن أن خيارات الحكومة باتت محصورة في المواجهة اذ أن الخيار التفاوضي سقط عشية الثاني والعشرين من يوليو، وبات الخيار العسكري الامني هو المرشح للعودة الى المسرح مجدداً، وهو ما أعدت الاجهزة الامنية نفسها له، كجزء من التجاذب الذي يحكم المراهنات بين شخصيتين قويتين ومثيرتي للجدل وهما ولي العهد ووزير الداخلية، الذين باتا حاضرين في الموضوعين المحوريين: الاصلاح السياسي والعنف، وأن مواقفهما المتضاربة حيال الموضوعين تعكس حالة الاستقطاب المتنامية بين هاتين الشخصيتين. في المحصلة النهائية فإن انتهاء المبادرة يعني تلقائياً وميدانياً رجحان كفة وزير الداخلية وتبعاً له الخيار الامني، وفي نهاية المطاف عودة الامير نايف الى الواجهة كرجل المرحلة القادمة، وربما هذا ما أراد الاخير تثبيته على الارض حتى قبل نهاية المهلة.

فقبل ثلاثة أيام من انتهاء المهلة التي حددها ولي العهد للمطلوبين من اجل تسليم أنفسهم كيما يشملهم التنازل عن الحق العام قامت قوات الامن بغارة على مسكن القائد الجديد لتنظيم القاعدة في الجزيرة العربية صالح محمد العوفي. وقد جاءت الغارة في العشرين من يوليو بعد أن ظهرت بوادر فشل المهلة وهي ما كشفته عنه المحاولات اليائسة التي تضاعفت في الثلث الاخير من الشهر ـ المهلة طمعاً في إقناع المطوبين من قائمة الست والعشرين بالاستسلام.

هل تعود (كتائب الحرمين) للواجهة؟

لقد أدت الغارة على مسكن العوفي الى مقتل اثنين من اعضاء التنظيم وجرح ثلاثة منهم وكان يعتقد بأن العوفي من بينهم. ولكن من اللافت في هذه الحادثة أن المبادرة باتت في يد الأجهزة الأمنية بعد أن كانت في يد جماعات العنف طيلة اربعة عشر شهراً، ولذلك فإن من غير المحتمل أن تشن القاعدة هجمات انتقامية ضد الاجهزة الامنية، ولكن قد يدفع هذا الحادث كتائب الحرمين (وهي مجموعة تركز هجماتها ضد البنية التحتية للنظام السعودي) لبدء الهجوم. فمن المعروف بأن المعركة بين تنظيم القاعدة والحكومة بقيت ضمن حدود وتراوحت بين الهجوم والدفاع. وبناء على الديناميكية بين النظام والقاعدة فإن ثمة معلومات تفيد بأنه من غير المحتمل أن يقدم الفرع السعودي للشبكة الجهادية على شن هجمات انتقامية ضد الحكومة او الاهداف الغربية.

ومن المعروف فإن موت القائد السابق لتنظيم القاعدةعبد العزيز المقرن قد وضع حداً لاستهداف الغربيين في المملكة. ولكن وبالرغم من أن القاعدة قد لا تشن هجومات جديدة، الا أن المجموعة الاسلامية المسلّحة التي تطلق على نفسها (كتائب الحرمين) والتي تكرّس هجماتها ومخططاتها العسكرية لملاحقة النظام السعودي الذي يعارض شن هجمات ضد الاهداف الغربية قد تضطلع بدور بديل لتنظيم القاعدة في شن الهجوم على الحكومة هذه المرة.

ومن المعروف فإن (كتائب الحرمين) قامت بعملية تفجير انتحارية في الحادي والعشرين من أبريل الماضي على مبنى يستعمل من قبل القوات السعودية الخاصة وأجهزة مكافحة الارهاب التابعة لوزارة الداخلية. وقد أعلنت هذه المجموعة مسؤوليتها في الحادي والثلاثين من ديسمبر ٢٠٠٣ لتفجيرها سيارة مسؤول أمني خارج مسكنه من أجل تحذير قوات الامن السعودية

المعادلة الصعبة تقوم على انقلاب الرأي العام ضد الحكومة حال تزايد العمل العدواني ضد (المجاهدين!)

ملاحقة او مراقبة المجاهدين. كما تبنت هذه المجموعة مسؤولية قتل عقيد من قوات الامن السعودية في الخامس من ديسمبر من العام الماضي. وقد أصدرت كتائب الحرمين في السادس من ديسمبر ٢٠٠٣ بياناً يقول: فيما تحارب القاعدة القوات الغربية، فإنها ستكثف إهتمامها على النظام السعودي، والذي تتهمه بقتل المجاهدين والتعاون مع الغرب ضد الاسلام والمسلمين.

وسواء كانت هذه التهديدات جدّية أم لا فإن الحكومة السعودية تخضع تحت تأثير الضغط الاميركي من اجل الانخراط في الهجمات الاستئصالية ضد القاعدة كمراهنة على اخماد صوت البنادق الجهادية لأطول فترة ممكنة. كما تحتاج الرياض الى إقناع المجتمع الغربي الوافد بانها قادرة على السيطرة على الوضع الداخلي وتوفير الامن من اجل منع الهجرة الجماعية الواسعة للعمال الاجانب.

إن الهجمات ضد تنظيم القاعدة هي بلا شك خطوة يائسة من قبل النظام السعودي من أجل تأمين استمرار تدفق النفط والذي يتطلب بقاء العمال الاجانب، وهي من جهة أخرى تعتبر خطوة عالية الخطورة لأنها قد تؤدي الى تقوية المسلحين، فكلما أصبح النظام أكثر عدوانية ضد المسلحين، كلما انقلب الرأي العام ضد النظام لأن هذه العدوانية سينظر اليها على أنها تلبية لرغبة واشنطن ومطلبها. ومن المتوقع فإن اندفاع قوات الامن السعودية في هذه الفترة لشن سلسلة هجمات ضد تنظيم القاعدة قد يدفع الاخيرة الى الانزواء والتركيز على حفظ التماسك الداخلي لبنية التنظيم حتى نهاية الخريف، حيث من المحتمل ان تعاود نشاطها المعتاد بعد ذلك.

ومن الضروري الفات الانتباه الى أنه لا يجب التعامل مع حوادث العنف وكأنها فقاعات يمكن أن تتلاشى وتتبدد بوخز الابر، إذ نحن امام ظاهرة ممتدة ولها أبعادها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والفكرية. ومن يقول بأن هذه الظاهرة نبتة غريبة يحاول اختزال التاريخ وتشويهه، فهذه الظاهرة حميمية وصميمية في بنية الخطاب السياسي والديني الرسمي هو الخطاب الذي حرّض الاخوان الاوائل عام ١٩٢٦ وما بعدها، وحرّض جماعة جهيمان عام ١٩٧٩ وهو يحرّض الآن الجماعات الجهادية في الجزيرة العربية، وأضاف اليها تدهور الاوضاع الاقتصادية والسياسية علاوة الى عوامل اخرى ثقافية واتصالية واجتماعية أبعاد جديدة وفي الوقت نفسه تحريضية.

إن الحكومة تقترف خطأ كبيراً من خلال التعامل مع ظاهرة العنف باعتبارها ظاهرة جنائية، ولذلك فإن المبادرة تأتي في لغة عفو ومكرمة ملكية وشفاعات سرية كالتي تجري الآن من اجل تسليم قائد تنظيم القاعدة في الجزيرة العربية صالح العوفي عن طريق الضغط عليه من خلال احتجاز عائلته، تماماً كما حصل بالنسبة لسلفه علي الغامدي الذي سلّم نفسه بعد اعتقال زوجته المغربية.. وفيما يوضع العوفي بين حدين: قضيته وعائلته تحتدم النقاشات السرية حول التكتيكات المحتملة التي قد تقدم عليها الحكومة والتنظيم مع مراعاة الخسائر والارباح التي قد تجنى من وراء اعتقال او قتل العوفي.

وفي الأخير يمكن القول بأن الكثيرين كانوا بانتظار مبادرة أخرى تاريخية، أعني مبادرة الاصلاح الشامل التي من شانها احتواء الازمات المتفجرة في هذا البلد، اصلاح النظام السياسي بوضع نظام دستوري وإرساء أساس دولة القانون، واشاعة ثقافة حقوق الانسان واطلاق الحريات العامة وبالتحديد حرية التعبير والصحافة، وتشجيع المؤسسات الاهلية.. هذه المبادرة كفيلة بأن تمتص موجات التوتر الاجتماعي والسياسي والايديلوجي، الا أننا نشهد الآن قراراً غاشماً بتقديم الاصلاحيين الثلاثة الدكتور متروك الفالح والدكتور عبد الله الحامد والشاعر الاستاذ علي الدميني للمحاكمة في التاسع من اغسطس الحالي!

الإنتصارات الأمنية المؤقتة قد تجعلها دولة أكثر بوليسية

السعودية والعنف المتصاعد القادم من الداخلية

العنف والإصلاح.. مفردتان تدور حولهما النقاشات والتحليلات.

العنف قد يكون نقيضاً ومؤجلاً للإصلاح.

والعنف قد يكون محفزاً له.

في الأولى، يمكن للدولة أن تزيد من مساحة المواجهة، وأن تزوّد أجهزة الدولة الأمنية بمبررات إضافية لتنشيط وتوسعة دور الجهاز الأمني وتسلطه بحجّة مواجهة العنف. ويمكن الإستفادة من العنف والعنف المضاد لتبرير التباطؤ باتجاه الإصلاحات، فالأولوية للأمن، أمن المواطن، وأمن المجتمع. هذا الشعار المضلل، هو الذي يكرس دولة القمع، ويطلق سراح قوى الأمن من عقالها في الإعتقال والصدام وخنق الأصوات الحرّة، بحجة مكافحة العنف والإرهاب، فتنخفض الأصوات المطالبة بالتغيير، وتعلو أصوات المنافقين الداعية الى الحرب والجهاد على الإرهاب، ويتم تناسي الإصلاحات كطريق أساسية لتطويق العنف والإنسداد السياسي.

وفي الثانية، قد يكون العنف كاسراً لهيبة الدولة، مضعفاً لرموز الحكم، مباعداً بين السلطة والمجتمع، الأمر الذي قد يدفع بها الى الشروع في الإصلاح السياسي وتوسيع هامش المشاركة الشعبية، بغية إصلاح ما يمكن اصلاحه، وترميم العلاقة بين النخبة الحاكمة والجمهور، ومنعاً لتطور الأمور نحو الأسوأ، أي فوران الشارع في ثورات وانتفاضات لا تنتهي تقود البلاد الى تغييرات عاصفة إذا ما تأخرت الإصلاحات. وهنا قد يشعر الطاقم الحاكم بأن الإصلاحات هي أهون الشرور.

في المثال الثاني، هناك الأردن، والبحرين وغيرهما.

وفي المثال الأول، هناك السعودية، والعراق وسوريا، وغيرها.

في المملكة السعودية، هناك من تنبأ بأن العنف الذي واجه العائلة المالكة ولازال، سيختطف الإصلاحات الموعودة، فكأن العنف هبة من السماء جاءت لإنقاذ العائلة المالكة، بمعنى أنه منحها مبررات التغوّل والتحوّل الى دولة بوليسية بأكثر مما هي عليه، ومنحها مبررات لرفض الإصلاحات، والزجّ بالإصلاحيين في السجون، وتعطيل الحركة الإصلاحية الشعبية التي كانت هادرة حتى منتصف مارس ٢٠٠٤. وبالرغم من وقوف الجميع من اصلاحيين وغيرهم مع السلطة في مكافحة العنف، فإن النتيجة هي أنهم كانوا أول ضحايا العنف، وفي حين حصل العنفيون على عفو ملكي، لازال رواد الإصلاح في السجون يواجهون تهمة التحريض والعنف!

مما لا شك فيه أن السلطة السعودية كانت تواجه خطراً أمنياً أثر على السكان، وأضعف هيبة الدولة، وزعزع الجزيرة الآمنة ـ كما كانت تسمّى، وأنه شجع المواطنين على التجرؤ على السلطة فيما هو دون استخدام السلاح، في حين تشجع بعضهم على حمل السلاح والإلتحاق بركب المطالبين بإسقاط النظام عبر المقاومة المسلحة. رغم أن العنف أضعف الدولة والعائلة المالكة، فإن الأخيرة كانت تنظر الى العنف كخطر مؤقت، أما الخطر الأكبر فكان في الحركة السلمية المنادية بالإصلاحات، فهذه الحركة كانت بالنسبة للعائلة المالكة النقيض المنافس في المدى الإستراتيجي، وهي المنبع للأفكار الوطنية المؤسسة لثقافة تناقض ثقافة الخضوع المؤصلة على أساس سلفي ملتحم مع الإستبداد السياسي.

لقد قدّم العنف خدمة أخرى للعائلة المالكة على الصعيد الدولي، فبدل أن تتهم بأنها ضالعة في ترويج ثقافة العنف والإرهاب (الوهابية) تحولت بين يوم وليلة الى ضحية للإرهاب، وهي بالطبع ليست كذلك.. كون العنف المحلي أو الخارجي ذي امتدادات سعودية (فكرية وتمويلية). وبدل أن تواجه الحكومة السعودية ضغوط الخارج على صعيد اختراقاتها الفاضحة لحقوق مواطنيها المدنية، تصبح مدعومة من تلك القوى الدولية للتخلص من آفة العنف، التي هي في قائمة أجندات الغرب بمختلف توجهاته.

كل هذا يمكن اعتباره مكاسب مرحلية للحكومة السعودية.

فغمامة العنف لن تنزاح بصورة كليّة عن المملكة بدون إصلاحات شاملة سياسية واقتصادية وفكرية. وإذا ما كان استمرار العنف يخدم الحكومة في تأجيل الإصلاحات، فإنه في الوقت نفسه يثبت بأن العنف لا يمكن مكافحته بالأدوات الأمنية وحدها، وإذا ما طال الزمان، وخمدت قناعات الحلّ الأمني لن يتبقى سوى المدخل السياسي له. الحكومة السعودية اليوم تريد ـ في الظاهر ـ الخلاص من العنف، ورغم قناعتنا بأنها لن تتخلص منه، وإن نجحت في صدّ موجة من موجاته، فإنها في حال فرغت منه بالأداة الأمنية وحدها، تنتظر استحقاقات سياسية طال تأجيلها.

ولكن التعقيد في السياسة المحلية، قد يوجّه الأمور باتجاه المزيد من تأكيد نزعة الدولة التسلطيّة.

كيف؟

يكثر الحديث هذه الأيام على أن الدولة نجحت خلال الشهرين الماضيين في إنهاء أهم الخلايا النشطة للعنف، ابتداءً من مقتل زعيم تنظيم القاعدة في السعودية........، وانتهاءً بالقبض على مجموعة من النشطاء بينهم فارس آل شويل الزهراني. وتوحي لغة الإعلام السعودي المحلية، بأن هناك انتصاراً ساحقاً قد تمّ انجازه، أو هو في الطريق، بل هو حتمي، كما توحي اللغة الواثقة للإعلام والتصريحات التي يدلي بها المسؤولون الأمنيون والسياسيون. ومع أن المملكة تنتظرها موجة عنف قادمة من العراق، باتت تشكل هاجساً لها، من السعوديين القادمين من هناك والمشاركين

في أحداث التفجير والتفخيخ والقتل.. ومع افتراض الإنحسار الفعلي ـ الدائم أو المؤقت ـ لموجة العنف المحلية، فإن الحكومة السعودية ـ اذا حدث وتوقف العنف ـ ستكون أمام مطالب شعبية للبدء بالإصلاحات السياسية.

لكن الوضع الحالي لا يوحي بأن الحكومة، وفي ظل نشوة انتصاراتها وكسر إرادة الإصلاح والعنف معاً، ستقدم على تنازلات كبيرة وسهلة. فمن جهة، تعتقد العائلة المالكة، بأنها ستكون في وضع أفضل وربما مثالي لتصدّ مطالب الإصلاح، بالعصا التي جرّبت أولاً، وبالمال الذي يتدفق اليوم بسبب تصاعد أسعار النفط. ومن جهة ثانية، فإن الأجهزة الأمنية، وعلى رأسها وزير الداخلية، قد تمددت ونشطت وتوسعت آفاق صلاحياتها بسبب العنف، وهذه الأجهزة، كما الوزير المتولي عليها، ليسوا في وارد قبول الضبط والتقييد، حتى ضمن حسابات الصراعات المحلية.

فوزير الداخلية حصل على قوة مطلقة وصار الملك غير المتوج للبلاد، وحصل على صلاحيات جديدة بحجة مكافحة العنف.. وفي غياب الملك المقعد، ووزير الدفاع المريض بالسرطان، وفي وجود ولي عهد ضعيف، فإن الرأس للدولة اليوم عن حق هو الأمير نايف، والذي يستمد قوته من قوة الجهاز الأمني، ومن ثم من الإنتصارات حتى الموهومة التي حققها في إدارة شبكة الصراع مع العنفيين. ومن هنا يمكن للمرء ان يتوقع بأن الدولة السعودية التي قطعت شوطاً بعيداً في التحول الى دولة بوليسية، لن تعود الى حالها الطبيعي قبيل أحداث سبتمبر، ولن تقدم بالتالي على إصلاحات ديمقراطية، كون وزير الداخلية من أشدّ المعارضين لها في العلن، لدرجة أنه لا يقبل باستخدام كلمة (إصلاحات) في الإعلام بل (التطوير)! ومن هنا فإن الجناح الرافض للإصلاح أقوى بكثير من الجناح المؤيد له في حدوده الدنيا!

بقيت الضغوط الغربية، خاصة الأميركية منها، فالسعوديون يعتقدون بأنهم تجاوزوا عنق الزجاجة في علاقاتهم مع حليفهم المفضل. والسبب يعود الى الإنتكاسات التي مني بها المشروع الأميركي في العراق وأفغانستان، والى التنازلات ـ غير الضارّة ـ التي قدمها الأمراء السعوديون في الحقول الإقتصادية والأمنية ومكافحة الإرهاب وفق الأجندة الأميركية. ويشعر الأمراء السعوديون بأن جناح



الصقور في الإدارة الأميركية قد مني بنكسة كبيرة، وهو الجناح الذي كان يوجّج الدعوات الى تقسيم السعودية والإطاحة بالعائلة المالكة. وحتى مع مجيء كيري الى سدة الرئاسة الأميركية فإن الأمراء السعوديين يعتقدون بأن المصالح مقترنة مع فشل نهج الإحتلال والتهديد بالتقسيم، ستروّض الإدارة الأميركية الديمقراطية في حال وصولها الى الحكم، وستقبل بالتنازلات السعودية المغرية في المجالات التي لا دخل لها بنظام الحكم السعودي نفسه.

أمرٌ واحد قد يقلب معادلة الحكومة السعودية: أن يستمر العنف في المملكة وأن تستمر معه موجة ارتفاع أسعار النفط، وحينها لن يكون هناك بدّ من الضغط من أجل الإصلاحات السياسية. وحتى الإغراءات التي ستقدمها السعودية للحلفاء الأوروبيين والأميركيين (ضخ المزيد من النفط، وبيع برميل النفط بعشرة دولارات أقلّ من سعر السوق) لن ترضي نهم الغربيين ولا تحلّ لهم إشكالا استراتيجياً تساهم الحكومة السعودية في صنعه.

نعم انخفضت التهديدات الخارجية التي تواجهها المملكة، ولكن ذلك مبني على قدرتها في مكافحة العنف بأدوات الأمن، وإذا ما فشل الخيار الأمني، وهو سيفشل عاجلاً أم آجلاً، فإن الغربيين سيعدلون من استراتيجيتهم تجاه العائلة المالكة وسيطالبونها بالرحيل أو التغيير.

الذين خافوا من تغول الأجهزة الأمنية وتحول الدولة السريع الى البوليسية، بناء على شماعة مكافحة العنف، لن يطول تخوفهم، فالعنف قد يخدم العائلة المالكة في توفير المبررات الوقتية، ولكنه لن يساهم في حل مشاكلها المستقبلية، لأن السياسة القائمة على مهادنة الفكر العنفي ورجاله داخل المؤسسة الدينية سيولد انفجارات قادمة، وما علينا سوى الإنتظار ولو قليلاً.

لماذا وكيف..

المبادرة السعودية حول القوات الاسلامية في العراق

أثارت المبادرة (السعودية نظرياً) بإرسال قوات عسكرية من بلدان اسلامية الى العراق إهتماماً خاصاً في الاوساط الاميركية باعتبار الولايات المتحدة الأكثر تضرراً في العراق وهي في الوقت ذاته المستفيد الأكبر، بما يجعل مبادرة من هذا النوع مخرجاً عالي الكفاءة وانقاذياً للقوات التي باتت قواتها تنزف دماً قانياً بدون انقطاع وتقدّم الضحايا بصورة شبه يومية على أرض الرافدين.

لقد عبّرت ادارة بوش عن إهتمامها بالمقترح السعودي القاضي بإرسال قوات أمن من بلدان اسلامية الى العراق، ولكن خبراء السياسة الخارجية أعلنوا عن شكوكهم بأن تنجح هذه الخطة في زيادة القوة العسكرية في العراق بأعداد كبيرة.

من الناحية النظرية فإن المقترح الذي قدّم لوزير الخارجية الاميركي كولن باول في نهاية يوليو الماضي خلال زيارته الى جدة يهدف الى المساعدة في استقرار العراق ورهن المصداقية الاقليمية للحكومة الانتقالية في بغداد. سيما وأن هناك من الدول الاعضاء في قوات التحالف في العراق من يفكّر في الانسحاب، بعد أن واصل الخدمة بعد الثامن والعشرين من يونيو أي حين نقل السلطة الى الحكومة الجديدة. أوكرانيا، على سبيل المثال، قالت بأنها بدأت مباحثات مع الولايات المتحدة وبولندا من أجل سحب قواتها البالغ عددها ١٦٠٠ جندياً.

هناك دول عديدة واقعة تحت تأثير ضغط العنف والهجمات الانتحارية في العراق، حيث تلجأ بعض جماعات المقاومة الى استعمال الخطف والذبح كطريقة لوقف التعاون مع الاميركيين والحكومة الانتقالية. خمس دول حليفة للولايات المتحدة قررت سحب قواتها، بما يشمل الفلبين، التي نجحت في انقاذ رهينتها من خلال قرارها باستعجال الرحيل من العراق قبل الموعد المقرر.

ولعل المساهم المحتمل للقوة الاسلامية هو باكستان الذي دخل في مباحثات على أعلى مستوى مع المسؤولين السعوديين حول هذا الدور، ولكن أصيبت باكستان بصدمة خبر قيام متطرفين في جماعة دينية بالعراق اعدام اثنين من الرهائن الباكستانيين في العراق.

في ظهوره المفاجيء مع رئيس الوزراء العراقي في الحكومة الانتقالية اياد علاوي وصف وزير الخارجية الاميركي كولن باول المقترح السعودي بأنه (فكرة مثيرة للاهتمام)، واقترح بأن تقوم القوة الاسلامية بتوفير الامن للمنشآت والحماية لموظفي الامم المتحدة، وذكر باول بأن ثمة عقبات محددة لدى الدول العربية والاسلامية تحول دون ارسال قوات قد جرت ازالتها. ويقول باول (هناك عدة دول اسلامية حول العالم تنوي المشاركة) وقال بأن كثيراً منها تعتقد بأنها بحاجة لتفويض من الامم المتحدة، وأن هذا التفويض حاصل برقم ١٥٤٦)، بالرجوع الى قرار مجلس الامن الموافق عليه في الخامس من يونيو والداعم لتشكيل حكومة انتقالية. ويضيف باول بأن (هذه الدول تأمل في رؤية حكومة ذات سيادة، وهناك الآن حكومة ذات سيادة قائمة وجارية).

المقترح السعودي بارسال قوة اسلامية الى العراق صفقة سرية بين اطراف عديدة تضم القاعدة

في جولته الى المنطقة قال رئيس الوزراء علاوي بأنه يزور الدول الاسلامية التي تعارض الغزو الاميركي للعراق على أمل أن يقفوا جميعاً ضد الارهاب. ويلفت علاوي من طرف خفي الى المخاوف العراقية من الاجندة الخفية للدول العربية والاسلامية في العراق ولذلك يشدد على (أن يكون ضمير العالمين العربي والاسلامي الدافع والقوة خلف ذلك). يقول علاوي بأن (هناك تحديات وأن هذه التحديات تضرّ بأمن المنطقة وبهذه البلدان، وإننا يجب مواجهتها). لقد ذكر المسؤولون العراقيون بأنهم لا يريدون من الدول المحاذية للعراق المساهمة في القوة الامنية، مستبعدين السعودية، الكويت، ايران، تركيا، سوريا، والاردن من أية قوة أمنية مقترحة للمشاركة في حفظ الامن والاستقرار في العراق، والسبب كما هو واضح أن دول الجوار هذه لها مصالح مباشرة ومعلنة في العراق، كما أن بعضها يشارك بصورة مباشرة في خلخلة الاوضاع الامنية الداخلية، وباستثناء الكويت نسبياً فإن كافة الدول المذكورة تكاد متورطة في حوادث العنف والاضطرابات الداخلية. فالسعودية تمثل المصدر الايديولوجي لجماعات العنف العاملة على الساحة العراقية، كما أنها المزوّد البشري الثالث للنشاط العنفي المسلح في هذا البلد الجار، كما أن ايران تعتبر مصدر ازمات عديدة في العراق بفعل التداخل المذهبي والاجتماعي والقرب الجغرافي.

وبالعودة الى المبادرة السعودية فقد أمضى ولي العهد السعودي الامير عبد الله أمضى ثلاثة أسابيع لابلاغ مقترحه الى دول وشعوب المنطقة والتشاور مع الامين العام كوفي عنان، حسب مصادر سعودية، مع الاشارة الى أن السعودية ستقوم بتزويد المساعدات المالية دون القوات ضمن الشروط التي وضعها المسؤولون العراقيون على دول الجوار.

خطة القوات الاسلامية تثير الشكوك

الدول التي تمت مفاتحتها في موضوع القوة الأمنية الاسلامية وحول إحتمال مشاركة قواتها في حفظ الأمن في العراق شملت كلاً من باكستان وبنغلادش، وماليزيا، واندونيسيا، والجزائر، والمغرب، واليمن، والبحرين. وكان دبلوماسيون من الجزائر وتونس والبحرين التقوا في يوليو الماضي مع وزير الخارجية العراقي هوشيار زيباري من اجل مناقشة الخطة.

الا أن هذه القوة المقترحة لم تنل أي مصداقية لدى كثير من الدول فضلاً عن القناعة بقدرتها على ضبط الامن والاضطلاع بدور حقيقي في منطقة بحاجة الى عمل إستثنائي يعيد اليها الاستقرار الأمني. يقول

ستيفن كوك خبير في الشأن العراقي في مجلس العلاقات الخارجية الاميركية يقول بأن مثل هذه القوة الحيوية، من اجل تأسيس مشروعية الحكومة الجديدة، سيكون لها أثر رمزي أكثر منه عسكري، إذ ليس من بين المشاركين المحتملين من يملك قدرات عسكرية متميزة. وقال أيضاً، بأن مؤشرات المعارضة داخل المنطقة كانت بادية قبل الافصاح عن الفكرة في صورتها النهائية.

في مصر على سبيل المثال، فإن المسؤولين يستبعدون فكرة اختيار حافظي السلام بناء على انتمائهم الديني. يقول مجيد عبد الفتاح الناطق الرسمي بإسم الرئيس المصري حسني مبارك قال بأن (هذه القوات قد تكون كغيرها من قوات الامم المتحدة التي تشمل قوات متعددة من بلدان متعددة، بصرف النظر عن الاثنية والدين).

إن المبادرة السعودية لا رسال قوات اسلامية للمساهمة في استقرار العراق وتخفيض الحاجة الى القوة العسكرية بقيادة الولايات المتحدة ستستغرق ثلاثة اشهر أو أكثر من أجل ارسالها وربما قد لا يتحقق على الارض مطلقاً، حسب بعض المسؤولين العراقيين والاميركيين بفعل الشكوك التي تحيط بكفاءة أي قوة عسكرية أخرى قادرة على استعادة الأمن سيما مع انتشار السلاح بشكل كثيف داخل العراق ووجود قوى اجتماعية منظمة ومسلحة مدعومة من قبل قوى اقليمية.

إن اللوجستيات والدبلوماسية تثير القلق ذلك حتى وإن كان هناك اتفاق على تشكيل قوة عسكرية كهذه، فإن أضخم ارسال للقوات قد لا يتم حتى الخريف وأن التعبئة الشاملة قد تتم بعد هذا التاريخ بكثير، ولكن في المحصلة فإنه بات متأخراً كثيراً عمل شيء خارق او جدير بالملاحظة في تأمين الوضع الداخلي في العراق قبل أن تبدأ الحملات من أجل الانتخابات الوطنية التي من المقرر أن تبدأ في يناير القادم حسب ما يذكر بعض المسؤولين.

ولكن القضية المحورية قد تكون ما اذا كانت هذه القوة المشكّلة والمرسلة من البلدان العربية والاسلامية ستقدّم دعماً للقوات الاجنبية البالغ عددها ١٦٠ ألفاً في العراق أو أنها ستأتي كقوة منفصلة وستبدأ باستبدال القوات الاجنبية والحلول مكانها. إن الاختلاف قد يكسر الفكرة السعودية حسب بعض المسؤولين.

لقد رحّبت الولايات المتحدة بصورة فاترة بالمقترح السعودي طالما أنه قد جرى تداوله في المباحثات التي جرت بين ولي العهد السعودي ووزير الخارجية كولن باول في زيارته الاخيرة الى السعودية. ولم تكن إدارة بوش في موقع الرافض للفكرة حسب قول بعض المسؤولين الاميركيين، لأن الفكرة جاءت من حليف نفطي ثري حاسم ولأن الولايات المتحدة تصارع من أجل قوات جديدة مؤلفة من قوة متعددة الجنسيات. ولكن رد الفعل الاميركي الأولي قد تم تهدئته بصورة عاجلة من قبل المسؤولين الذي استعملوا لغة حذرة في العلن ولكنهم أعربوا عن شكوك عميقة في السر.

يقول باول (إننا نقدر المبادرة، ولكن يجب أن تدرس في العمق) وهذا المقتطف يمثل جزئية من تصريح الوزير خلال زيارته للكويت ويعكس الموقف الأميركي المحفوف بالريبة من المبادرة السعودية، مع التذكير بأن هذه المبادرة سيطرت على حاشية الوزير باول وفرضت نفسها بصورة غير متوقعة على رحلة الوزير الى الشرق الاوسط وأوروبا الشرقية.


العنف في العراق: هل يعود الى منبعه السعودي؟!

وفي بغداد لحظ باول بأن ثمة شكوكاً مماثلة تساور المسؤولين العراقيين الذين أبدوا قلقهم حيال كيفية قيام قوة عسكرية جديدة منفصلة بالعمل أو بالحلول مكان قوات التحالف بقيادة الولايات المتحدة، وأيضاً حيال الاغراض السعودية في اقتراح المبادرة. يقول مسؤول عراقي رفض الافصاح عن إسمه (لن نغلق الباب، ولكن لا أعتقد بأن المبادرة ستلقى قبولاً مفتوحاً كما يقترحها السعوديون).

وفي خلال ثلاثة أسابيع من الدبلوماسية خارج الضوء، فإن السعودية كدولة حاضنة للحرمين الشريفين قد سعت الى استطلاع رأي الحلفاء حول القوة الاسلامية التي يتم تخفيضها تدريجيا وتحل مكان القوة العسكرية التي تقودها الولايات المتحدة. أحد الاهداف الرئيسية من أجل تخفيض العداوة المتنامية ضد الولايات المتحدة والغرب في العالم الاسلامي التي أشعلها غزو العراق، والتي جعلت حكومات حليفة للولايات المتحدة عرضة للأخطار حسب ما يذكر مسؤولون سعوديون، اشارة الى ما أصاب السعودية من كروب تحالفها مع واشنطن في الحرب على الارهاب وتقديم تسهيلات عسكرية للقوات الاميركية في حربها على العراق.

يقول المسؤولون السعوديون بأن المقترح كان الطريق الوحيد من أجل الحصول على التزامات القوات الاسلامية، لأن أغلب البلدان العربية والاسلامية قد ترفض فكرة ارسال قوات تكون جزءا من القوة الحالية التي تقودها الولايات المتحدة. وكما هو معلوم بالضرورة فإن البلدان المجاورة للعراق، مثل السعودية والاردن لن تكون من ضمن القوة الاسلامية المقترحة حسبما نقل مسؤولون سعوديون، وهو أمر يثير الانتباه كما هو واضح لأن المصلحة السعودية من مقترح كهذا تبدو غير مشروحة وواضحة ما لم يكن المقترح جزءا من صفقة أخرى تضم أطرافاً أخرى.

المسؤولون الاميركيون من جانبهم نقلوا بأن ادارة بوش تريد أي قوات جديدة تنضم الى القوة المتعددة الجنسيات الحالية، والتي من المقرر أن تبقى في العراق خلال فترة ثمانية عشر شهراً على الاقل من المرحلة الانتقالية، أي حتى اقامة حكومة دائمة، وربما لفترة أطول. لقد ذكر باول خلال زيارته الى بغداد في يوليو الماضي بأن الولايات المتحدة دعمت فكرة القوات الاسلامية في العراق، ولكن لم تمضِ أكثر في اعتناق الفكرة السعودية حول قوة منفصلة.

لقد قامت الولايات المتحدة بمفاتحات متكررة مع العديد من البلدان الاسلامية وبالخصوص باكستان من أجل الانضمام للقوة الحالية او المساهمة بقوات الى قوات الحماية الصغيرة المنفصلة لوفد الامم المتحدة المرسل للمساعدة في الاعداد للانتخابات والقيام بالعمل الانساني، ولكن كافة الطلبات الأميركية قد ترنحت حسب المسؤولين.

اما على الصعيد العراقي، فبعد فترة قصيرة من تسلّمه منصبه في الثامن والعشرين من يونيو كتب رئيس الوزراء العراقي في الحكومة الانتقالية اياد علاوي الى العديد من البلدان الاسلامية بما في ذلك البحرين وبنغلادش ومصر والمغرب وعمان وباكستان وتونس للاسهام بقوات عسكرية في العراق لحفظ السلام. ولكن كما هو الحال بالنسبة للولايات المتحدة فإن القيادة العراقية الجديدة ترجّح بقوة انضمام هذه القوات الى القوة الحالية المصرّحة من قبل الامم المتحدة.

وهناك دول عربية تناقش سبل مساعدة العراق حسب وزير الخارجية الكويتي محمد الصباح الذي يقول (كان هناك لقاء بنّاء بين الدول المجاورة للعراق في القاهرة، وقد اتفقنا على أن العراق بحاجة للحصول على المساعدة الكاملة من الاشقاء العرب والاخوة المسلمين)، وقد جاء تصريح الصباح بعد أحاديث مع الوزير الاميركي باول.

ولكن في المقابل هناك كثير من البلدان واقعة بين الرغبة في الاطمئنان الى أن عدم الاستقرار في العراق لا ينتقل الى المنطقة او أن يخلق افغانستان اخرى كملجأ للمتشددين الاسلاميين والاخطار من الوقوع في شرك التمرد القتالي في العراق حسب ما يقول بعض المسؤولين العرب. إن زيادة معدلات الخطف مؤخراً في العراق حيث كان مدنيون مسلمون من الصومال وباكستان ومصر ولبنان بين هؤلاء المخطوفين قد يضيف أعباء على صانعي القرار في البلدان الاسلامية لارسال قوات الى العراق.

إن الفكرة التي تفضي في نهاية المطاف للسماح لقوات مسلمة بالحلول مكان قوة تقودها الولايات المتحدة تدخل ضمن لعبة الأعداد العسيرة والصعبة، حسبما يقول مسؤولون عراقيون وأميركيون. يدعو المقترح السعودي الى تبادل قوات واحد مقابل واحد، والتي قد لا يكون صالحاً لاحتواء او إخماد العصيان والتمرد. فمعظم القوات القادمة من بلدان اسلامية ليس مدربة بشكل كاف أو ليست مسلّحة كما الحال عليه القوات الأوكرانية والنمساوية والبولندية والبريطانية والاميركية والتي تشكل أغلبية القوة العسكرية الحالية المتواجدة داخل العراق. وحسب مسؤول عراقي (سواء كانت الفكرة هي واحد مقابل واحد أو عشرة مقابل واحدة فإنها ليست فكرة جيدة) ويقول بأن (ليس بإمكان الجيش البنغالي ان يحل محل القوة المتعددة الجنسيات الحالية).

بالنسبة للولايات المتحدة فإن المسألة الرئيسية الاخرى التي تتصل بسلسلة الأوامر، وكيفية التنسيق بين القادة العسكريين للقوة المنفصلة العاملة في نفس المناطق أو المناطق المجاورة، حسب المسؤولين الاميركيين والعراقيين. ففي الماضي أصرّت الولايات المتحدة على الاحتفاظ بسلسلة منفردة للأوامر في مناطق الحرب بما في ذلك العراق.

لقد اقترح السعوديون بأن تعمل القوة المسلمة تحت مظلة الامم المتحدة وهي فكرة كان مجلس الامن والسكرتير العام للامم المتحدة يرفضان في السابق النظر اليها بعين الاعتبار، كما أنها تتطلب قراراً من الامم المتحدة.

العراقيون من جانبهم عبّروا عن عدم ثقتهم وقلقهم من الفكرة، وقد قال بعضهم بأنه يخشى من أن الدول المجاورة للعراق ستستعمل المبادرة من أجل تقويض سيادة العراق، وهذا يعكس صدى الاعتقاد الواسع الانتشار بأن العديد من التفجيرات التي وقعت مؤخراً وأن هجمات العنف الاخرى كان يقوم بها متشددون اسلاميون من دول الجوار. وحسب قول أحدهم (أفضّل عدم مجيء هذه القوات وخصوصاً من البلدان المجاورة. إنها الدول التي تقف وراء التفجيرات والقنابل، ونحن لا نؤمن بأن هذه الدول تريد مصلحة العراق).

مسؤولون عراقيون يرون بأن المبادرة السعودية تقوض سيادة العراق

وحتى مقتدى الصدر الزعيم الشيعي الراديكالي القوي فإنه عبّر عن رفضه لفكرة القوة المسلمة حيث شجب في خطبة صلاة الجمعة في مدينة الكوفة أمام أتباعه الشباب الفكرة وقال (نحن ننصح البلدان الاسلامية والعربية رفض ارسال قواتها. وحتى لو كانت هذه البلدان اسلامية وصديقة، فإنها حين تأتي الى العراق فإن ذلك يعني أنها متعاونة مع المحتلين، وبالتالي فإنها ستعتبر محتلة أيضاً).

الشبح السعودي: القاعدة والمبادرة

تحت شعار(أخرجوا المشركين من جزيرة العرب) فسّر المناصرون لتنظيم القاعدة المقترح السعودي حول حلول قوة اسلامية مكان قوات التحالف بقيادة الولايات المتحدة في العراق بأنه انتصار معنوي للقاعدة وتحقيقاً لأهدافها المعلنة، وربما استجابة من النظام السعودي لمطلبها. فبعد أن نجح التنظيم في إجبار القوات الاميركية في السعودية على مغادرتها الى قطر فهاهم يجبرون النظام السعودي على تبني خيار مماثل خارج حدود المملكة وخصوصاً العراق.

ويقال بأن هذا الشعار كان في قلب جولة محادثات بين ولي العهد والقاعدة والتي انتهت الى مقترح مثير للدهشة تقدّم به ولي العهد عبارة عن جيش اسلامي مؤلف من عشرين ألف جندي كيما يستبدل القوات الاميركية في العراق. لقد بشّر ولي العهد بالمقترح قبل زيارة رئيس الوزراء في الحكومة العراقية المؤقتة إياد علاوي وقبل أيضاً وصول وزير الخارجية الاميركي كولن باول.

علاوي كرجل عملي رحّب بالمقترح، محتسباً بأن السعوديين بحاجة الى تقديم ما بين ٢ ـ ٣ بليون دولار من أجل الحفاظ على القوة المسلمة. وحسب علاوي: إن هذه الفكرة الرائعة يجب تنفيذها في أقرب وقت ممكن وأنه شخصياً يتطلع لرؤية هذه القوة متموقعة في بغداد. مصادر خليجية ذكرت بأن علاوي وباول عرفا بالضبط ما نتج عن الحوار بين القاعدة والحكومة السعودية وهي باختصار: تركيبة لانهاء الحملة الارهابية ضد المملكة ودفع الحرب المقدسة للقاعدة الى العراق المجاور.

لقد تقدّمت الحكومة بعرض للقاعدة وصف بأنه رشوة: فبعد اخراج القوات الاميركية من المملكة، فإنهم يقترحون الان لاستبدال تلك القوات في العراق ايضاً، ولذلك فإن القاعدة لابد لذلك من مباركة الحكام السعوديين، وليس مهاجمتهم.

إن كافة الاطراف تدرك تماماً بأن ليس لدى السعوديين عشرين ألف جندياً أو حتى المال الكافي للحفاظ على أي جيش في العراق. فكلاهما مفقود ليس لديها فحسب بل ولدى أي دولة اسلامية أخرى، فقد اقترح الامراء جيشاً مسلماً للعراق كجزء من الصفقة المشروطة بينهم وبين قادة القاعدة وكيما تستثني القاعدة السعودية من حملاتها وهكذا اقناع القاعدة بأن تدع نفط المملكة في سلام.

الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان في المملكة

واجهة حكومية لم يكن لها دور سوى شاهد الزور

اللجنة التي شكلتها الحكومة لتكون (وطنية) لم تخدم وطناً ولم تدافع عن مواطن حتى الآن.

لم يكن العبيد، رجل الحكومة، وهو رجل أمن وعسكري سابق، سوى الشخصية الأمثل لوزير الداخلية لكي يدافع عن حقوق المواطنين!

واعضاء اللجنة، لا يعلمون هل هم حكوميون أم أهليون.

واللجنة هل هي أهلية أم رسمية أم بين بين؟

اللجنة التي سقطت يوم اعلانها في الإختبار، حين اعتقل الإصلاحيون بلا مذكرة قضائية وبانتهاك فظ، لم تقم بعمل شيء ألبتة. بل قال العبيد وأحد الأعضاء الآخرين بأنه يحق للحكومة أن تعتقل، وبالطريقة التي تراها!

وخلال خمسة أشهر من اعتقال الإصلاحيين، لم تقم اللجنة بعمل شيء البتة.

ولذا لم يكن غريباً أن يقول الإصلاحيون وفي الجلسة العلنية الأولى للمحاكمة بأن لجنة العبيد والحكومة لم تقم بشيء.. لم تلتق بهم، ولم تحضر لتراهم، ولم تدافع عنهم! وفي ذلك فضح لدور الجمعية المشبوه ـ حتى الآن!

فما هو دور اللجنة إذن؟!

لقد كتبت عوائل المعتقلين الى العبيد ولجنته مستغيثين من تغول السلطات، ومطالبين بإطلاق سراحهم، وتهيئة المحامين للدفاع عنهم. ولكن لم تقم اللجنة بعمل شيء ولم تتصل بعوائل المعتقلين الذين بادروا بالإتصال بها.

ولما جاءت المحاكمة، حضر ممثلون عن اللجنة، شأنهم شأن أي عابر، أو حاضر فيها. لا بصفة الرقيب، ولا دفاعاً عن معتقل. وراحت أجهزة الدعاية الحكومية وصحافتها تقول بأن أعضاء من اللجنة الحقوقية قد حضروا!

ليحضروا! ثم ماذا؟!

لم نسمع من اللجنة كلمة حق، بل كانت أقرب الى السلطة، وتدافع عن ممارساتها. ولم تنشر تقريراً أو تصدر بياناً بمناسبة الإعتقال، ولم تتعاون مع المنظمات الدولية بتزويدها بالمعلومات على المعتقلين، حتى تلك التي لها علاقة بمنظمة الأمم المتحدة.

في ٥/٨/٢٠٠٤، طلبت هيومان رايتس ووتش من اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في المملكة بأن تنبري للدفاع عن دعاة الإصلاح وأن تجاهر بذلك. وقالت في بيان لها إنه ينبغي على منظمة حقوق الإنسان المحلية الوحيدة المرخص لها من قبل الحكومة السعودية أن تنبري للدفاع عن حقوق دعاة الإصلاح السياسي المسالمين في المملكة.

ولا يزال ثلاثة من دعاة الإصلاح وراء القضبان منذ اعتقالهم في مارس/آذار الماضي، وهم علي الدميني والدكتور متروك الفالح والدكتور عبد الله الحامد؛ وأفادت الأنباء الواردة أن السلطات تعتزم تقديمهم للمحاكمة. وفي خطاب نشرته هيومان رايتس ووتش، أرسلته الى اللجنة الحقوقية السعودية في ٢٠ يوليو الماضي تمنت عليها تقديم معلومات عن التهم المحددة الموجهة للمعتقلين الثلاثة، والوضع القانوني لقضاياهم. وقالت سارة ليا ويتسن، المديرة التنفيذية لقسم الشرق الأوسط وشمال إفريقيا: (حينما أُعلن عن تأسيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان في مارس/آذار، قال زعماؤها إنها منظمة مستقلة عن الحكومة؛ ونظراً لما يحدث منذ فترة لبعض من أبرز وأجهر النشطاء السياسيين المرموقين في السعودية، فقد آن الأوان لأن نسمع صوت زعماء هذه الجمعية المدافعة عن حقوق الإنسان). وقالت ويتسن (ما زلنا نوثق مثالب خطيرة في نظام القضاء السعودي، بما في ذلك افتقاره الملحوظ للشفافية؛ وما كان ينبغي تقديم هؤلاء الأشخاص للمحاكمة أصلاً، ولكن إذا قُدِّموا للمحاكمة، فلا بد أن تتم الإجراءات القضائية على وجه السرعة، وبصورة علنية وعادلة).

وورد أن بعض دعاة الإصلاح الذين اعتُقلوا في مارس/آذار، ثم أفرج عنهم لاحقاً، قد مُنعوا من التحدث للصحافة، ومن السفر للخارج كالناشط الحقوقي محمد سعيد طيب؛ وقد طلبت هيومن رايتس ووتش من الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان إجراء تحقيقات بشأن القيود على حرية التعبير وحرية التنقل، التي فرضتها وزارة الداخلية على المواطنين السعوديين المسالمين، بما في ذلك مصادرة جوازات سفرهم ومنعهم من السفر للخارج، كما حثتها على تسليط الضوء على هذه الانتهاكات في تقاريرها.

وأشارت هيومن رايتس ووتش في رسالتها أيضاً إلى ما ذكرته الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان من اعتزامها التعاون مع المنظمات الدولية لحقوق الإنسان؛ وقالت هيومن رايتس ووتش إنها أرسلت خطاباً للجمعية المذكورة في وقت سابق من العام الحالي، طلبت فيه عقد اجتماع مع أعضائها في السعودية، ولكنها لم تتلقَّ أي رد على هذا الطلب. وقالت ويتسن: (لا يزال يحدونا الأمل في أن يرسل الدكتور العبيد وزملاؤه دعوة لهيومن رايتس ووتش لزيارة الرياض؛ وسوف يكون هناك مجال فسيح مشترك للحوار المثمر بين منظمتينا).

وقبل المحاكمة أرسلت عوائل المعتقلين الى رئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان رسالة تطلب منه العون والمساعدة، ويقول النص:



ماذا تفعل جمعية حقوق الإنسان؟

(عناية رئيس الجمعية الوطنية السعودية لحقوق الإنسان حفظه الله

بلغنا عن طريق الصدفة ومن أحد الأساتذة المحامين وفقهم الله، أن المعتقلين الثلاثة من دعاة المجتمع المدني والإصلاح الدستوري سيحالون للمحاكمة يوم الإثنين ١٤٢٥/٦/٢٣ الموافق٢٠٠٤/٨/٩ بعد أن يكونوا قد أمضوا خمسة أشهر في المعتقل. وكما علمنا فإن المعتقلين لم يبلغوا حتى مساء الأربعاء الموافق ١٤٢٥/٦/١٨هـ بهذا الخبر. وهذا بالتأكيد تهميش لحقنا وحقهم في الإشعار المبكر عن هذه الخطوة المصيرية.

لذا فإن الحرص على أن تكون المحاكمة عادلة وعلنية، ووفقا للشريعة الإسلامية السمحاء، وما نصت عليه المواثيق الدولية ومبادىء حقوق الإنسان، وبما يمكن أسر المعتقلين، والإعلام المحلي، والنخب المثقفة في الوطن، من حضورها، يدفعنا للطلب منكم الحضور كمراقبين أثناء جلسات المحاكمة.

إن حضوركم للمراقبة، والتأكد من سريان ما كفلته الأنظمة الأخرى التي أصدرتها بلادنا، كالنظام الأساسي للحكم، ونظام المرافعات القضائية، ونظام الإجراءات الجزائية أمر في غاية الأهمية والجدية لضمان عدالة المحاكمة، والتأكد من أنها منسجمة مع ما تضمنته المعاهدات والمواثيق الدولية التي أقرتها ووقعت عليها حكومة بلادنا، ومن ضمنها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وبشكل خاص ما تضمنه من كفالة لحقوق الإنسان السياسية والمدنية، وكذلك ما تضمنته وثيقتا العهد والإصلاح التي وقعت عليها المملكة في مؤتمر القمة العربي الأخير في تونس.

إننا نكرر تأكيدنا على أهمية حضوركم جلسات المحاكمة، والحرص على توفير محاكمة علنية وإنسانية، باعتبار المتهمين من سجناء الرأي والضمير والعمل السلمي، للنهوض بمؤسسات المجتمع المدني وتحقيق الإصلاح الدستوري. شاكرين لكم سلفا تعاونكم معنا في هذا السبيل، والله الموفق.

١٤٢٥/٦/١٩ـ ٢٠٠٤/٨/٥م

حقوق إنسان

السعودية وخيار الضرورة

في محاضرة ألقاها الباحث المصري الدكتور طارق حجي بعنوان (السعودية والخيار الحتمي) في الثامن والعشرين من يوليو الماضي نشرها موقع (رياح التغيير) على شبكة الانترنت وتضمّنت عرضاً تاريخياً للحركة الوهابية زائداً ضوءا على دور البيئة الصحراوية النجدية في تنشئة ميول متشددة بالمقارنة مع دول حضرية ذات جذور ثقافية وحضارية عريقة لم تفلح الافكار الجامدة والغارقة في ماضويتها في اختراقها. كما حاول الباحث ان يدحض الفكرة الشائعة في الغرب والمؤسسة على اعتبار العرب كتلة صمّاء موحدة في نظراتها وأفكارها وميولها وعاداتها الاجتماعية واخيراً في نظرتها للغرب ولمنتجات الحضارة الحديثة. وفيما يلي عرض إجمالي للمحاضرة مع توضيحات طفيفة تقتضيها الترجمة:


جيش الوهابية الإخواني القديم

ثمة قناعة صلبة وراسخة في الدوائر الاكاديمية الغربية وبخاصة الاميركية تفيد بأن كراهية الغرب هي نتاج تدخل القوى الغربية في حياة الشعوب العربية، والتي بدأت منذ استعمار الجزائر عام ١٨٣٠، ومصر عام ١٨٨٢ والمغرب عام ١٩١٢ وهكذا.

وبالرغم من أن هذه القناعة لا يمكن القبول بها بصورة إجمالية وبهذه البساطة، خصوصاً وأن هذه القناعة تقوم على فرضية أن الشعوب العربية تمثل كتلة اجتماعية وايديولوجية وفكرية وسياسية موحدة، والحال أن هناك مناطق عربية لم تخضع للاستعمار المباشر، اضافة الى أن هناك جوانب في المعادلة الجامعة بين الاطراف المفترضة: الشعوب العربية، الغرب والاستعمار قد تلتقي في نقاط وتفترق في أخرى، وبالتالي فإن ما يعتقد بأنه إجماع شعبي عربي تام حيال الغرب يبدو تعسفياً لغياب الآلية العلمية والدقيقة القادرة على رصد اتجاه الرأي العام العربي حيال قضية جدلية واشكالية كالموقف من الغرب، فضلاً عن أي جانب من الغرب يدور الحديث عنه، أهو الغرب الاستعماري، أم هو الغرب التكنولوجي، أم هو الغرب الاجتماعي والاخلاقي وهكذا، فنحن إذن أمام قضية ذات جوانب وأبعاد متعددة. فكراهية شعوب المنطقة للاستعمار هي ظاهرة مشروعة وصحية في حد ذاتها، ولا تعني بالضرورة كراهية الغرب بصورة اجمالية او التقدم الغربي، وإنما كراهية جانب من الغرب وهو الاستعمار.

> كراهية الاستعمار، وليس الحضارة الغربية، ظاهرة صحية، وايجابية، وإن أي بديل عنها سيكون مخزياً ومذلاً

ولذلك نجد أن بلداناً ذات ميراث حضاري وتاريخي ثري مثل مصر وسوريا الكبرى والعراق كانت قادرة على الجمع بين مقت الاستعمار والاعجاب الخالص بالتقدم، ولذلك فهي تبدي تفهّماً صادقاً للتقدم باعتباره خاصية منفصلة عن مشروع التغريب. إن البديل عن ذلك هو إبداء الاعجاب دونما تمييز بين الاستعمار والتقدم، والذي يمثل ظاهرة إذلالية وازدرائية قد تؤول الى موت أشياء كثيرة تشمل العزة والكرامة.

وعلى أية حال، فإن من الخطأ الافتراض بأن كل دول المنطقة هي سواء في مواقفها والعقلية التي تحملها والنهج الذي تسير عليه. ولذلك يبدو صحيحاً القول بأن الدول العربية مثل المغرب وتونس وليبيا والى حد أقل المناطق الساحلية للجزيرة العربية التي جعلها الوضع الجيوبوليتيكي أكثر انفتاحاً على العالم الخارجي من تلك المناطق الخاضعة للنمط البدوي في الداخل. إن الاوضاع الجيوبوليتيكية الصارمة للنمط المعيشي البدوي وحدها التي تمنح العقلية القبلية الجامدة والصارمة وغير المتسامحة فرصة النمو والازدهار وترفض تكوينياً (الآخر) مهما كان هذا الآخر.

إن تاريخ الكراهية لدى هذه المجتمعات الصحراوية ضد أي شخص يختلف معهم في الدين أو الفكر بات معروفاً. وأن هذه العداوة، على النقيض مع ما يعتقد البعض، ليست نتيجة للشكل الحنبلي للاسلام (أي تفسير ابن تيمية) الذي تعتنقه هذه المجتمعات، فهذه المدرسة الصارمة والجامدة كانت مرفوضة بشدة من قبل العالم الاسلامي ولم تلق قبولاً سوى في هذه المنطقة المعزولة. في واقع الأمر، فإن أفكار وتعاليم وأحكام ابن تيمية (بكل ما فيها من صرامة وتعصب وكراهية لغير المسلمين) لم تجد لها مناصرين لأكثر من ألف من عام في مصر، سوريا وفي المغرب العربي، حيث من غير الممكن أن يقبل المتحدّرون من حضارات عريقة اعتزال بقية البشر.

لقد أرسى محمد بن عبد الوهاب الخطوط

العريضة لدعوته (ولم تكن مدرسة في الفقه، فالرجل كان ببساطة مبشّراً وليس تيولوجياً) عام ١٧٩٨، وهي السنة التي شهدت أول مواجهة مع الغرب في العصور الحديثة، أي حملة نابليون على مصر.

إن السنين الأولى لولادة الدولة السعودية (والتي قضى عليها إبراهيم باشا في ١٨١٨) والدولة السعودية الثانية (التي انتهت في ١٨٩١) كانت واضحة من حيث الرفض العنيد للحداثة وهكذا كافة متعلقات الحضارة الحديثة، مشفوعة بالكراهية لغير المسلمين وفي حقيقة الأمر كل المسلمين غير المتبّعين لنفس المعتقدات. فالمسلم المصري أو السوري الذي لا يرى ضيراً في الغناء، على سبيل المثال، يعتبر في أزمنة الدولة السعودية الاولى والثانية، ليس أفضل من الكافر. وحين حارب الأخوان الملك عبد العزيز عقب السماح لبعض منتجات الحضارة الحديثة مثل الراديو والسيارة بالدخول الى المملكة، وهكذا السماح للاجانب بالقدوم الى الجزيرة العربية (مع التذكير بأن هذه العملية تتم في القرن العشرين)، كان هؤلاء يجهرون بمتبنياتهم العقدية القديمة ونظام التعاليم الدينية الذي يتمسكون به، والذي ليس له مكان في الأزمنة الحديثة، والذي لا يمكن له البقاء في أي مكان سوى في بيئة من هذا النوع التي فرضت خصائصها الجغرافية عزلتها.

إن أفكار المدرسة الوهابية هي تركيبة فكرية تقليدية ناتجة عن بنية تحتية محددة (أي الخصائص الجيوبوليتيكية والاقتصادية لصحراء نجد)، وأن المناصرين لهذه المدرسة لا يمكنهم إدراك بأن ليس هناك مكان آخر على الارض سيتعايش مع معتقدات كهذه. إن هؤلاء يعيشون وهم ثبوت حقيقة الاستنتاج الذي توصل اليه ماركس، والمشتق من نظريات كل من فيورباخ وهيغل بأن هناك رابطة ثابتة ومؤكدة بين أفكار ومعتقدات مجتمع ما والبنية التحتية (الجغرافية والاقتصادية) التي يعيشونها.

من منظورات عديدة وحتى اللحظة فإن التعليم الديني السعودي يقضي بأن شراء الورد وتقديمها للمريض يعتبر حراماً لأنها عادة جاءت الينا من البلدان الكافرة. وهذا مثال واحد قد يبدو للبعض بأنه ضئيل الاهمية او قضية هامشية ولكن حقيقة الأمر غير ذلك، لأنها تكشف عن العقلية التي ترفض بصورة عمياء أي شيء يأتي من خارج القيود الضيّقة الخاصة بها. وتكشف أيضاً عن التناقضات المضحكة المتأصلة في هذا النمط من الفكر: تقديم الورد يعتبر إثماً لأنه (ليس من تقاليدنا الاسلامية عبر القرون)! كما لو أن السفر بالطائرة او السيارة او استعمال الكمبيوتر، وفي الحقيقة استعمال الاسلحة الحديثة المعقدة التي يستعملها هؤلاء الناس ضد ما يطلقون عليهم بالاعداء هي جزء من (النهج الاسلامي عبر القرون)!.

يشعر أي مسلم (خارج عالم ابن تيمية الضيق) بالازدراء والغضب حيال العقلية التي يمكنها أن تضخ مثل هذا النوع من الفتاوى (الفتوى رقم ٢١٤٠٩ المؤرخة ١٤٩٢/٣/٢٩هـ)، أو مصطلحات متصالحة مثل (إن هذه عادة جاءت الينا من البلدان الكافرة وأخذها ضعاف الايمان الذين سقطوا تحت تأثيرهم..).

إنها الذهنية التي تحارب الورد، كرمز للجمال، والخير، والصداقة، والبراءة والحب في كافة الثقافات. فالورد، يرمز في العديد من اللغات الى طائفة من المعاني الجميلة والعلو، ولكنها وحدها العقلية الضيقة لدى تلك القبائل البدوية هي التي تأمل في تحويلنا الى حضارة أعداء الورد.

واذا كان هؤلاء الناس ينظرون الى غير المسلمين بهذه الطريقة، فليس من المستغرب اذن أن نجد من وقت لآخر أن هؤلاء يدفعون أشخاصاً يفتحون النار بلا تمييز على رموز الحضارة الحديثة والاجانب (الكفار) الذين يدّنسون حسب زعمهم تراب الجزيرة العربية (بإستعمال أسلحة مصنّعة من قبل ما يطلق عليهم بالكفار).

المناصرون لأفكار المدرسة الوهابية لا يدركون أن لا مكان في العالم سيتعايش مع تلك الافكار

الحاصل النهائي من ذلك هو إن كراهية الاستعمار تعتبر ظاهرة اعتيادية، صحية، وايجابية، وإن أي بديل عنها سيكون مخزياً ومذلاً. ومهما يكن من أمر، فإن هذه البلدان في المنطقة الآمنة في طول تاريخ الحضارة ليس لديها نفور من التحديث والتقدم وبالتأكيد لا تحمل كراهية للاجانب، إنها ببساطة لا تريد أن يكون التقدم متساوقاً وموازياً للتغريب، وهذا يعتبر موقفاً ايجابياً وهو يشير الى الكرامة والحكمة معاً.

على أية حال، إنها حقيقة بأن أتباع مذهب ما يمقتون بشكل ظاهر أي شيء خارج العالم الضيق الخاص بهم. لقد أرسل محمد علي (مؤسس مصر الحديثة) جيشاً بقيادة إبنه الى الجزيرة العربية لمحاربة أولئك المتعصّبين، وفي عام ١٨١٨ تم احضار قائد هؤلاء المتعصبين الى مصر، وتمت محاكمته واعدامه. وفي ١٩٢٠ شهر مؤسس السلالة السعودية الثالثة السلاح ضد هؤلاء كنتيجة لاستحواذ فكرة محاربة كل رمز للحياة العصرية الحديثة.

ما يحتاجه السعوديون المتنوّرون والحديثون اليوم هو إدراك أن مشكلتهم تكمن بصورة رئيسية في معالجة الذهنية المشوّهة التي ليس لها مكان في عالم اليوم، وفي الواقع في أي مكان أو زمان. فمن غير المناسب واللائق أن يتم إكراه هؤلاء على التعايش مع هذا النوع من الفتاوى التي تحظر على المرأة قيادة السيارة، وهذا مثال واحد فقط.

فليس هناك آية قرآنية تمنع السعودية من تشكيل نظام جديد للفقه الذي يمكن استعماله كمصدر تشريعي يكون أكثر تنويراً ومدنية من تلك المدرسة التي أسسها ابن تيمية أو حتى ابن حنبل. إن مقارنة قيمة ما قاله ابن تيمية مع العلماء الكبار المرموقين مثل ابن حنيفة أو ابن رشد تعادل المقارنة بين الجمل كوسيلة للنقل مع سيارة رولز رويس.


الدين بنسخته الوهابية مشكلة للدولة

لائحة الإتهامات التي قدّمها الإدعاء ضد الناشطين الإصلاحيين

إتهامات تثير الشفقة وتفضح ديكتاتورية الحكم

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة العربية السعودية
هيئة التحقيق والأدعاء العام
لائحة دعوة عامة
الحمد لله والصلاة والسلام على من لانبي بعده، وبعد

فبصفتي مدعيا عاما في هيئة التحقيق والأدعاء العام أدعي على كل من :

١- عبدالله بن حامد بن علي الحامد، السعودي الجنسية بموجب بطاقة الأحوال المدنية (١٠٠٩٤٦٢٥٢٢)

٢- متروك بن هايس بن خليف الفالح، السعودي الجنسية بموجب بطاقة الاحوال المدنية (١٠٣٠٤٦٠٧٧٦)

٣- علي بن غرم الله بن أحمد الدميني الغامدي، السعودي الجنسية بموجب بطاقة الاحوال المدنية (١٠٢١٣٠٩٨٤٢٢).

الموقوفين بتوقيف المباحث بتاريخ ٢٥-١-١٤٢٥ هـ لقيامهم بتبني بين الحين والأخر أصدار بيانات وعرائض والسعي بطريقة أو بأخرى الى الحصول على تواقيع أكبر عدد من المواطنين والحث على تبنيها والمطالبة بها، حتى أصبح هذا التوجة أشبه ما يكون بمضمار يتنافس فيه هؤلاء، وكأنهم أوصياء على المواطنين، وهم فئة قليلة، وأصبحت هذه العرائض تشكل ظاهرة مسيئة للأمة والشعب والدولة، وجعلت المملكة عرضة بين الحين والأخر لوسائل الأعلام، ولتشبيهات لا تليق بوعي هذا البلد وأهله، وقيامهم بعقد أجتماعات ومنتديات وأصدار وثائق لاجتماعاتهم، ومن ذلك الأجتماع الذي عقد مؤخرا في فندق الفهد كراون بمدينة الرياض في ٥-١-١٤٢٥، وعزمهم على عقد أجتماع لاحق في ٨-٤-٢٠٠٤ م، للحوار فيما بينهم وتهيئة الحلول لأنفسهم في التأثير على حكومة هذه البلاد، وحملها على تحقيق مطالب وأهداف ومصالح قاموا بتحديدها مسبقا، ويزعمون بأنها من الإصلاح ومحاولة الزام ولي الأمر بها، وحث الناس على ذلك. (وهي) تتضمن في مجملها تهميش دور ولي أمر هذه البلاد والإعتراض على ما نص عليه النظام الأساسي للحكم في المادة (٤٤) (من أن الملك هو مرجع سلطات الدولة الثلاث التنفيذية والتنظيمية والقضائية) ويعتبرون هذا النص تدخلا في استقلالية القضاء، والإعتراض على المبدأ الشرعي في أن ولي الأمر هو القاضي الأصل، وأن القضاة هم وكلاء عنه، والإدعاء بأن الأزمات والقمع التي مرت بها العصور الإسلامية لم تتح للعلماء آنذاك لتقرير مبدأ يخالف هذا التوجه الشرعي في أن منبع الولاية هو ولي الأمر ومدى قولهم بهذا نزع يد الطاعة.

وقد ساهم المعنيون في اصدار بيانات وطرحها للتداول للرأي العام الدولي والمحلي ورفعها لولي الأمر، رغم ما تحويه من تشكيك في نهج الدولة، وتضليل وإثارة الفتنة، وتجاهل لولي الأمر في أمور تتعلق بمسائل عامة ومصالح كبرى للأمة، استغلالا منهم للظروف الدولية والداخلية الخطيرة والحساسة، واتصال الأول والثالث بوسائل الأعلام الخارجي والتحدث اليها باعتبارهما من زعماء الأصلاح السياسي، وزعمهم بأن بلدنا تفتقر الأقرار بحقوق المواطنين الأساسية، وتضمن حديثهما الطعن والتشكيك بنظام الحكم ونزاهة القضاء ومؤسسات الدولة، ويشيرون في تلك البيانات بما مؤداه وجوب النهوض لتحقيق هذه الأهداف واتخاذها كوسائل للضغط على ولي الأمر لتحقيق ما يسعون له، كما تضمنت تبرير العنف والإرهاب من أجل غايتهم، ويظهر ذلك جليا فيما يزعمه المدعى عليهما الأول والثاني بأن الثقافة السعودية على حالين: إما الصمت المطبق أو العنف المنفلت، والإستدلال بأن هجمات الحادي عشر من سبتمبر كان فيها خمسة عشر سعوديا من أصل تسعة عشر، وقولهما في بيان أسماه (دعوة الأصلاح الدستوري السعودية - سداد) المعد من الاول والثاني: بأنه لن يأبه كثير من الناس بمشروع الإصلاح ما لم توجد أزمة أجتماعية أو سياسية أو قومية.. الى غير ذلك مما ورد في تلك البيانات والعرائض المرفقة، ويدعون الى المطالبة بالاصلاح المزعوم وحث غيرهم من أطياف واتجاهات محتلفة عبر المنابر والمجالس والمساجد والجوامع والنوادي لدعم هذه العرائض وجمع تواقيع المشاركين واعلانها عبر الوسائل المتاحة، ليكون النداء عريضة شعبية، مما يدل على أن الغاية ليست الاصلاح بل التأثير على الرأي العام لدعم هذا التوجه، كما أنه من لازم تحركاتهم وبياناتهم أن ما تقوم عليه بلادنا من مبادئ شرعية ونظامية غير صالحة، وأن هذه المبادئ لا تصلح لقيام دولة حديثة، وهم بذلك يشابهون التكفيرين من جانب آخر في التطرف والسعي في زعزعة الأمن والأستقرار والوحدة الوطنية.

وباستجوابهم كان مما أفاد به المدعي عليه الاول قيامه بالمشاركة في إعداد وتبني إصدار بيانات وعرائض وقيامه بالسعي لجمع تواقيع عدد من المواطنين عليها، وأن فكرة إعداد خطاب (رؤية لحاضر...) بدأت أثناء لقاء في مملكة البحرين، حيث جرى نقاش بين عدد من الأطياف الثقافية منها أسلامية وليبرالية وعلمانية، واتفق بينهم على أسسه، وشارك هو في إعداده، ثم قام بعد ذلك بإعداد البيان المسمى (نداء الى القيادة والشعب معا) حيث أسند له ذلك من قبل زملائه، وهذا البيان توسيع لما ورد من أفكار في خطاب (رؤية) وقام رفق زملائه بجمع التواقيع عليه كلا من طرفه، وقيامه بعد ذلك رفق الثاني بمراجعة عدد من التواقيع كما تضمنت أقواله ما يفيد اعتراضه على ما تضمنه النظام الأساسي في الحكم في المادة (٤٤) بأن الملك هو مرجع القضاء، وقوله بأن هذه الفقرة تجسيدا لاتجاه فكري قديم يرى ان الحاكم القاضي الأصل، وأن القضاة ليس ألا وكلاء، وأنه أدرى بالمصلحة، وأنه الحكم عند التنازع، ومطالبته بفصل القضاء عن سلطة ولي الأمر، وادعائه بأن الفقهاء القدماء في ظل الاستبداد القديم لم يتمكنوا من بناء منظومة دستورية متكاملة تحدد مركز ولي الأمر.

كما أفاد بمشاركته في الدعوة والاعداد للاجتماع الذي تم في فندق الفهد كراون، وأن ايصال الدعوة قد كتب بإسمه وأنه تم هذا الاجتماع مناقشة أمور عامة تتعلق بالاصلاح في البلاد، كما زعم بأن غياب المجتمع المدني هو الذي أدى الى الصراعات الدموية، وأن عدم الأخذ بما يطالب به ورفاقه من إصلاح مزعوم قد يؤدي الى الفتن أو الفوضى أو الحروب الأهلية.

كما أقر بإجراء مداخلة مع قناة أل بي سي بتاريخ ٩ و ١٠-١-١٤٢٥ وقد تضمنت هذه المداخلة اعلانه الرفض لأي أصلاح تقوم به حكومة هذه البلاد، بما في ذلك قيام الدولة بإقامة هياكل التجمع المدني الأهلي على نطاق تدريجي، والتوجه الى المشاركه الشعبية بالانتخابات في المجالس البلدية ومن ثم مجلس الشورى، وهذا يدل على أن الغاية التي يسعى لها المتهمون المذكورون ليس الا مناهضة ولي الأمر، ويتضح ذلك بجلاء خلال هذه المداخلة والتي سعى فيها المتهم الأول الى اثبات هذا

المقصد علنا عند مشاركته في البرنامج الحواري وموضوعه مسيرة الأصلاح في المملكة العربية السعودية، حيث أخرج المذكور الحوار عن موضوعه الأساسي، فبدأ حديثه بالتشكيك بالخطوات الاصلاحية القائمة اليوم في هذه البلاد لاثارة الناس ضد ولي الأمر، وحاملا عبر حديثه مضامين باطلة في دعوة الناس لتأييد الأحداث الارهابية كأداة من ادوات الاصلاح، ذلك لأن الاصلاح –بحسب زعمه ورأيه المستشف من عباراته وأسلوب حديثه– الذي تقوم به الدولة ليس هو الاصلاح المرتضى لديه. فبدأ حديثه مشككا في كلمة الاصلاح التي تستخدم لتصحيح أوضاع نظامية من قبل الدولة وركز – من خلال عباراته – على أن المراد لديه من الاصلاح بما مؤداه نزع يد الطاعة، وقد أورد هذا المضمون مغلفا بمصطلحات سياسية غريبة، كقوله بتطوير آلية الحكم الى ملكية دستورية، ثم يربط في حديثه بين مشكلة الفقر ونظام الحكم الشرعي في هذه البلاد، ممهدا في ذلك لفكرته غير الشرعية في ضرورة نزع يد الطاعة من أجل الاصلاح.

ويشير المتهم الأول خلال حديثه أيضا أن التفاهم مع الحكومة وصل الى خط مسدود، طالما أن الملك هو المرجع للسلطات الثلاثة، وأن الحكم في هذه البلاد لن يكون ملكية دستورية، وكان خلال حديثه لا يألو جهدا في تأليب وإثارة الناس ضد توجهات ولي الأمر الاصلاحية، فيرفض الاصلاح في مجال التعليم، لمجرد أن الحكومة من وضع الخبراء مطالبا بأن يكون الاصلاح للأمة، بعبارة عامة تدل على عدم الرضا على توجهات الدولة الاصلاحية ومحاولة السعي في اثارة الرأي العام بتأييد العمليات الارهابية كخطوة تمهيدية للاصلاح حسب زعمه.

وكان مما أفاد به المدعى عليه الثاني، إقراره بالأشتراك مع المدعي عليه الأول في التوقيع على بياني (رؤية لحاضر .. ونداء للقيادة) وأنه قد تم توقيع بعض الاشخاص بناء على مشورته وقيامه بمشاركة المدعى عليه الأول واخرين، ومراجعة التواقيع التي جمعت من مدينة الرياض، وأنه احد الداعين للاجتماع الذي عقد في فندق الفهد كراون للاجتماع والتباحث في أمور الاصلاح العامة، وقد تضمنت أقواله ما يفيد تبنيه لما ورد في البيانين المشار لهما والذي قام بالتوقيع عليهما وبما يطالب به رفاقه.

ومما أفاد به المدعى عليه الثالث قيامه بكتابة عدد من الخطابات والبيانات، بعضها بنفسه، وبعضها بمشاركة آخرين، منهم المدعى عليه الأول، والتوقيع عليها، وجمع التواقيع عليها من المواطنين، ونشر بعض منها في وسائل الإعلام، فقد قام بالمشاركة في اعداد خطاب رؤية، وجمع التواقيع عليه بمشاركة المدعى عليه الأول؛ وكذلك قيامه هو باعداد البيان المسمى (دفاعا عن الوطن) والبيان المسمى (معا في خندق الشرفاء) وساهم مع اخرين في جدة والرياض والدمام وجمع التواقيع عليهما، كما قام بالمداخلة في منتدى الساحل الشرقي - واحة سيهات بتاريخ ٢-١١-٢٠٠٣ و ٦-١١-٢٠٠٣ م والاتصال بالاذاعة الفرنسية واذاعة مونت كارلو، وقد تضمنت هذه العرائض والبيانات ومع المداخلة عبر الانترنت والمحادثة الهاتفية للاذاعة المذكورة، وأقواله أثناء التحقيق بما مجمله، أن من أهم أسباب انتشار العنف في المملكة هو احتكار تيار فقهي واحد من التيارات الأربعة ونفي ماعداه من مذاهب وطوائف، أدى الى تغلغل هذا التيار في كافة مفاصل النظم التعليمية والتربوية والأجتماعية والسياسية، وأنه تم استقطاب الشباب وتجنيدهم ضمن رؤية أيدلوجيه تكفر المجتمع، وأن مجتمعنا أصبح مجتمع الرأي الواحد المغلق، بالاضافة الى عوامل معيشية تتمثل في أزمات صحية واسكانية وتعليمية والفقر والبطالة، كما تضمنت التشكيك في نهج الدولة والطعن في كيانها القائم على كتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم وتبرير العنف والارهاب، واستغلال العمليات الارهابية للنيل من نهج البلاد، والطعن في مرتكزاتها الدينية، وزعمه أن نهج الدولة وسياستها ساعدا في نشأة الفكر الارهابي والتكفيري، وزعمه بأن هذه الأراء والمطالب التي يطالب ورفاقه بها تعبر عن تطلعات مختلف فئات الشعب السعودي – رغم أنهم فئة قليلة – وتعرضه وطعنه بأنظمة الدولة الاقتصادية والسياسية والثقافية، والسعي الى إثارة الفتن وبث بذور الخلاف بين أبناء الشعب، وإثارة التحزب المذهبي والطائفي، واتهامه أن مؤسسات الدولة هي المنتج للقائمين بقيادة تفجيرات الحادي عشر من سبتمبر الى جروزني الى قلب الرياض، وأنهم نتاج مناهجها وبرامجها الثقافية العتيدة والجديدة، وأن هذه المؤسسات لا تستجيب – على حد زعمه – لضرورة التغيير، وحثه على استغلال المرحلة الدولية الحالية والمعارضة المطلبية في الخارج في الضغط على الحكومة للتغيير – بما يخدم مصالحهم – وكذلك الحث على استغلال السياسة الامريكية الحالية بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر في المنطقة والتي ترفع شعارات مكافحة الارهاب والخطر الاسلامي والدفاع عن حقوق الانسان والجماعات الاثنية والدينية وحقوق المرأة، حيث يمكن – على حد قوله – أن تتقاطع مصالح تطوير البلاد مرحليا مع تلك الشعارات، وأنه يجب الاهتمام بها والسعي بكل السبل في تعزيز فعاليات تطبيقها في البلاد، وناقش به بعض قضايا الشأن العام للبلاد والتصريح لأحد المصادر الإعلامية للترويج لما يطلب به.

وانتهى التحقيق الى توجيه الاتهام لهم: بالضلوع في المشاركة في تبني إصدار العرائض المشار اليها، وتزعم الموقعين عليها، وحث غيرهم على توقيع هذه العرائض المتضمنة التشكيك في منهج ولي الأمر وكيان الدولة القائم على الكتاب والسنة، وفي اثارة الفتن وتبرير الارهاب، والتشكيك في استقلالية القضاء، والتدليس على الناس بهدف التشويش على آرائهم، وتأليبهم على ولي الامر، والتشكيك في المبادئ الشرعية التي تقوم عليها بلادنا، وتشكيل جماعات ضغط على الدولة وتزعمها، وعقد الأجتماع لهذا الغرض، ومن ذلك ما عقد بفندق الفهد كراون بتاريخ ٥-١-١٤٢٥هـ، وكل هذه الامور تؤدي الى الاساءة الى سمعة الدولة، وعصيان ولي الامر والخروج عليه.

وذلك للأدلة التالية:

١- ماورد في أقوالهم واعترافاتهم المدونة في محاضر التحقيق المرفقة المعلقة بكل منهم، الاول على ملف (١) والصفحات (٧ الى ١٦) وملف (٢) الصفحات (١ الى ١٢)، والثاني على الصفحات (٧ الى ١٤) والثالث على الصفحات (٣ الى ١٠).

٢- إعداد الاول للعرائض (رؤية لحاضر الوطن ومستقبله، ونداء الى القيادة الشعب معا، دعوة الاصلاح الدستوري السعودية "سداد")، إعداد الثالث للعريضتين (دفاعا عن الوطن، ومعا في خندق الشرفاء)، والمشاركة في إعداد (رؤية لحاضر الوطن ومستقبله) والتوقيع عليها بمشاركة الثالث، وقيامهم بجمع التواقيع على هذه العرائض المرفق منها صور بملف القضية، ومراجعة الثاني لبعضها وتأييده لها.

٣- ما أتضح من خلال أقوالهم من إصرار على الاستمرار في هذا النهج.

٤- ما ورد في العرائض المشار إليها المرفقة.

٥- ما ورد في أقوال الثالث في موقع الانترنت المسمى منتدى الساحل الشرقي– واحة سيهات– المرفق بأوراق القضية.

٦- البيان المرفق لنص الحوار الذي أجرته قناة (ال بي سي) الفضائية مع الأول.

وقد تبين من خلال أوراق القضية أن الأول سبق سجنه ثلاث مرات ومنع من السفر، ثم وجه وزير الداخلية بتسليمه جواز سفره، وأخذ عليه تعهد بتاريخ ٢٢-١٠-١٤٢٠هـ وأفهم بأن العودة الى شئ من مسببات الحظر يستدعي عقوبات أشد، لكنه لم يلتزم بما تعهد به، والثالث سبق توقيفه بتاريخ ١٤-٣-١٤٠٣هـ لانتمائه لما يسمى بالحزب الشيوعي في السعودية.

ولأن ما قام به المذكورون مخالف لما ورد في كتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم من وجوب الطاعة لولي الامر والنصح له والنهي عن اثارة الفتن أو ما من شأنه احداث الفرقة، وتمكين الآخرين في النيل من الأمة في دينها أو وحدتها أو الطعن في قيمها وثوابتها، ويتنافى مع ما نصت عليه المادة الثانية عشرة من النظام الأساسي للحكم..

وحيث أن ما أقدم عليه المذكورون فعل محرم ومعاقب عليه شرعا ونظاما فإنني أطلب إثبات ما أسند إليهم من جرم، والحكم عليهم بعقوبة شديدة، تتلائم وخطورة ما أقدموا عليه، مع ربطهم بالتعهد بعدم العودة لهذه الامور وما شابهها.

وبالله التوفيق

المدعي العام: عوض بن علي الاحمري
١٧-٦-١٤٢٥هـ

قراءة في فكر وآراء ومشايخ فارس الزهراني

الزهراني لم يخرج عن العقيدة السلفية في رؤاه السياسية

يخطئ كثيراً من يظنّ بأن العنف سينتهي في المملكة.

والسبب الأساس في ذاك، هو أن هناك تنظيراً قوياً وتأصيلاً محكماً لمشروعية العنف ومواجهة الدولة.

والمشروعية هذه تستقي مجمل آرائها وأفكارها ومعتقداتها من نتاج السلفية الهائل في مجال التكفير والقتال.

ولا نقصد هنا السلفيون القدماء فحسب كابن تيمية وابن القيم ومحمد بن عبد الوهاب، بل الأجيال التالية التي تربت على هذا الفكر وطورته وقدّمت نصوصاً بمثابة مخازن بارود قابلة للإنفجار والإستخدام.

الصراع العنفي بين قوى الأمن السعودية ودعاة العنف في المملكة من التيار السلفي ـ القاعدة، قد ينسي جبهة العنف الأهم والأخطر، والتي ميدانها الفكر والمعتقد.

وإذا كانت الحكومة قد استطاعت أن تردّ الصاع صاعين في الشهور الثلاثة الماضية، وأن تقتل من القيادات العنفية عدداً غير قليل، وأن تعتقل بعضهم وتغري البعض الآخر بالإستسلام (وفق منطق العفو الحكومي) فإنها في الجانب الفكري والمواجهة العقدية أضعف بكثير من خصمها الذي تخرج من جامعة الإمام محمد بن سعود ومن مساجد وجوامع نجد، وتربى في أحضان العلماء المقربين منها.

في ظنّنا ان الحكومة السعودية تخسر على جبهة الفكر، وقد تنجح مؤقتاً على جبهة المجابهة مع العنف بالأدوات الأمنية.

والسبب أن الفكر السائد المغذّي لتيار العنف، هو فكرٌ أصيلٌ ليس دخيلاً على المملكة، وهو فكرٌ تتبناه المؤسسة الدينية الرسمية التي تعتبره مقياساً صحيحاً في كل الدنيا إلا في تطبيقه على الحالة السعودية وعلى العائلة المالكة السعودية. ومن هنا، فإن خريجي المدرسة السلفية، ممن انخرطوا في العنف، لم يزيدوا شيئاً في ذلك الفكر، وإنما طبّقوه وكانوا أمينين في استخدامه، وأمينين على معتقدهم.

حين نقرأ الآراء والنصوص والآراء والفتاوى التي يستخدمها العنفيون، سنجد أنها ذات النصوص التي تستخدمها المدرسة السلفية المؤيدة للحكومة. هي ذات النصوص التي تدرس في الجامعات والمناهج الدينية. ومن البديهي أن تلك النصوص والآراء والفتاوى تنتظر تطبيقها على المدرسين أنفسهم (رجال المؤسسة الدينية الكبار الذين يقفون مع الحكومة) كما على الدولة ورؤوسها من الأمراء.

ليس صحيحاً القول بأن ما يحمله العنفيون هو فكر شاذ، أو معتقد باطل. بل الصحيح أنه هو الرأي السائد لدى التيار الديني السلفي الرسمي في المملكة. وهو الذي يسمّى إن استخدمه (الرسمي) عقيدة صحيحة، وإن استخدمه العنفي قيل له أنه (شاذ)!

المخزون الفكري كبير، ومفرقعاته كبيرة. وكان من المتوقع أن تصدر بين الفينة والأخرى انفجارات تنبع من ذلك المعتقد. فالعنف ما هو إلا منتج لذلك الفكر، ومحاربته تستدعي محاربة الفكر نفسه والعقيدة السلفية نفسها، أو على الأقل تشذيبهما. وهذا من المستحيل فعله والقيام به دونما المخاطرة بمصادمة مع المؤيدين للحكومة من رجال الدين الكبار. وإذا ما بقي هذا الفكر، فإنه سيكون القاعدة التي يستند اليها العنفيون في إخراج السلطة من دائرة الدين، والمحفز على قتالها وإعادتها الى حظيرة (السلف الصالح)!

بالطبع فإن الحكومة تزجّ بكل رجال التيار السلفي المؤيد لها في مكافحة فكر العنفيين. وكما ظهر على شاشات التلفزيون وبشكل مكثف خلال الأشهر الماضية، فإن من الصعوبة بمكان التفريق بين المتناظرين من جهة المرجعية الفكرية، فالإختلاف ليس حتى في تفسير النص، وإنما في (تطبيقه) على الواقع. وفي كل الأحوال تقريباً بدا أن فكر العنف أصعب من أن تزحزحه (اللحى الدينية الرسمية) أو تضعفه، فإضعافه أو الطعن فيه، إنما هو طعن في مرجعية الفكر نفسه والذي يستند إليها الرسميون أنفسهم.

لقد بدا ان المواجهة الفكرية ليست بين تيارين فكريين مختلفين، بل تيار واحد، يفصل بينهما أن العنفيين يطبقون الرأي، ويطعن فيهم الرسميون بأن التطبيق على الدولة السعودية لا يجوز! ولذا فمبررات الأخيرين تبدو ضعيفة بشكل واضح، بل هي شاذة وفق المنظور الوهابي نفسه. ومن هنا فإن حرب الفكر لا تميل لصالح رجال المؤسسة الرسمية، ومن المتوقع أن يحمل المستقبل الينا أخبار موجات عنف أخرى قد تكون أشدّ، في حال عاد العنفيون السعوديون من العراق.

يستند العنفيون في المملكة في فكرهم الى ابن تيمية وابن عبد الوهاب ومشايخ الدولة المعاصرين كابن باز والعثيمين وغيرهم. ولأنهم احتاجوا الى تطبيق آراء هؤلاء وفتاواهم على ارض الواقع وتأصيلها، ظهر طلاب ذلك الفكر من المدارس والجامعات الحكومية السلفية (جامعة الإمام على نحو خاص) فأصلوا لفكر العنف مستندين الى نصوص وأقوال وفتاوى العلماء الكبار، وهي نصوص واضحة لا تحتمل اللبس أو إساءة القراءة.

الحكومة اعتقلت منظري العنف وهم الشيوخ: ناصر الفهد، وعلي الخضير، والخالدي. ولكن التنظير لم ينته، والحقيقة فإن المنظرون كثر، ونظراً للتعليم الديني، فإن اكثرية المواطنين تحفظ تلك النصوص والفتاوى، الأمر الذي يسهّل على المنظرين استخدامها وإقناع الآخرين بها. وفي ٢٠٠٤/٨/٥ أعلنت السلطات الأمنية مرّة أخرى أنها اعتقلت منظر للقاعدة وهو فارس آل شويل الزهراني، وهو يحمل الماجستير ويحضر الدكتوراة في جامعة الإمام. فمن أين جاء الفكر المنحرف او الشاذ كما تقول السلطات الأمنية؟!

وهل فارس الزهراني هو المنظر الوحيد، في وقت تقول فيه ذات السلطات بأنها تعتبر الشيخ عبدالله الرشود، وهو أحد منتجات الجامعات الوهابية الرسمية، منظراً للقاعدة! هذا يفيد بأن المنظرين كثر، ويفيد بأن معركة الفكر لا يمكن حسمها في صالح

الحكومة حتى ولو حسمت الأمر على الأرض أمنياً. ومن الواضح أن الفكر الوهابي بمجمل حمولته يعدّ خزّاناً للفكر العنفي لا ينضب مع تقادم الأيام والسنين، وحتى الآن فإن معالجات الحكومة لآثاره فاشلة، بل أنها تزيد النار التهاباً حين تفسح المجال له لوحده بالنشاط والعمل والتوسع.

ولكن من هو فارس آل شويل الزهراني، وما هي أفكاره، وهل تختلف عما لدى مشايخ السلطة، أو وعاظ السلاطين كما يسميهم مخالفيهم؟

لا يعد فارس بن شويل الزهراني الذي اتخذ لنفسه اسماً حركياً هو أبو جندل الأزدي مجرد رقم في قائمة المطلوبين ولكن تنبع خطورته في أنه أخذ شيئاً من العلم الشرعي قبل أن يتجه الى العنف، واتخذه أفراد القاعدة منظراً لهم يبث أفكاره التكفيرية والتحريضية على الإنترنت، وقد ذكر البيان الرسمي بأنه (رأس من رؤوس الفتنة وداعية للتكفير والتفجير، وما زين له سوء عمله التطاول على علماء الأمة وبث الدعاوى المزيفة والمحرضة على قتل رجال الأمن).

هذا ضوء على مؤلفاته وأفكاره والمصادر التي استقى منها آراءه.

الاسم: فارس بن أحمد بن شويل الزهراني، أبو سلمان.

الكنية الحركية: (أبو جندل الأزدي).

المؤهل العلمي: بكالوريوس وماجستير في الشريعة من جامعة الإمام محمد بن سعود، وتم الانسحاب من برنامج الدكتوارة، وتفرّغ لمجاهدة الحكومة السعودية نفسها.

المكانة: يعتبر فارس من أهم الشخصيات العلمية بالإضافة إلى (يوسف العييري، عيسى العوشن، عبدالله الرشود) في تنظيم القاعدة بالمملكة، بل يعده الكثيرون المنظر الأول للأفكار العلمية التي تتبناها الجماعة، وكتابة البحوث الشرعية التأصيلية، والفتاوى للنوازل والعمليات التي تحدث على أرض الواقع، إضافة إلى كونه متابعاً لتاريخ ورموز ورجالات وكتب (العمل الجهادي) في مختلف الأقطار العربية والإسلامية، مع أنه لم يشارك في أي من ساحات القتال سواء في أفغانستان أو البوسنة أو الشيشان أو حتى على مستوى العمليات المحلية، وهذا يرجع إلى سياسية تبادل الأدوار التي تلعبها الجماعة في تفريغ بعضهم من ذوي الخلفيات العلمية والشرعية إلى دور بلورة وتأسيس الأفكار التي تتم على أرض الواقع.

مؤلفاته:

١ ـ الباحث عن حكم قتل أفراد المباحث. رسالة في جواز قتل أفراد المباحث السعودية.

٢ ـ رسالة في التحريض على اغتيال المسؤولين السعوديين، وجواز إستخدام وسيلة الإغتيالات.

٣ ـ الآيات والأحاديث الغزيرة على كفر قوات درع الجزيرة. حيث كفر قوات درع الجزيرة واعتبر أفرادها مرتدين ورد على كل من شك في كفرهم أو تورع عن قتالهم.

٤ ـ رسالة حول أحكام الإغارة والتترس. وهو بحث حول مسألة التترس في حالة وجود مسلمين مندسين بين صفوف الكفار، وحكم قتل هؤلاء المسلمين لكونهم متترسين.

٥ ـ وجوب استنقاذ المستضعفين من سجون الطواغيت والمرتدين. رسالة في نصرة المعتقلين من أنصار القاعدة في المملكة، ووجوب تخليصهم من سجنهم، وبيان للوسائل التي يمكن افتداؤهم بها عن طريق خطف شخصيات غربية أو مسؤولين للمساومة على افتدائهم.

٦ ـ أسامة بن لادن. كتاب كبير عن تاريخ أسامة بن لادن.

٧ ـ إتحاف البشر بفضائل الملا عمر. وفيه تعريف بالملا عمر ودولة طالبان، حيث يعتبرها الزهراني، كما عدد من المشايخ السلفيين (الشيخ حمود العقلا مثلاً) الخلافة الإسلامية الشرعية الوحيدة في هذا العصر.

٨ ـ وصايا المجاهدين. ويحوي وصايا تكتيكية وحربية للمجاهدين في أحوال كثيرة كحالات الاعتقال أو التحقيق أو كيفية تنفيذ العمليات العسكرية.

٩ ـ العلاقات الدولية في الإسلام. ويقع في مجلدين، ويحوي قراءة سلفية وهابية متطرفة لفقه العلاقات الدولية، واعتماد التصنيفات (دار الحرب ودار الإسلام) كما أوضح حكم التعامل السياسي مع الدول، وكفر الهيئات العالمية مثل هيئة الأمم المتحدة وصندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، ومحكمة العدل الدولية وجميع المنظمات والمؤسسات التابعة للأمم المتحدة، والجامعة العربية، والمؤتمر الإسلامي، ورأى ان العلاقات مع الدول الكافرة لا تجوز، سواء تسمت بالعربية أو الإسلامية أو لم تتسم بذلك.

١٠ ـ فتاوى متنوعة في قضايا جهادية.



فارس الزهراني: قبل وبعد الإعتقال

١١ ـ مقالات في مجلة صوت الجهاد ونشرة البتار.

١٢ ـ حوار في موقع (التوحيد والجهاد) الناطق باسم أبو محمد المقدسي الأردني.

١٣ ـ نداءات صوتية تتداول على شبكة الإنترنت وأشهرها دعوة الحوالي والعواجي للحوار حول تكفير الدولة، إضافة إلى هجومه على مبادرة العفو السعودية. وقد حوت النداءات المكتوبة الى أن سفر الحوالي حاول إقناعه بالتسليم، وإلا فليخرج ليجاهد (في العراق!) وقال الزهراني أنه رفض ذلك، لأن الجهاد في المملكة أوجب.

مصادره وشيوخه: يمكن تقسيم مصادر وشيوخ (فارس آل شويل الزهراني) إلى ثلاثة أقسام:

الأول: مصادر عامة: وهذه المصادر هي كتب التراث الإسلامي التي دائماً ما يحال إليها في الكلام على أبواب الجهاد والقتال مع استخدام آلية الإسقاط والتحوير، ولي أعناق النصوص وتوجيهها في غير وجهتها. فهذه الكتب تحتوي على كلام شرعي حول مسائل الكفر والإيمان والجهاد والقتال بشروط وظرف تاريخي معين، يتم أخذها وإسقاطها وفهمها بما يلائم سبب الاقتباس منها لإضفاء المزيد من الشرعية على كلامه فنحن نعلم أن الخطاب الديني بكل أطيافه وتشكلاته هو خطاب (نصوصي) يركز على الاقتباس من كتب الفقهاء وأقوال الأئمة والسلف.

الثاني: مصادر يركز عليها دعاة العنف ضد الدولة دائماً، ومن أهمها: أبواب الجهاد من كتب الفقه، إضافة إلى نصوص فقهاء معينين تحدثوا عن موضوعة الجهاد والتكفير في سياق تاريخي يتم تشبيهه بما تمر عليه الأمة الآن خاصة وأن هؤلاء الأعلام يحظون بمكانة كبيرة وقبول منقطع النظير من قبل المتلقين في الخطاب الديني، ومن هؤلاء: ابن تيمية، ابن القيم، ابن كثير، سيد قطب، أبو الأعلى المودودي، والشيخ ابن باز، والشيخ ابن عثيمين، والشيخ محمد بن

ابراهيم، وعدد من مشايخ السلفية الوهابية في المملكة، حيث يتم التركيز على نصوص أقوالهم وفتاواهم التي تناقض الوضع السعودي الحالي، وتنتقد الدولة بصورة ملتوية أو صريحة، وهذا النوع من الفتاوى هو الذي يسبب إرباكاً في الساحة السعودية، كونها مرجعاً للدولة نفسها، وكون المفتين في أعلى قائمة الهرم الديني.

الثالث: الشيوخ المعاصرون. من أهم من يذكرهم أبو جندل في كتبه ورسائله: أبو محمد المقدسي المنظر الأول لجماعات التطرف المسلح، وصاحب المؤلفات الشهيرة في التأصيل لقضايا التطرف والعنف وتكفير الأنظمة والخروج عليها، لا سيما وأن المقدسي لا يقتصر فقط على الاستشهاد بسيد قطب والمعاصرين، بل يحرص على دعم مواقفه وآرائه وربطها بفكر ابن تيمية وأئمة الدعوة النجدية السلفية (الوهابية) الأمر الذي أثر بشكل كبير في الوسط الخليجي والسعودي. والمقدسي اعتقل قبل عام في الأردن، وقد قتل ولده في عملية انتحارية في العراق راح ضحيتها كثير من العراقيين الأبرياء.

وهناك غير المقدسي ممن يركز عليهم (فارس) كـ: عبدالقادر عبدالعزيز، عبدالسلام فرج وهما من الجماعة الإسلامية المصرية، أبو قتادة الفلسطيني المعتقل في بريطانيا، أبو بصير عبدالمنعم حليمة، بالإضافة إلى الشيخين (ناصر الفهد وعلي الخضير) المعتقلين حالياً في السجون السعودية. ويعتبر (فارس) من أشد المعارضين والمنكرين لسفر الحوالي وسلمان العودة ورموز التيار الصحوي ويسميهم بالخونة والمنافقين حيث يرى أنهم تنكبوا لمبادئهم وللأفكار التي كانوا يشيعونها ضد النظام السعودي، ودائماً ما يورد النصوص القديمة لهم لإحراجهم. وهذا الهجوم المتكرر منه له دلالتان: الأولى أنه يعلم مدى تأثيرهم البالغ على الخطاب الصحوي وهو يحتل الشريحة الأعرض في المجتمع من الشباب المتدين، والثانية: أنه يراهم غير صادقين فيما يطرحونه من أفكار، وأن الذي قادهم إلى ذلك هو الجبن والخوف ومراعاة المصلحة والمكاسب التي لا يريدون خسارتها، ويتجلى موقفه ذلك من خلال ندائه الشهير للحوالي والعواجي بالمناظرة العلنية في تكفير الدولة؛ كما أنه حين سئل عن الحوار والمصالحة التي شارك فيها الصحويون رد بأنه لن يجد أشفى مما قاله سلمان العودة في سلسلته الشهيرة (الغربة) بقوله: (قد تجتمع بعض الفرق على الكفر الصريح الواضح الذي لا شك فيه؛ كاجتماع الأحزاب القوميَّة والوطنية على أساس الرابطة القوميَّة، وإنكارها للأخوة الإيمانية، ومنحها حق التشريع والسلطة للبشر من دون الله، وإهانتها للإسلام وأهله، وكاجتماع بعض أصحاب الطرق الصوفية على زعمائهم المدَّعين لأنفسهم رتبة أعلى من رتبة النبوة؛ بل والمدَّعين حلول الإلهية فيهم، والناسخين للتكاليف عن أتباعهم ومريديهم، والزاعمين الأخذ عن الله بلا واسطة. وهذه الراية وتلك تجمع المنافقين نفاقًا اعتقاديًا، ممَّن يحادُّون الله ورسوله، وممن لا يستحي من التصريح بالردة والخروج عن الدين ـ وعامَّة القادة المتبوعين منهم كذلك ـ؛ كما تجمع الرعاع والدهماء ممن يلتفون حولها رغبة أو رهبة خاصةً حين تملك القوة والسلطان، أو تكون على علاقة بمن يملك القوة والسلطان ممن لا يَعُون من الأمر شيئًا، ولا يفهمون من أصول الفرق التي ينتسبون إليها شيئًا، وليس لديهم استعداد ـ أصلاً ـ لسماع شيء من تلك الأصول، أو مناقشتها، أو قبولها، فهم مشغولون بهمومهم اليومية عن ذلك، ولكنهم في الجملة مصلُّون، مقيمون للشعائر الظاهرة) ص٢٦.

آراؤه ومواقفه: لسنا بحاجة إلى دراسة متأنية تقرأ ظاهرة (فارس الزهراني) باعتباره من المتحولين من التيار العلمي الصحوي إلى التكفيري الجهادي، لا سيما وأن له أثراً كبيراً على قطاعات من الشباب المتعاطف مع فكر القاعدة، ومع ذلك يمكن الإشارة إلى جملة من آرائه، وهي في معظمها آراء سائدة معلومة ومقبولة لدى الشارع السلفي العريض في المملكة، وبعض تلك الآراء مما يتفرد به هو إما اختياراً أو توسعاً في الاستدلال وإيراد الحجج والشواهد. أي أن فارس الزهراني ليس الوحيد ولا الأول ولا الأخير ممن يقول بهذه الآراء بين علماء الوهابية، حتى الرسميين منهم من يؤمن بأكثر الآراء التي يوردها فارس في كتاباته. ومن أمثلة ذلك:

١ـ موقفه من الدول الإسلامية وخاصة المملكة: يقول: (حكام بلاد الإسلام في هذا العصر كلهم طواغيت مرتدون كافرون خرجوا من الإسلام من جميع أبوابه، ولم يبقَ أمام المسلمين الموحدين سوى الحديد والنار، سوى الجهاد في سبيل الله لإعادة الخلافة على منهاج النبوة). وهذا رأي عامة علماء الوهابية فهم يكفرون الدول والشعوب الإسلامية عدا حكومة السعودية وشعب (نجد ـ السلفي). ولقد حدث بعض التطور في السنين الأخير، بحيث أنهم لا يعلنون ما يرونه من كفر الدول الإسلامية صراحة، ووفق المقاييس نفسها، تحول آل سعود ودولتهم الى دولة كافرة شأنها شأن البقية، لأنها تنكبت طريق الحق، واستخدمت الإسلام، ولذا قام نفر من علماء السلفية في المملكة بتكفيرها. ولولا خشية الفتنة ـ كما يرى علماء الوهابية الكبار ـ لأفتوا بكفر آل سعود. ولكنها المصالح التي يقدمها إضعاف المذهب الوهابي نفسه، وخسارة دعم الحكومة له ولرجاله. ولذا قالوا بتكفير الفعل وليس الفاعل. فالربا والزنا والخمور وترك الصلاة وغيرها تؤدي الى الكفر، ولكنهم لا يطلقون على الفاعل صفة الكفر، خاصة إذا ما كان من بين النجديين السلفيين. ولكنهم يتوسعون في التكفير اذا ما كان المراد تكفيره من خارج مذهبهم.

المفتي: أليست أفكاره مصدراً للعنف؟

ويقول فارس الزهراني: (الحكومات الجاثمة على الحكم في بلاد المسلمين وحكامها اليوم لا يشك في كفرهم إلا من طمس الله على بصيرته وأعماه عن نور الوحي مثلهم، إذ إن كفرهم مُتلون متنوع من أبواب شتى). ويضيف: (ولا يماري في هذه الحقيقة إلا اثنان من الناس: إما جاهل بواقع هؤلاء لا يعرف أنظمتهم وسياساتهم وواقع حكوماتهم فيهرف بما لا يعرف، ويتكلم فيما لا يعلم، ضالاً عن جادة الحقّ مضلاً للنّاس؛ أو منافق خبيث من أولياء هذه الحكومات علفوه حتّى حرفوه، وأرضعوه حتّى أخضعوه وأشبعوه حتّى أسكتوه).

٢ ـ العجز عن الخروج المسلح لا يعني ترك تكفير الأنظمة وعملائها من المنافقين: يقول: (فإذا عجز المسلمون في وقت من

الأوقات عن الخروج على الحاكم الكافر وتغييره، فلا يعني هذا أن يتركوا تكفيره، بل هذا حكم شرعي يستطيعونه).

٣ ـ دعوته إلى ضرورة بناء تنظيمات مسلحة لقلب الأنظمة الحاكمة. يقول: (بناء تنظيمات مسلحة، قادرة على الترقي عن مرحلة شوكة النكاية إلى شوكة التمكين).

٤ ـ الحوار الوطني انهزام وضلال، والوطنية عقيدة كفرية. يقول: (يجب التّنبيه على ضلال دعوة بعض القادة بوجوب الحفاظ على النّسيج الوطني، أو اللحمة الوطنيّة، أو الوحدة الوطنيّة، فعلاوة على أنّ هذا القول فيه شبهة الوطنيّة الكافرة، إلاّ أنّه يدلّ على أنّهم لم يفهموا قطّ الطّريقة السننيّة لسقوط الحضارات وبنائها).

٥ ـ اعتبار من اغتال السادات بطلاً من أبطال الإسلام. ويصفهم بالأبطال الخمسة. فهو يؤيد تكفير السادات، ويؤيد قتله غيلة. وهذا رأي كثير من المتدينين وغير المتدينين في العالمين العربي والإسلامي!

٦ ـ اعتباره ما جرى لطالبان ليس هزيمة بل هو تكتيك، وأنها دولة الخلافة يقول: (ما جرى لدولة الإسلام في أفغانستان فهو بالمقاييس العسكرية ليس بهزيمة بل هو تكتيك تقتضيه المرحلة؛ إذ من المعروف لدى كل متابع لأفغانستان أنهم إنما انتصروا على الاتحاد السوفيتي بعد توفيق الله عز وجل لهم بهذا النوع من الحروب ـ حرب العصابات).

٧ ـ ويرى فارس آل شويل الزهراني بأن مسيرة الجهاد في السعودية ضد نظام الحكم متواصلة وأن المتعاطفين كثر. في حين ترى الحكومة أن هؤلاء مجرد (شرذمة قليلون) وأنهم مجرد (فئة ضالة). والزهراني لا بد يدرك حجم التعاطف مع زملائه، وحجم الكره المتصاعد للحكم السعودي، فهو قريب من التيار الرسمي، بل كان واحداً منه، وهو يلحظ التغييرات الطارئة عليه نفسياً وفكرياً. ومما لا شك فإن ما يقوله الزهراني أقرب الى الصدق من دعاوى الحكومة وإعلامها. يقول: (مسيرة الجهاد في صعود وتبلور ونمو، وما يقال في وسائل الإعلام ليس بصحيح، فالأعداد التي انضمت لمسيرة الجهاد زادت بنسبة كبيرة جدا).

٨ ـ ويعتقد الزهراني بأن الدولة السعودية في طريقها الى النهاية. وهذا رأي يقول به الكثير من المواطنين والمحللين السياسيين في داخل المملكة وخارجها، وإن اختلفت المقاربات، والرؤى حول الأسباب. فالتيار السلفي يرى أن الدولة زائلة بسبب بعدها عن الله. والآخرون يعطون التفصيل على وجه علمي: بأن الدولة زائلة لأن سنن الله في الكون تقتضي زوالها، فأخطاؤها وأمراضها، وفساد القائمين عليها، والظلم المنتشر، والحقوق المغتصبة، كلها تؤدي الى ذلك الإنهيار. فيما يقول المثقفون بأن الدولة معرضة فعلاً للإنهيار، لأن الوحدة الوطنية ضعيفة، والهوية الوطنية غير موجودة، والتمييز على أساس طائفي أو مناطقي يشعل المرارة في النفوس ويفسح الطريق لدعوات الإنفصال للنمو بحيث أغرى ذلك الدول الأخرى على تفكيك السعودية، المسيطر عليها مناطقياً (نجد).

وبناء على توقع الإنهيار ومشهده القادم، حثّ فارس الزهراني المواطنين أمثاله بالإستعداد للوضع المتوقع وحماية النفس. يقول: (نوصي الجميع بالاستعداد للفوضى والتوحش القادم بالتسلح والتموين والتخزين والبدء بالإعداد والتعود على شظف العيش وشراء المستلزمات).

٩ ـ عدم اعتراف الزهراني بالجنسية السعودية واستبدال إسم المملكة السعودية بلفظ الجزيرة العربية. وهذا ليس جديداً ولا هو أول من قال به. فالكثيرون يشمئزون من نسبة البلاد والمواطنين الى العائلة المالكة (سعودي، وسعودية). والمملكة هي الدولة الوحيدة في العالم التي تنسب أبناءها الى عائلة مالكة. أما الجنسية السعودية، فهذه رؤية تشمل عدداً غير قليل من المتدينين، الذين لا يعترفون بالحدود بين الدول الإسلامية وهي حدود صنعها الإستعمار. أي أن الدولة القطرية الحديثة التي صنعها المستعمر عشية الحرب العالمية الأولى، لم تكن ذات جاذبية ـ ولا تزال. فرفض الجنسية والولاء على أساس قطري يناقض الجامعة الإسلامية والوحدة الإسلامية. ولم يزل عدد من المفكرين الإسلاميين مشغولين بهذا الأمر حتى هذا اليوم. وما يقوله الزهراني وغيره من السلفيين، إنما يحوي إنكاراً للدولة القطرية السعودية، وهو يفضل الدولة الدينية الواسعة ـ مفتوحة الحدود. في حين يرى القوميون العرب ذات الشيء، ولكن على أساس (القومية العربية) التي يدخل في مكوناتها الإسلام.. أي على أساس ان العرب أمة واحدة، وأن الحدود من صنع الإستعمار. هذا رأي شائع على أية حال، ولربما وجدنا ما يعضده حتى من نصوص المناهج التي تدرّس في السعودية.

١٠ ـ ادعاؤه بأن السلفية الحقة هي سلفية القتال، وكل سلفية عدا تلك هي سلفية



العوفي: زعيم القاعدة الجديد

صوفية وهو يعني هنا تيار الصحوة المدعي للسلفية. يقول: (لا يمكن للرّجل أن يكون سلفياً في عقيدته كما يزعمون وإخوانياً في طريقته ومنهجه، كما أنّه لا يمكن كذلك أن يكون سلفياً في عقيدته وصوفيّا في طريقته ومنهجه، والسبب الذي يستدعي هؤلاء القوم إلى هذا التقسيم الخرافيّ، هو أنهم لم يفهموا من السّلفية إلا شيئاً جزئياً في البناء الشّامل للمنهج السّلفيّ، مثل ظنّهم أنّ السّلفي هو من يعتقد بمنهج الأسماء والصّفات الإلهية على طريقة الأوائل من أئمّتنا، فظنّهم هذا يدعوهم أن يقولوا عن فلان أنّه سلفيّ في عقيدته (عقيدة الأسماء والصّفات) وإخوانيّ الطّريقة والمنهج، مع أن السّلفيّ لم يكن يوماً من الأيام شعاره الذي يتميّز به عن غيره هو موضوع عقيدة الأسماء والصّفات فقط، بل السّلفي هو ذلك الشّخص الذي يحمل المنهج الشّامل في عقيدة التّوحيد بشقيها: توحيد الشّرع وتوحيد القدر). في هذا الأمر، لم يخرج الزهراني بعيداً في رؤيته للمذهب السلفي بنسخته السعودية. فهذا المذهب لم يكن منذ نشأته إلا مذهب قتال. تكفير عقائدي أولاً وقتال ثانياً. هكذا نشأت الدولة السعودية، وهذا هو ديدنها حتى اليوم!

١١ ـ دعوته لخطف شخصيات مهمة لافتداء المجاهدين. يقول: (المفاداة بأسرى الكافرين أي بأن نأسر من الكفار وبالذات الرموز المهمة ثم نطالب بفكاك أسرانا مقابل فك أسراهم يعني مثلاً يؤسر بعض الجنرالات من الأمريكان أو السفراء والضباط). فهو يرى أنه في حرب، يجوز فيها ما يجوز للعدو نفسه، بما في ذلك خطف المسؤولين السعوديين من الأمراء الكبار، أن أتيحت الفرصة.

هيومن رايتس ووتش في تقريرها عن أوضاع العمال الأجانب في السعودية (يوليو ٢٠٠٤)

أحلام مزعجة

استغلال العمال المهاجرين وانتهاك حقوقهم في السعودية

استغلال العمال

يتضمن كل فصل من فصول التقرير شهادات من العمال المهاجرين الذين دخلوا المملكة بصورة قانونية، ملتزمين تمام الالتزام بتعليمات الحكومة السعودية. وكان كثيرون منهم قد دفعوا مبالغ باهظة لشركات توظيف العمالة في بلدانهم الأصلية للحصول على تأشيرات عمل قانونية، الأمر الذي جعلهم في كثير من الأحيان يتحملون ديونا طائلة أو يبيعون ممتلكاتهم لتدبير التكلفة المالية اللازمة. وفور وصولهم إلى المملكة، وجدوا أنفسهم تحت رحمة الكفلاء القانونيين وأرباب العمل الفعليين الذين يتمتعون بسلطة فرض ظروف عمل قمعية عليهم، في غياب واضح للإشراف الحكومي الفعال. ولما كان هؤلاء العمال لا يعرفون حقوقهم، أو يحجمون عن الجهر بالشكوى مخافة أن يفقدوا أعمالهم، فقد تعرض أغلبيتهم لاستغلال فادح في مجال العمل.

وعلى سبيل المثال لا الحصر، أجرينا مقابلات شخصية مع عمال مهاجرين من بنغلاديش كانوا يضطرون إلى العمل ما بين عشر ساعات واثنتي عشرة ساعة يوميا، وأحيانا طوال الليل دون تقاضي أجر عن ساعات العمل الزائدة، وذلك في إصلاح مواسير المياه تحت الأرض في بلدية تبوك. ولم يحصل هؤلاء على رواتبهم في الشهرين الأولين فاضطروا للاستدانة من مواطنيهم لشراء الطعام. وقال مهاجر هندي إنه كان يتقاضى ١٣٣ دولاراً في الشهر ويعمل ١٦ ساعة يوميا في المتوسط في مدينة حائل. وقال مهاجر من الفلبين إنه كان يعمل من ١٦ إلى ١٨ ساعة يوميا في مطعم في الهفوف، إلى أن يستبد به التعب لدرجة أن يشعر وكأنه "متخلف عقليا"، على حد قوله. وذكر مهاجر من بنغلاديش كان يعمل جزارا في الدمام أن صاحب العمل أجبره على مغادرة المملكة دون دفع راتبه المتأخر عن ستة أشهر كاملة.

العاملات المهاجرات

كانت بعض النساء اللاتي قابلناهن لا زلن يعانين من الصدمة من جراء تعرضهن للاغتصاب والانتهاك الجنسي على أيدي مخدوميهن السعوديين، فلم يستطعن قص رواياتهن دون إظهار الشعور بالغضب أو البكاء. ونظرا لتعودهن على حرية الحركة في بلادهن، فقد وصفت هذه النساء وغيرهن الأبواب المغلقة في الرياض وجدة والمدينة والدمام التي كانت تجعلهن في واقع الحال كالسجينات داخل الورش والبيوت والمساكن المقامة على طريقة عنابر النوم التي توفرها لهن شركات توظيف العمالة من الباطن. وبسبب العيش تحت وطأة هذه القيود القسرية أو العزلة الشديدة يصبح من الصعب أو من المستحيل على هؤلاء النساء طلب النجدة أو الإفلات من ظروف الاستغلال والانتهاك والسعي للحصول على تعويضات قانونية.

وقد علمنا أن مئات من الأسيويات اللاتي يتقاضين أجورا زهيدة نظير القيام بأعمال النظافة في مستشفيات جدة يعملن ١٢ ساعة يوميا بدون طعام أو فترة راحة، وأنهن يعشن حبيسات عنابر النوم في غير أوقات العمل. كما أخبرتنا بعض الحائكات الماهرات من الفلبين أنهن غير مسموح لهن بمغادرة متجر الملابس النسائية الذي يعملن به في المدينة ١٢ ساعة يوميا، وأنه يحظر عليهن مخاطبة العميلات والمالكين السعوديين إلا بكلمات قليلة.

وأفادت العديد من النساء اللاتي يعملن خادمات في مدن شتى عبر أنحاء المملكة أنهن يعملن ١٢ ساعة يوميا أو أكثر، ومعظمهن يعشن حبيسات في البيوت على مدار اليوم، بأمر من مخدوميهن الخصوصيين، في عزلة عن العالم الخارجي. ووصفت امرأة فلبينية لم يكن مخدوموها في الدمام يعطونها ما يكفيها من الطعام أنها طلبت العون من السائق الهندي لدى تلك الأسرة، الذي كان ممنوعا عليها الكلام معه، وأنها كانت تكتب قوائم بحاجياتها وتلقيها من النافذة للسائق، الذي يقوم بشرائها و"توصيلها" إليها بإلقاء العبوات على سطح المنزل لتلتقطها من هناك. وقالت فلبينية أخرى كانت تعمل لدى أسرة في الدمام إنها كانت تراقب دائما بوابة البيت الأمامية المغلقة في انتظار فرصة للهرب بعد أن اغتصبها مخدومها في يونيو/حزيران ٢٠٠٣.

انتهاكات حقوق الإنسان في إطار نظام القضاء الجنائي.

تعرض بعض العمال المهاجرين لمعاملة مروعة في إطار نظام القضاء الجنائي السعودي. وفي حالة المهاجرين الذين أعدموا بعد محاكمات جائرة ليست من الشفافية في شيء، كانت الأسر، التي مازالت تتجرع غصص الكرب والحزن على أبنائها، هي المصدر الذي استقينا منه المعلومات المتعلقة بهذا الموضوع.

وفي كثير من الحالات، لم يكن المحكوم عليهم بالإعدام يعلمون بالحكم، ولم تكن سفاراتهم تبلغ إلا بعد تنفيذ الأحكام. وقال دبلوماسي هندي في مقابلة تليفزيونية في عام ٢٠٠٣ "إننا لا نتلقى أية معلومات مسبقة قبل إعدام مواطنينا الهنود، بل نعرف هذه المعلومات عموماً من الصحف المحلية بعد الإعدام".

وفي حالات الإعدام الموثقة في هذا التقرير، لم ترَد الجثث إلى الأهالي، وأخبر الأقارب منظمة هيومن رايتس ووتش أنهم لم يتلقوا أي معلومات رسمية عن مكان رفات ذويهم في المملكة العربية السعودية.

وجدير بالذكر أن هناك عددا غير محدد من الأجانب محكوما عليهم بالإعدام في المملكة، ولم ينفذ فيهم الحكم بعد. وتحاط التفاصيل الخاصة بمحاكماتهم والأدلة المقدمة لإدانتهم بستار من السرية وكأنها من أسرار الدولة العليا.

ولا زالت المملكة العربية السعودية تتشدق بالتزاماتها المنبثقة عن المعاهدات المبرمة في ظل القانون الدولي والمحلي. ومع ذلك فالمسؤولون القنصليون لا يخطرون فورا بالقبض على مواطنيهم؛ كما أن المشتبه فيهم جنائيا لا يبلغون بحقوقهم التي يكفلها لهم القانون. وينزل محققو وزارة الداخلية صنوف التعذيب بالمشتبه فيهم، دون أن ينالوا أي عقاب على أفعالهم التي يرتكبونها وراء ستار الحجز الانعزالي الطويل الأمد، بغية انتزاع اعترافات يمكن أن توصف مصداقيتها بأنها واهية على أفضل تقدير. وقد أخبر عدد من العمال المهاجرين هيومن رايتس ووتش أنهم أجبروا على توقيع اعترافات لا يستطيعون قراءتها، وذلك تحت وطأة التهديد بمواصلة تعذيبهم. ووصف لنا خياط هندي عمره ٢٣ عاما كيف تعرض للضرب على مدى يومين في حبس الشرطة؛ وفي اليوم الثالث أعطاه المحققون صفحتين مكتوبتين بخط اليد بالعربية، وأمروه بتوقيع اسمه ثلاث مرات على كل صفحة منها. وقال "كنت خائفا جدا، فلم أجرؤ أن أسأل عن هذه الأوراق وما كتب فيها".

وتعد روايات المهاجرين عن محاكماتهم أمام المحاكم الشرعية بمثابة دليل على وجود نظام قضائي لا يتفق مع المعايير المعتمدة دوليا للإنصاف القضائي. فلم يكن من بين من قابلناهم من أتيحت له المساعدة القانونية قبل محاكمته، أو من تمكن من توكيل محام يتولى الدفاع عنه عند مثوله أمام المحكمة. وقال لنا أحد العمال الهنود المهاجرين إن قاضياً رماه بالكذب مرارا عندما رد على أسئلته في أثناء المحاكمة. وذكر عامل فلبيني، كان قد سجن خمس سنوات قبل مثوله أمام المحكمة للمرة الأولى، أن قاضيا حكم عليه بالجلد ٣٥٠ جلدة لأن المحققين انتزعوا منه اعترافا كاذبا. وبرر القاضي هذا العقاب البدني بأن الاعتراف القسري الذي انتزع بالتهديد والتعذيب لم يكن صحيحا. وكشفت المقابلات التي أجريناها مع المهاجرات في سجن النساء بالرياض أن معظمهن لم يُبلغن بحقوقهن، ولم يفهمن الأساس القانوني للقبض عليهن، ولم يعرفن وضع قضاياهن، ولم يستطعن الاستعانة بمحامين أو بغير ذلك من أشكال المساعدة القانونية.

ضرورة اتخاذ إجراءات حكومية

تؤكد الروايات التي يضمها هذا التقرير على الحاجة الملحة لاعتراف الحكومة السعودية بأن قوانينها ولوائحها تسهل استغلال وانتهاك العمال المهاجرين المستضعفين، وعلى ضرورة إصلاح قوانينها وممارساتها بناء على ذلك. وسوف نورد فيما يلي بعض التوصيات الرئيسية في هذا الصدد، بينما يضم الفصل التاسع مجموعة كاملة من التوصيات الموجهة لمسؤولي الحكومة السعودية والأطراف الفاعلة في المجتمع الدولي.

ومن أكبر الجوانب المأساوية في هذه الأوضاع أن العديد من المهاجرين يتقبلون الاستغلال والحرمان من حقوقهم في صمت لأنهم يعتبرون أنهم لا حيلة لهم ولا سبيل أمامهم للانتصاف الفعال. وهؤلاء العمال يأتون إلى المملكة العربية السعودية وهم يجهلون الحقوق التي يكفلها لهم القانون السعودي، أو لا يعرفونها إلا لماما، مثلما يجهلون الإجراءات التي يمكن اتخاذها في حال تعرضهم للظلم أو الإساءة.

وهذه مشكلة يجب على حكوماتهم معالجتها، ومن سبل ذلك التوعية الفعالة والموسعة لهؤلاء العمال قبل سفرهم إلى السعودية. لكن حكومة المملكة العربية السعودية تتحمل المسؤولية الأساسية في تعزيز واحترام حقوق الجاليات المهاجرة الضخمة في المملكة على نحو أكثر حزماً وقوة وعلانية، تمشياً مع التزاماتها بموجب القانون الدولي. وعلى السلطات أن تقدم بياناً واضحاً بالحقوق المكفولة تحديدا للعمال المهاجرين، في ظل قوانين المملكة ولوائحها. وعليها أن توضح الواجبات القانونية المفروضة تحديدا على الكفلاء وأرباب العمل، وإعداد قائمة شاملة بالممارسات غير القانونية، وإعطاء تعليمات مفصلة عن كيفية قيام العمال بالإبلاغ عما قد يتعرضون له من الانتهاكات ومكان التبليغ. ويجب أن تكون هذه المعلومات عملية، لا نظرية، ويجب أن تستند إلى الانتهاكات المحددة التي يمكن أن يتعرض لها المهاجرون، مثل تلك المشار إليها في هذا التقرير، وأن تقدم تعليقات ونصائح يعتد بها في هذا الصدد. كما يجب ترجمة هذه المعلومات إلى لغات البلدان الأصلية للعمال المهاجرين، وتقديمها لكل عامل فور وصوله إلى المملكة كإجراء روتيني من إجراءات الهجرة. كما يجب على الحكومة أن تجد سبلاً أخرى لتوصيل هذه المعلومات إلى الجاليات المهاجرة في شتى أنحاء المملكة باعتبار ذلك دليلاً آخر على التزامها بحماية حقوقهم على نطاق واسع.

كما يجب على السلطات السعودية أيضا أن تعترف بأن الكثيرين من العمال المهاجرين يخشون الإبلاغ عما يلاقونه من سوء المعاملة مخافة إغضاب كفلائهم أو أصحاب العمل بحكم الواقع، مما يجر عليهم وبال العقاب انتقاما منهم، ويفقدهم وظائفهم. ويجب على مسؤولي الحكومة اتخاذ ما يلزم من خطوات للاتصال مباشرة بالعمال المهاجرين في المملكة، باستخدام كل السبل المتاحة، بمافي ذلك الوسائل المذاعة والصحافة المطبوعة للإعراب عن تأكيدهم على أن أحدا لن يفقد وظيفته ولن يتعرض للترحيل الفوري إذا ما تظلم من الممارسات غير المشروعة ومن ظروف العمل التي تنطوي على انتهاكات لحقوق العاملين(١).

وتقول الحكومة السعودية إنها تخطط لتخفيض عدد العمال الأجانب بنسبة ٥٠٪ على مدى العقد القادم. إلا أن هذا الهدف لا يقلل من الضرورة الملحة على الدولة لمعالجة استغلال العمال المهاجرين الموجودين الآن في المملكة، ولوضع حد للممارسات التمييزية التي تقلص من حقوقهم بشدة في ظل القانون السعودي. وحتى لو تحقق تخفيض العمالة الذي تخطط له الحكومة خلال عشر سنوات، فلا يزال يتعين على المملكة بموجب القوانين المحلية والدولية أن تحمي حقوق هؤلاء العمال المهاجرين الباقين فيها. وإذا لم تتخذ السلطات السعودية إجراءات جادة لمعالجة أنماط انتهاك حقوق العمال المهاجرين، فسوف تظل القضية موضع التحقيق والتمحيص، وستظل موضوعة على جداول أعمال منظمات حقوق الإنسان الدولية ومنظمات حقوق المهاجرين غير الحكومية في البلدان الأصلية وائتلافات منظمات حقوق المرأة ومنظمات حقوق الإنسان في العالم الإسلامي وخارجه.

وجدير بالذكر أن هناك شعورا عاما يسود في المملكة وفي غيرها من دول الخليج بالتعاطف مع محنة العمال المهاجرين، ليس أقله أن أعلى سلطة دينية إسلامية في المملكة، وهو المفتي الأكبر الشيخ عبد العزيز الشيخ، قد اعترف بأن المهاجرين يعانون "من الاستغلال والقمع". (٢) وتضمنت تصريحات له نشرتها الصحيفة السعودية اليومية "المدينة" عام ٢٠٠٢ قوله "إن الإسلام لا يسمح بهضم حقوق العمال بغض النظر عن دينهم... فكما نطالبهم بأداء واجباتهم فعلينا أن نفي بواجبنا وأن نلتزم بشروط التعاقد". وانتقد المفتي الأكبر ترهيب العمال الأجانب قائلا إن حجب رواتبهم أو التأخر في سدادها مع تهديدهم بالترحيل "ليس أمرا مشروعا،

ويمثل نوعا من الغش". وأفتى بأن الإسلام يحرم "ابتزاز العمال (الأجانب) وتهديدهم بالترحيل إذا رفضوا شروط أرباب العمل المخالفة للعقد".
وثمة مثال آخر نجده في دولة البحرين المجاورة حيث ينظم مركز البحرين لحقوق الإنسان، وهو منظمة غير حكومية، حملة لرفع مستوى الحماية للخادمات، حيث وصف أحد مسؤولي المركز هؤلاء النساء في عام ٢٠٠٣ بأنهن "الأكثر تعرضا للانتهاك من بين القوى العاملة بأكملها"، واتهم الحكومة بأنها لا تتخذ ما يكفي من خطوات "لكسر أصفاد الاستغلال التي تقيدهن". وحث المركز منظمات المجتمع المدني في البحرين، ومن بينها منظمات حقوق المرأة، على الاهتمام بهذه القضية(٣).

المنهج

جمعت الشهادات الواردة في هذا التقرير من مقابلات شخصية مع عمال مهاجرين من بنغلاديش والهند والفلبين بعد عودتهم إلى بلادهم من المملكة العربية السعودية، وبعضهم عاد منذ عهد قريب في ديسمبر/كانون الأول ٢٠٠٣. وقد اضطرت منظمة هيومن رايتس ووتش إلى إجراء بحوثها حول هذا الموضوع خارج السعودية لأن المملكة ظلت حتى وقت كتاب التقرير مغلقة أمام باحثي منظمات حقوق الإنسان الدولية.
وقد اخترنا بنغلاديش والهند والفلبين لإجراء البحث الميداني لعدة أسباب.
أولا: أن العمال المهاجرين من هذه البلدان الثلاثة من أكبر الجاليات المهاجرة في المملكة العربية السعودية. ففي عام ٢٠٠٣ قدرت الحكومة السعودية أن هناك ما يتراوح بين مليون و١.٥ مليون من الهنود في المملكة إلى جانب نفس العدد من مواطني بنغلاديش. وأفادت حكومة الفلبين في العام نفسه بأن أكثر من ٩٠٠ ألف من مواطنيها يعملون ويعيشون في المملكة.
ثانيا: أن هذه البلدان تمثل التنوع الذي كنا نبتغيه بين من أجرينا معهم المقابلات الشخصية، حيث يشمل العمال الذين ترد رواياتهم في هذا التقرير مسلمين من بنغلاديش وهندوساً ومسلمين من الهند ومسيحيين ومسلمين من الفلبين.
وقد تبين لنا أن المهاجرين البنغاليين هم الأقل حظاً من التعليم، وأنهم عادة ما يكونون شبانا غير مهرة من الريف يتقاضون أقل الأجور التي سجلناها في السعودية. كما أجرينا مقابلات مع مهاجرين هنود في المدن الكبرى والصغرى والقرى الزراعية في الريف في كيرالا، وهي ولاية صغيرة في جنوب غرب الهند تعدادها نحو ٣٣ مليون نسمة وتقع على ساحل المالبار بين المحيط الهندي وبحر العرب. وأغلب المهاجرين من كيرالا قد تلقوا قسطا من التعليم يفوق حظ نظرائهم البنغالاديشيين، ويعملون في مجموعة أوسع من وظائف العمال المهرة وغير المهرة. أما المهاجرون من الفلبين فيتمتعون بأعلى مستوى من التعليم، ومنهم نساء تلقين قسطا من التعليم الجامعي ويتقاضين رواتب تصل إلى ٢٠٠ دولار في الشهر عن العمل خادمات في المنازل. أما معظم الرجال الفلبينيين الذين أجرينا مقابلات معهم فكانوا من العمال المهرة، من الميكانيكي إلى المهندس، ويتقاضون أعلى الرواتب النسبية. وعلى الرغم من هذا المزيج المتنوع من العمال المهاجرين، فقد سجلنا وجود مشاكل متشابهة بدرجة مدهشة، بغض النظر عن الجنس والعرق والديانة والمستوى الاجتماعي والاقتصادي، ومن بينها نمط انتهاكات حقوق الإنسان في القضاء الجنائي بالمملكة.
وتبين الموضوعات التي يغطيها هذا التقرير أن أفضل سبل التوثيق الشامل للظروف التي يواجهها العمال المهاجرون في المملكة العربية السعودية هي إجراء الأبحاث داخل المملكة. فبالإضافة إلى مزية التحدث مباشرة مع المسؤولين والكفلاء وأصحاب العمل، فإن هذا الأبحاث تسمح لنا بمقابلة عدة آلاف من المهاجرين والمهاجرات في السجون ومراكز الترحيل بالمملكة أصحاب القصص التي تحتاج لمن يسمعها ويرويها.
وجدير بالذكر أن هناك عددا غير محدد من العمال المهاجرين الذين حكم عليهم بالإعدام، وما زالوا ينتظرون التنفيذ. وينبغي هنا السماح للمحققين المستقلين في مجال حقوق الإنسان بالتحدث إلى هؤلاء المحكوم عليهم، بشأن التحقيقات والمحاكمات التي مروا بها. كما أن هناك أكثر من ٣٠ من مكاتب العمل الحكومية في شتى أنحاء المملكة يرفع إليها بعض العمال شكاوى عن ظلم أصحاب العمل لهم، إلى جانب "الملاجئ" التي يمكن أن يحتمي بها المهاجرون الذين يتعرضون للانتهاكات.
وجدير بالذكر أننا غيرنا في هذا التقرير أسماء العمال المهاجرين الذين أجرينا المقابلات معهم، حفاظا على سلامتهم، إذا ما قرروا العودة إلى المملكة العربية السعودية، وحفاظا على سلامة أقربائهم الذين كانوا لا يزالون في المملكة وقت إجراء المقابلات.
وتحتفظ منظمة هيومن رايتس ووتش بأسمائهم الكاملة رجالا ونساء. والاستثناء الوحيد من هذه القاعدة هو حالات العمال المهاجرين الذين أعدموا أو حكم عليهم بالإعدام؛ ففي هذه الحالات فقط نذكر الأسماء الحقيقية.
وفي وقت كتاب هذا التقرير كانت المباحثات دائرة بين منظمة هيومن رايتس ووتش والحكومة السعودية حول السماح للمنظمة بالدخول إلى المملكة بغرض إجراء بحوث في مجال حقوق الإنسان. وقد تمكن وفد رسمي من المنظمة من دخول البلاد مرة واحدة فقط، في يناير/كانون الثاني ٢٠٠٣. وخلال هذه الزيارة التي اقتصرت على أسبوعين، التقى ممثلونا في الرياض مع العديد من كبار مسؤولي الحكومة إلى جانب العديد من المحامين والصحفيين وأساتذة للجامعة وغيرهم من المهنيين السعوديين وأعضاء مجلس الشورى (الذي يضم ١٢٠ عضواً). لكن الصلاحيات المحددة لهذه الزيارة لم تكن تتضمن إجراء بحوث ميدانية.
وبدون السماح لمنظمات حقوق الإنسان بدخول المملكة، تبقى السعودية على قائمة البلدان المغلقة أمام إجراء بحوث في ميدان حقوق الإنسان.
أما المنهج البديل المستخدم لإعداد هذا التقرير فيبين للحكومة السعودية أن منظمة هيومن رايتس ووتش – على الرغم من الوقت والتكلفة الإضافية التي تكبدتها – مستعدة لتوثيق انتهاكات حقوق الإنسان، حتى إذا منعت من دخول المملكة. إلا أننا نفضل العمل بطريقة أكثر انفتاحا ومباشرة بالتعاون النشط مع الحكومة، ونأمل أن يتفهم كبار المسؤولين الحكوميين مزايا هذا المنهج، وأن يفتحوا أبواب المملكة للباحثين من هيومن رايتس ووتش وغيرها من منظمات حقوق الإنسان الدولية.

توصيات أساسية

تشير أحدث المعلومات الصادرة من وزارة العمل السعودية إلى أن عدد المغتربين والمغتربات في المملكة يصل إلى ٨.٨ ملايين نسمة، أي زهاء ٥٠٪ من إجمالي تعداد السكان الأصليين (انظر الفصل الأول). ويقدم هذا التقرير توثيقا موسعا للأنواع القائمة من استغلال العمال وانتهاكات حقوق الإنسان التي يواجهها العمال الأجانب في المملكة.
ويلاحظ أن العدد الكبير من الجاليات المغتربة في السعودية وخطورة المشاكل التي كثيرا ما يواجهونها تتطلب إجراءات تصحيحية شجاعة ومبتكرة من جانب الحكومة. ونورد في الفصل التاسع من هذا

التقرير التوصيات المفصلة التي تقدمها هيومن رايتس ووتش إلى الحكومة السعودية ووزاراتها المتعددة وغيرها من الأجهزة المعنية الدولية والإقليمية.
ومن بين توصياتنا الرئيسية إلى حكومة المملكة العربية السعودية ما يلي:
١. الشروع في إجراء تحقيق وطني علني وشامل ومستقل في أوضاع العمال المهاجرين في المملكة.
وجدير بالذكر ان السلطات السعودية لم تقوم بتقييم شامل وعلني للوقائع التي يواجهها العمال المهاجرين في المملكة ، ولذا فان هناك وعي رسمي وعلني محدود لطبيعة ومدى المشكلة. ووفقا لذلك فان منظمة هيومن رايتس ووتش تؤكد علي ضرورة قيام صاحب السمو الملكي ولي العهد الأمير عبد الله بن عبد العزيز آل سعود، النائب الأول لرئيس الوزراء وقائد الحرس الوطني، بتعيين لجنة ملكية مستقلة ومحايدة لبحث المشاكل والانتهاكات الخطيرة التي يواجهها المهاجرون من النساء والرجال يومياً، وتقديم تقارير عنها.
وفي إطار صلاحياتها، يجب أن تعقد هذه اللجنة جلسات عامة في كل المدن الكبرى عبر أنحاء المملكة، يدعى إليها العمال المهاجرون وأسرهم ومحاموهم للشهادة، إلى جانب المنظمات غير الحكومية الإقليمية والدولية ذات الخبرة في مجال قضايا العمال المهاجرين وحقوقهم.
وتلتزم اللجنة قانونا بالانتهاء من تحقيقاتها في المدة الزمنية المحددة، وبالإعلان عن نتائجها وتوصياتها على الملأ.
٢. اتخاذ إجراءات فورية لإبلاغ كافة العمال المهاجرين في المملكة بحقوقهم في ظل القوانين السعودية والدولية.
يوضح هذا التقرير ان عدد كبير من العمال المهاجرين لا يعلمون الحقوق المتاحة لهم تحت القانون الموجود حاليا. ولذا فأنه من الضروري ان تبذل جهودا حكومية مكثفة لابلاغ العمال المهاجرين بحقوقهم خاصة وان هؤلاء العمال يواجهون عادة عقبات لغوية ويقيمون بالمملكة لسناوات معدودة فقط. ينبغي على الحكومة السعودية أن تفرض بمرسوم ملكي "شرعة حقوق" نافذة بخصوص العمال الأجانب. ويجب أن يتم الإعلان عن هذه الشرعة على نطاق واسع في المملكة، باستخدام وسائل الإعلام المذاعة والمطبوعة وغيرها من وسائل الاتصال بالجماهير. وينبغي أن يتم إصدار المرسوم بالتزامن بالعربية وبكل اللغات الأخرى التي تنطق بها بلدان الجاليات الرئيسية للعمال المهاجرين إلى المملكة، وهي الأردية والهندية والماليزية والبنغالية والبهاسا الإندونيسية والتجالوج والسنهالية.
ويجب أن توضح "شرعة الحقوق"، بصيغة شاملة ومفهومة، كل الحقوق الممنوحة للعمال المهاجرين في ظل قوانين المملكة ولوائحها. وينبغي أن تصبح الشرعة أداة توعية عملية للعمال وأصحاب العمل على حد سواء، وأن تبدد الغموض القانوني وغيره من الأمور الغامضة التي تفضي إلى إساءة المعاملة.
٣. فرض عقوبات كبيرة على أصحاب العمل والكفلاء السعوديين الذين يستغلون العمال المهاجرين ويعرضونهم للمخاطر.
تنفيذاً للالتزامات القانونية الدولية الواقعة على عاتق المملكة العربية السعودية، ينبغي النص تحديداً على أن العمل القسري أو الإجباري يُعتبر جريمة في ظل القانون المحلي. وبالإضافةإلى ذلك، ينبغي فرض عقوبات كبيرة على أصحاب العمل الذين يحجبون جوازات السفر وتصاريح الإقامة عن العمال المهاجرين، وعلى من يتقاضون رسوما غير قانونية لاستخراج وثائق الهجرة الرسمية.
٤. وضع ضمانات حماية شاملة في إطار قانون العمل المحلي.
من أوجه الخلل التي ينبغي على الحكومة السعودية معالجتها بصورة عاجلة غياب ضمانات قانونية لحماية النساء والرجال العاملين في الخدمة المنزلية والأعمال الزراعية في المملكة؛ فهؤلاء محرومون حتى من ضمانات حماية العمال المحدودة والقاصرة المطبقة حاليا في ظل القانون السعودي. ويجب أن تشمل ضمانات قانون العمل بالمملكة كل العمال المهاجرين بصرف النظر عن كونهم إناثا أو ذكورا، أو عن توصيف عملهم مهما كانت أعمالهم تعتبر أعمالا وضيعة.
٥. إنهاء الحجز القسري للعاملات المهاجرات
ينبغي على الأجهزة التنفيذية بالحكومة وعلى مجلس الشورى اتخاذ خطوات تشريعية فورية ضمانا لعدم حجز أي عاملة مهاجرة ضد رغبتها في مواقع العمل أو الإقامة العامة أو الخاصة. ويجب نشر تعليمات بهذا الخصوص على وجه عاجل والإعلان عنها على نطاق واسع إلى الجمهور السعودي باستخدام كل وسائل الإعلام المطبوعة والمذاعة وغيرها. ويجب أن تنص هذه التعليمات على فرض عقوبات كبيرة على أصحاب العمل الذين يستمرون في هذه الممارسات، مع تقديم تعويضات منصفة بالتساوي للضحايا، بما يتناسب مع طول مدة حجزهم وقسوتها.
٦. إنهاء سجن النساء والأطفال بسبب الحمل "غير الشرعي".
القيام على وجه السرعة بوضع حد للقبض على السعوديات والمهاجرات اللاتي يحملن برغبتهن أو بسبب تعرضهن للعنف الجنسي، ووضع حد لسجنهن هن وأطفالهن؛ وينبغي الإفراج فوراً عن النساء والأطفال الموجودين في السجن حاليا وتقديم الخدمات الاجتماعية لهن، وغيرها من خدمات الدعم حسب الحاجة.
٧. معالجة المثالب الخطيرة في نظام القضاء الجنائي السعودي على وجه السرعة.
يجب التوفيق فورا بين ممارسات القبض على الأشخاص واحتجازهم التي تتبعها وزارة الداخلية ونصوص اتفاقية فيينا الخاصة بالعلاقات القنصلية.
فأي شخص يُقبض عليه في المملكة للاشتباه في اقترافه جرماً جنائياً يجب إخطاره بحقوقه التي تكفلها له قوانين المملكة، بما في ذلك الحقوق المنصوص عليها والمكفولة في ظل قانون الإجراءات الجنائية الجديد. ويجب توصيل هذه المعلومات شفوياً وكتابياً باللغة التي يفهمها المشتبه فيهم.
ومن الضروري وجود إشراف قضائي فعال على العاملين بوزارة الداخلية. ويجب على السلطات اتخاذ إجراءات فورية ضمانا للرقابة القضائية على التحقيق مع كافة المشتبه فيهم، بغرض إنهاء الممارسات مثل التحقيقات التي تشتمل على انتهاكات، ومثل التعذيب وانتزاع الاعترافات قسرا.
وعلى السلطات أن تنشر معلومات تفصيلية عن جميع الأشخاص المحكوم عليهم بالإعدام في المملكة، والذين ينتظرون التنفيذ، سواء من المواطنين السعوديين أو الأجانب. ويجب إيقاف تنفيذ كل أحكام الإعدام حتى يتقرر بصورة مستقلة ما إذا كان المتهمون قد عذبوا أم لا، وما إذا كانت اعترافاتهم قد انتزعت منهم بالإكراه أم لا.

١- سلطان الدوسري: "الحكومة تتوقع تخفيض العمالة المغتربة بنسبة ٥٠٪ خلال عشر سنوات"، عرب نيوز، الخامس من فبراير/شباط ٢٠٠٤.
٢- "رجل دين سعودي يدعو إلى حقوق العمال"، قناة بي بي سي الإخبارية الدولية، الثالث من سبتمبر/أيلول ٢٠٠٢. وكالة الأنباء الفرنسية "مفتي السعودية يحذر أصحاب الأعمال من نقض العهد"، الثاني من سبتمبر/أيلول ٢٠٠٢.
٣- ميرا رافي "المنظمات النسائية غير الحكومية وأجهزة حقوق الإنسان يجب أن تكون أكثر اهتماماً برصد أوضاع العمل"، بحرين تريبيون، ٢٥ يونيو/حزيران ٢٠٠٣.

أضواء على..

تاريخ مفاتيح الكعبة المشرّفة

لا شك أن مجموعة المفاتيح والاقفال الخاصة بالكعبة المشرفة تعتبر الى جانب قيمتها الدينية المقدّسة من أندر المجموعات التي يقتنيها متحف سراي قابي في استانبول، وهي تحفظ في دائرة البردة الشريفة ضمن ما عرف بإسم (الامانات المباركة) التي لفت انظار المسلمين وحظيت بإهتمامهم منذ زمن طويل.

غير أن هذه الآثار ومنها مفاتيح وأقفال الكعبة المشرفة كانت تحفظ داخل القصر العثماني في صناديق وخزائن مغلقة باختام السلاطين. ومن ثم لم يكن في مقدور أحد من خارج القصر أن يطلع عليها ويشهد محتوياتها، حتى ولو كان من خدّام البردة الشريفة. ولهذا السبب نكاد لا نعثر على شيء من المعلومات في المصادر التاريخية حول تلك الآثار. وقد حفظت أقفال ومفاتيح الكعبة هذه مع بقية الأمانات المباركة لما لها من قيمة دينية، فلما تناولها البعض وبدأت دراستها ظهر ما لها من قيمة فنية وأثرية الى جانب قيمتها الدينية.

وقد كان دخول هذه الأقفال والمفاتيح لأول مرة الى القصر العثماني في أيام السلطان سليم الأول، أي منذ دخلت مكة المكرمة والمدينة المنورة تحت الحكم العثماني عقب دخول السلطان سليم الاول مصر عام ٩٢٣هـ/١٦١٧م وقضائه على دولة المماليك التي كانت تتبعها الأراضي الحجازية. وكان أمير مكة آنذاك هو الشريف بركات بن محمد، فأرسل ابنه الشريف أبا نمى، وكان يبلغ من العمر إثني عشر عاماً الى مصر بصحبة سفير عرف بإسم عرار، فسلم مفاتيح الكعبة للسلطان سليم.

والمعروف أن الشريف أبا نمى دُعي الى ديوان السلطان يوم الثالث عشر من جمادى الآخرة عام ٩٢٣هـ/١٥٧١م ليقدم تلك المفاتيح وغيرها من الهدايا التي جاء بها. إن اقفال ومفاتيح الكعبة التي ترجع الى العهدين العباسي والمملوكي جيء بها من مصر الى استانبول مع انتقال الخلافة الاسلامية الى العثمانيين. ثم جرى العثمانيون على عادة ارسال الأقفال والمفاتيح الى الكعبة المشرفة كما جرى عليها العباسيون والمماليك من قبل. ومن المعروف أيضاً وجود قفلين ضمن مجموعة كان السلطان العثماني بايزيد الثاني قد أرسلهما هديةً الى الكعبة قبل انتقال الخلافة الى العثمانيين. وهو ما يمكن أن نفسره على أنه حركة هدف العثمانيون من ورائها آنذاك الى أن يشعر الآخرون بوجودهم كقوة جديدة ظهرت في العالم الاسلامي.

والمعروف أن تلك الأقفال والمفاتيح كانت تصل الى استانبول وتدخل القصر العثماني في موكب عرف بإسم (موكب المفتاح). ويمكننا أن نعرف شيئاً عن ذلك الموكب من خلال المصدر المؤرخ في ١٢٢٨هـ/١٨١٣م والمحفـــوظ في ارشيف متحف طوب قابي، إذ نعلم من خلاله أن السلطان محمود الثاني أجرى بعض التعديلات والترتيبات الجديدة على الاحتفال الذي أقيم لمفاتيح مكة والمدينة عندما وصلت عن طريق البحر الى استانبول عام ١٢٢٨هـ/١٨١٣م. فقد قدّم له موظف التشريفات (البروتوكول) صورة لهذه التعديلات الجديدة فوافق عليها. ويفهم من ذلك البروتوكول أن المفاتيح كانت تأتي عن طريق البحر، إذ كان خبر اقتراب السفينة من موقع البارودخانة يصل الباب العالي قبله بيوم. فقد جاء في دفتر التشريفات (البروتوكول) أن الاشخاص المقرر اشتراكهم في الحفل يقومون بالتوجه مبكراً الى منطقة داود باشا (ثكنة داود باشا في استانبول) وبملابسهم الرسمية الخاصة بالاحتفال، أما الموظف المعروف باسم كتخدا بك (أي الوكيل الذي ينوب عن الصدر الأعظم) فكان يتوجه قبل هؤلاء بساعتين، وفي موكب آخر الى ساحل البارودخانة، حتى يستعد هو الآخر لاستقبال السفينة فيتسلم بكل التعظيم والاحترام المفاتيح من الأغا الذي جاء بها ثم يقبلها ويرفعها على رأسه ثم يتوجه مع القادمين بها الى منطقة (داود باشا). وعند اقترابهم من تلك المنطقة يكون في انتظارهم جمع من المستقبلين وعلى رأسهم شيخ الاسلام وأغا دار السعادة (أكبر موظفي القصر الهمايوني والمشرف على دائرة الحريم فيه) والقايمقام باشا (الوزير الثاني بعد الصدر الأعظم والنائب عنه في غيابه) والقبطان باشا (قائد الاسطول العثماني) وغيرهم من رجالات الدولة، فيتقدمون أربعين أو خمسين خطوة الى الأمام لاستقبالهم، فيقوم الكتخدا بك مرة اخرى بتقبيل المفاتيح التي وضعها على صينية من الفضة، وبعد أن يرفعها على رأسه يعود فيقدمها لأغا دار السعادة، فيتناولها هو الآخر بنفس التعظيم والاجلال ويضعها على منضدة مغطاة بالقماش، جرى اعدادها مسبقاً، حتى يتمكن جميع الحاضرين في الاحتفال من مشاهدتها والنظراليها. ثم يركب الجميع جيادهم وقد تصدّرهم أغا دار السعادة والى جواره الكتخدا بك حاملاً المفاتيح في الصينية الفضية فيدخلون القصر من الباب الهمايوني (في قصر طوب قابي)، ومنه الى الباب الأوسط حيث ينزلون هناك عن خيولهم، ويقوم الكتخدا بك بتسليم المفاتيح في صينيتها الفضية مرة أخرى الى أغا دار السعادة منتظراً وصول المفاتيح الى الدائرة المعروفة باسم (غرفة البردة الشريفة) أو في مكان آخر من القصر. وعند الوصول الى باب السعادة يعلن السلطان عن استقباله لأغا دار السعادة ويقبل المفاتيح ثم يجلس على كرسي العرش الذي وضع له هناك ويمر من أمامه للتهنئة: رجال الدولة وأغوات الأندرون (القائمون على ادارة شئون البلاط العثماني) وأغوات الانكشارية (أي كبار قوادها) والعلماء ورؤساء البوابين (أي رجال الحرس السلطاني والمشرفون على دخول وخروج الناس من والى القصر) وأغوات الركاب (وهم رجال المعية السلطانية الذين كانوا يسيرون في المواكب الى جوار السلطان)، كل حسب ترتيب وظيفته وتبعاً لنظام البروتوكول.

وهذه المسيرة التي تصور لنا طريقة وصول المفاتيح الى قصر طوب قابي كانت تبدأ في بعض الاحيان من أماكن أخرى ايضاً. فقد كانت المفاتيح تصل أحياناً الى الميناء المعروف بإسم (وزير إسكله سي) أي ميناء الوزير حيث تبدأ مسيرة الاحتفال من هناك. كما نفهم كذلك أن المفاتيح كانت تأتي أحياناً أخرى الى جامع السلطان أحمد الشهير فيبدأ الموكب من هناك، حيث ينطلق من ساحة الجامع متوجهاً الى شارع (ببيكخانه) ثم يصعد منه الى شارع ديوان (يولي)، وعند وصوله الى النصب التذكاري البيزنطي المعروف بإسم

(ديكيلي طاش) ينزل من ناحية (الصدفجية) ثم الى (التسترجية) فيدخل الى جامع بايزيد من باب يعرف باسم (بوغدايجيلر) ثم يمر من ناحية (القزانجية) حتى باب السراي القديم، فيعبر من أمامه الى خان الوالدة، ثم ينزل الى سوق محمود باشا متوجهاً منه الى (المنجنة)، ثم الى حي جغال أوغلى فينزل الى أسفل، ليمر من أمام الجوسق المعروف بإسم (آلاي كوشكي)، ثم يميل من ركن جامع (زينب سلطان) الى اياصوفية ثم من أمام باب (شكرجي) الى الساحة المعروفة باسم (سراي ميداني) ثم يدخل الى قصر طوب قابي من الباب الهمايوني متوجهاً من ناحية الباب الأوسط، حيث ينزل الجميع من على جيادهم، وعلى هذه الصورة كانت تتاح لحريم القصر فرصة مشاهدة الموكب من الجوسق المذكور.

وفي عام ١٢٣٤هـ/١٨١٨ ـ ١٨١٩م عادت مكة المكرمة مرة أخرى الى الادارة العثمانية فأمرالسلطان محمود الثاني آنذاك بإقامة احتفال كبير لاستقبال المفاتيح القادمة من الأراضي الحجازية، فخرج الموكب هذه المرة من مسجد أبي أيوب الانصاري.

وجاء في وثيقة أخرى تحمل تاريخ ١٢٢٨هـ/١٨١٣م أن المفاتيح القادمة من مكة حملها الى استانبول كامل اسماعيل باشا. بينما جاء في وثيقة أخرى كذلك بخصوص المفتاح المحفوظ في دائرة البردة الشريفة في قصر طوب قابي داخل كيس مشغول بالقصب أرسله أمير مكة الى استانبول عام ١٠٣٤هـ/١٦٣٣م على أيام السلطان مراد الرابع. وكان ذلك المفتاح وضع بجانب صندوق السنجق الشريف ليصاحبه في بعض الحملات العسكرية، وقد استخدمه السلطان مراد الرابع لأول مرة في ذلك الغرض في حملته على بغداد، ثم حفظ بعد العودة في خزانة الغرفة الخاصة المعروفة في القصر بإسم (خاص أوده). ثم خرج نفس المفتاح مرة ثانية عام ١٠٩٤هـ/١٦٨٣م في حرب العثمانيين على النمسا، وذلك باقتراح من الدفتردار وتصديق من السلطان.

وتتحدث إحدى الوثائق ايضاً عن تنظيم موكب المفتاح، وتذكر المشاركين في الحفل، والملابس التي لبسوها، مما يدل على مدى عناية السلاطين العثمانيين بذلك الموكب ومدى الأهمية التي حظي بها كغيره من الاحتفالات الأخرى التي كانت تقام بمناسبة ارسال الصرّة والمحمل الشريف الى الأراضي الحجازية. وقد جرى تنظيم تلك المواكب والاحتفالات بشكل أكثر دقة وعناية، وخاصة عندما دخلت الدولة العثمانية مرحلة ضعفها. وتشير المصادر التاريخية الى أن هذه المواكب والاحتفالات نظمت عدة مرات على أيام السلطان محمود الثاني، فقد كانت ترمز، بل وتؤكد على أن السلاطين العثمانيين هم حكام مكة والمدينة وخلفاء المسلمين. وكان قسم هام من المفاتيح القادمة ـ بطرق شتى الى متحف سراي طوب قابي ـ يعرض حتى أيام الحرب العالمية الثانية في القسم المعروف بإسم قسم (الخزينة) اما اليوم فهي تعرض في قسم الأمانات المباركة وقسم الخزينة معاً مع بقية المقتنيات الأخرى.

ولأجل الاطلاع على معلومات مفصلة عن بناء الكعبة وتاريخها وعمل الأبواب والأقفال لها والاهتمام بها في العصور السابقة للاسلام وفي عصر صدر الاسلام وفي العصر الأموي نلفت الانتباه الى مصنفات المؤرخين القدامى الذين كتبوا بإسهاب عن هذا الموضوع أمثال الطبري والأزرقي وابن اسحاق وابن هشام وغيرهم.

وفي العصر العباسي، كان يحدث أن يشترك الخليفة في القافلة التي تسير من بغداد لأداء فريضة الحج، وهكذا كان يفعل هارون الرشيد وغيره من الخلفاء العباسيين، اذا ما خرجوا للحج، ويتضح من صور وكتابات المفاتيح التي ترجع الى أواخر العصر العباسي ـ من هذه المجموعة ـ أن أولها يرجع الى زمن المستنجد بالله (٥٥٥هـ/١٦١٠م)، كما ترجع ثلاثة أخرى الى زمن أبي العباس الناصر (٥٧٥ ـ ٦٢٢هـ/ ١١٨٠ ـ ١٢٢٥م). أما آخر مفاتيح هذه المجموعة العباسية فيرجع الى زمن المستعصم بالله ٦٢٢هـ/١٢٢٥ أي آخر عهد الخلافة العباسية ببغداد. ومن الملاحظ أن استخدام الذهب على وجه الخصوص في الاصلاحات والترميمات الواسعة التي حدثت في الكعبة في العهد العباسي زمن الخليفة المتوكل. فالمعروف أن اسحاق بن سلام الصائغ عمل في الكعبة وغيرها من المباني الهامة في الفترة بين رجب ٢٤١هـ/٨٥٦م وشعبان ٢٤٢هـ/٨٥٦م.

وقد زار ابن جبير الكعبة عام ٥٧٩هـ/١١٣٨م وتحدث في رحلته عن بابها وأفاض بمعلومات كثيرة حول الموضوع. إذ ذكر ان الباب بعرض ثمانية أشبار وبارتفاع ثلاثة عشر شبراً، وأنه من الفضة ومطلي بالذهب. كما يضيف أنه يطل على الجهة الشرقية وله حلقتان من الفضة. وتدلنا النقوش الكتابية على الرخام الموجود في الحجر والتي عملت بامر ابي العباس أحمد الناصر عام ٥٧٦هـ/ ١١٨٠م أنه أحدث بعض التجديدات في الكعبة. ويشير أحد المفاتيح الموجودة الى ذلك التاريخ. وهذا أيضاً يثبت أن المفتاح جرى تجديده أثناء تلك التجديدات. والمعروف أن الخليفة الناصر كان في سعي دائم من أجل وحدة العالم الاسلامي ولكنه لم ينجح في ذلك.

أما في العهد المملوكي فقد استنّ المماليك لأول مرة سنّة ارسال المحمل بكسوة الكعبة الى مكة. فكان أول من أرسل المحمل منهم هو السلطان الظاهر بيبرس (٦٥٨ ـ ٦٧٦هـ/ ١٢٦٠ ـ ١٢٧٧م). والمعروف أن المحمل كان يذهب في موكب خاص وأول مفتاح يرجع الى ذلك العهد في المجموعة هو المفتاح الذي أرسله الظاهر بيبرس، ويمكننا القول إنه أرسل مع أول محمل للكعبة.

ولما دخل العثمانيون مصر جرى خلفاؤهم على تلك السنّة، الا أن سلاطينهم قبل انتقال الخلافة اليهم كانوا يهتمون بمكة والمدينة، وروي أنهم أرسلوا الصرّة اليهما، الا أن مفاتيح وأقفال الكعبة لم ترسل الا من السلطان بايزيد الثاني.

وعدم وجود مفتاح أو قفل يرجع الى السلطان سليم الأول أمر يسترعي الانتباه، الا أنه يمكن القول أن المفاتيح المرسلة من قبل هذا السلطان لم تصل الينا لسبب ما، إذ لا يمكن لسلطان سلمت اليه مفاتيح الكعبة عقب دخوله مصر ان لا يكون أرسل هو الآخر قفلاً أو مفتاحاً الى الكعبة.

أما في عهد السلطان سليمان القانوني (٩٢٦ ـ ٩٧٤هـ/ ١٥٢٠ ـ ١٥٦٦م) فقد بلغه أن سقف الكعبة تداعى للسقوط، وأن الميازيب يلزم تجديدها، وكان قد عملها الوالي العثماني في مصر (مير أحمد) من معدن آخر غير الذهب والفضة، فأمر السلطان سليمان القانوني أن يصنع الميزاب من الفضة ويُستبدل بالقديم. أما الميزاب الذي أمر يصنعه والي مصر (مير أحمد) فقد جيئ به الى استانبول حيث حفظ في خزانة الدولة. وفيما يتعلق بباب الكعبة فقد ذكرت المصادر، وهي تتحدث عن الترميمات التي جرت عام ١٠٣٩هـ، أن الباب الذي أمر السلطان سليمان القانوني بصنعه قبل ذلك من الذهب والفضة قد وضع في مكانه من الكعبة مرة ثانية. كما يوجد ضمن المجموعة قفل من الفضة يرجع الى نفس السلطان ويحمل تاريخاً يسبق وفاته بعام واحد، وهو أول قفل فضي في المجموعة.

ويضم القسم الثالث من الرسالة المعروفة بإسم (رسالة معمارية) التي تتحدث عن حياة رئيس المعمارين التركي محمد أغا معلومات عن أعمال ذلك المعمار وعن ترميم الكعبة في عهد السلطان مراد الثالث (٩٨٢ ـ ١٠٠٣هـ/ ١٥٧٤ ـ ١٥٩٤م). فقد بلغ السلطان خبر حاجة الكعبة للترميم، فأرسل المعمار سنان اليها عام ١٥٩٠، فقام بتفحص حالتها ثم وضع لها الرسم والخطة وعاد الى استانبول. غير أن التحفظ من القيام بترميمات في الكعبة حال دون تحقيق المطلوب لترميمها ولم تتعد تلك المحاولات مرحلة الاعداد.

وبعد ذلك ساءت حال الكعبة وأوشك بناؤها على الانهيار فقام شيخ الاسلام صُنع الله أفندي بإبلاغ السلطان أحمد الأول بذلك، وأشار عليه بضرورة تغيير ميزابها ونطاقها. وعليه كلف السلطان أحمد الأول المعمار محمد أغا بترميم الكعبة. فقام ذلك المعمار، حسب الخطة التي رسمها قبل ذلك المعمار سنان، فجدد الميزاب والنطاق، وبعد أن عرضا في احتفال كبير في مزرعة داود باشا أرسلا الى الكعبة، ووضعا في مكانيهما، كما تشير المصادر الى أنهم أرسلوا منبراً عالياً للمسجد النبوي وثلاثة مفاتيح للحجرة المطهّرة.

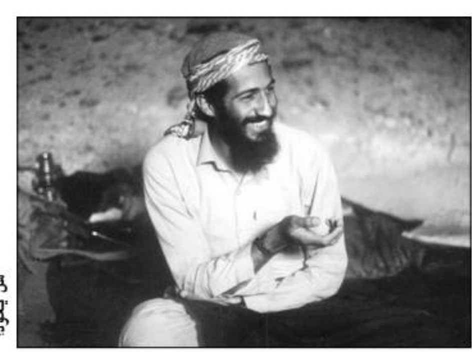
كي لا يعود ابن لادن مرة أخرى!

محمد عبداللطيف آل الشيخ

يبدو أن حربنا الداخلية على الإرهاب قد بدأت تأتي أكلها أسرع مما كنا نتوقع. وهذا بكل واقعية يُحسبُ إنجازاً ونصراً حقيقياً للسلطات الأمنية في المملكة وللقائمين عليها والتي تعاملت مع هذه الظاهرة بحزم من جهة، ومن جهة أخرى بروية وحصافة. وكنا نعلم منذ البداية ان الإرهاب ليس سوى مرض طارئ على مجتمعنا، وهو لا يسقط دولاً، ولا يهز استقرار المجتمعات على المدى الطويل، فضرره في النهاية هو ضرر إعلامي أكثر مما هو ضرر حقيقي. وكنا نقول ونردد ونؤكد ان المهم ليس هزيمة هذه الظاهرة، فهي مهزومة حتماً، إنما المهم ان نستوعب الدرس، وأن نتعامل من الآن فصاعداً مع ظواهر التعصب والتشدد الديني بلجمها ومحاصرتها وتطويقها لا بالتساهل والتسامح معها. كما يجب ان نعترف ان تعاملنا مع ظاهرة (جهيمان) بالتنازلات هو الذي أفرز ظاهرة ابن لادن فيما بعد، وكذلك ظاهرة الانتهازيين الصحويين، كما أشار إلى ذلك سمو الأمير خالد الفيصل في لقائه مع قناة (العربية).

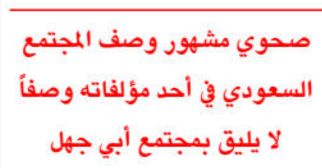
صحيح ان (تثوير الإسلام السني) سياسياً كان ظاهرة عالمية لم تقتصر على المملكة فحسب، وإنما شملت العالم الإسلامي، بل وغير الإسلامي أيضاً، إلا أنها في المملكة كانت أعلى صوتاً وأعمق تأثيراً وأوسع انتشاراً، فلم يكن صدفة - إطلاقاً - ان معظم انتحاريي ١١ سبتمبر مثلاً سعوديون. كما ان كل المؤشرات تقول ان أغلب مجاهدي العرب في أفغانستان والبوسنة والهرسك وربما الشيشان أيضاً هم من السعوديين. والسعودية كتعداد سكاني - كما هو معروف - ليست الأعلى من بين الدول العربية، ومع ذلك نجد أن السعوديين هم دائماً يشكلون رقماً أعلى في كل ما يمت للعنف والجهاد بصلة. هذه مؤشرات لا بد ان نقف عندها طويلاً، وان نعترف بها، وان نبحثها بعمق وجدية لكي نضمن عدم تكرارها مرة أخرى.

وفي تقديري أننا تساهلنا كثيراً مع أولئك الدعاة الذين يتسمون (بالصحويين)، فتجرؤوا على حض الشباب على التمرد على الدولة وعلى الشرعية، وبالغوا في نقد المجتمع وتسفيهه وتجهيله إسلامياً، بل وتكفيره في بعض الأحايين، وكانوا حينما يتحدثون عن أوضاعنا الداخلية كأنهم يتحدثون عن دولة لا تمت للإسلام بصلة.



هل يعود؟

فها هو أحدهم، وهو من أساطينهم، يخرج شريط كاسيت يوجهه بصراحة ومباشرة إلى رجال الأمن، يدعوهم فيه جهاراً نهاراً إلى التمرد، ورفض الأوامر، والانصياع الى فكره الذي يعتبره دون غيره هو الإسلام(!!)، سماه: (رسالة إلى رجل الأمن)، ومع ذلك بقي بعيداً عن المساءلة. أما الآخر، وهو صحوي مشهور أيضاً، فقد وصف المجتمع السعودي في إحدى مؤلفاته وصفاً لا يليق بمجتمع أبي جهل فكيف بمجتمعنا، يقول بمنتهى الجرأة: (لقد ظهر الكفر والإلحاد في صحفنا (كذا)، وفشا المنكر في نوادينا، ودُعي إلى الزنا في إذاعتنا وتلفزيوننا، واستبحنا الربا، حتى ان بنوك دول



صحوي مشهور وصف المجتمع السعودي في أحد مؤلفاته وصفاً لا يليق بمجتمع أبي جهل

الكفر لا تبعد عن بيت الله الحرام إلا خطوات معدودات.

أما التحاكم إلى الشرع – تلك الدعوى القديمة– فالحق انه لم يبق للشريعة عندنا إلا ما يُسميه أصحاب الطاغوت الوضعي الأحوال الشخصية (كذا)، وبعض الحدود التي غرضها ضبط الأمن (ومنذ أشهر لم نسمع شيئاً منهم عن حد أقيم)، ومع ذلك وضعنا الأغلال الثقيلة على الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وصفدنا الدعوة والموعظة بالقيود المحكمة، وهذا من استحكام الخذلان وشدة الهوان ومن يهن الله فما له من مكرم)... هذا كلامه نقلته بالنص، والسؤال البسيط الذي يجب ألا نتجاوزه ونجيب عليه ونحن نتعامل مع هذه الظاهرة هو: إذا سمع مراهق لم يتعد عمره الثامنة عشرة مثل هذه الأقوال، ومثل هذه الأحكام، ومثل هذه التخريجات، ثم ثار وتطرف وتعصب، وخرج على الدولة وعلى شرعيتها بحجة أنها خارجة عن الإسلام –كما يقول هذا الشيخ– ألا يعتبر قائل مثل هذه الأقوال محرضاً له على الخروج، ومشاركاً معه في الجريمة؟.

قد يقول قائل: إن هؤلاء الصحويين تراجعوا عن مثل هذه (المزايدات) بعدما رأوا أثرها وخطرها وما انتهت إليه ماثلاً أمام أعينهم، ولكن، لو ان ذلك صحيحاً، لأعلنوا جهراً، وعلى رؤوس الأشهاد، ودون أية مواربة، رجوعهم إلى الحق دون الاكتراث بانعكاسات تلك الاعترافات على مواقفهم وقيمهم أمام مريديهم؟. هذه مواقف العلماء الحقيقيين أيها السادة.

إننا ونحن - على ما يبدو - نشهد نهاية حقبة الإرهاب، أجد أننا وبكل صراحة في أمس الحاجة إلى فهم البواعث التي أوصلتنا إلى هذه الظاهرة كي نمنع تكرارها، ويأتي على رأس قائمة هذه الأسباب أو البواعث (تساهلنا) مع كل من رفع شعار الدعوة للإسلام، وتمترس بقال الله وقال رسوله، حتى وان كان يدعو إلى فكر الخوارج، ومن دون ان نقول للمخطئ أخطأت وللمحسن أحسنت، ومن دون ان نتصارح قبل ان نتصالح، ومن دون ان نتحاسب على هذا الأساس ومن هذه المنطلقات، سنظل بعيدين عن علاج ظاهرة الإرهاب، كما يجب ان تكون المعالجة، وستبقى هذه الظاهرة مثل المرض العضال الفتاك، يكمن حتى يضعف الجسم، ليعود نشاطه من جديد.

الجزيرة ٢٠٠٤/٨/١

عبد الرحمن بن يحي بن علي المعلمي

(١٣١٣هـ - ١٣٨٦هـ)

عبد الرحمن بن يحي بن علي بن أبي بكر المعلمي العتمي، اليماني، ثم المكي.

ولد بقرية (المحاقرة) من عزلة (الطفن) من مخلاف (رزاح) من ناحية (عتمة) في اليمن. كفله والده، وكان من خيار تلك البيئة، وهي بيئة متدينة صالحة، ثم قرأ القرآن على رجل من عشيرته، وعلى والده، قراءة متقنة مجودة، وقبل أن يختم القرآن ذهب مع والده الى بيت (الريمي) حيث كان أبوه يعلم أولادهم ويصلي بهم. ثم سافر الى الحجرية حيث كان أخوه الأكبر محمد بن يحي رحمه الله كاتباً في محكمتها الشرعية، وأدخل في مدرسة حكومية كان يعلم فيها القرآن والتجويد والحساب واللغة التركية، فمكث فيها مدة، ومرض مرضاً شديداً، فحوّله أخوه الى بيت أرملة هناك فمرضته حتى شفاه الله، ثم جاء والده الى الحجرية وسأله عما قرأه فأخبره، فقال له: والنحو؟ فأخبره أنه لم يقرأ النحو، لأنه لا يدرّس في المدرسة، فكلم أخاه وأوصاه بقراءة النحو، فقرأ عنده شيئاً من (شرح الكفراوي) على (الآجرومية) نحو أسبوعين، ثم سافر مع والده.

ثم اتجهت رغبته الى قراءة النحو فاشترى بعض كتب النحو، فلما وصل بيت الريمي، وجد رجلاً يدعى أحمد بن مصلح الريمي، فصارا يتذاكران النحو في عامة أوقاتهما مستعينين بتفسيري الخازن والنسفي. وأخذت معرفته تتقوى حتى طالع المغني لابن هشام نحو سنة، وحاول تلخيص بعض فوائده المهمة في دفتر، وحصلت له ملكة لا بأس بها.

ثم ذهب بلده (الفطن) ورأى والده أن يبقى هناك مدة ليقرأ على الفقيه أحمد بن محمد سليمان المعلمي، وكان متبحراً في العلم فلازمه ملازمة تامة، وقرأ عليه الفقه والفرائض والنحو، ثم عاد الى بيت الريمي، وانكبّ على كتاب (الفوائد الشنشورية في الفرائض) يحل مسائله، ويعرض مسائل أخرى، ويحاول حلها ثم امتحانه وتطبيقها. وقرأ (المقامات) للحريري، وبعض كتب الأدب، فولع بالشعر فقرضه، فجاء أخوه من الحجرية فأعجبه تحصيله في النحو والفرائض، ثم استقدمه بعد عودته الى الحجرية فسافر إليها، وبقي هناك مدة يستفيد فيها، إلا حضوره مجالس يتذاكر فيه الفقه، ثم رجع الى (عتمة) وكان القضاء قد صار الى الزيدية، وعين الشيخ علي بن مصلح الريمي كاتباً للقاضي، فأنابه السيد علي بن يحي بن المتوكل، وكان رجلاً عالماً فاضلاً معمراً إلا أنه لم يقرأ عليه، ولا أخذ عنه إجازة. ثم عين بعده القاضي السيد محمد بن علي الرازي، وكتب عنده مدة.

له إجازة من صدر شعبة الدينيات وشيخ الحديث في كلية الجامعة العثمانية بحيدر آباد الدكن الشيخ عبد القدير محمد الصديقي القادري، قال فيها بعد البسملة والحمد لله والصلاة على النبي الأعظم صلوات الله عليه: (إن الأخ الفاضل والعالم العامل الشيخ عبد الرحمن بن يحي المعلمي العتمي اليماني قرأ عليّ من ابتداء صحيح البخاري وصحيح مسلم، واستجازني ما رويته عن أساتذتي، ووجدته طاهر الأخلاق طيب الأعراق، حسن الروية، جيد الملكة في العلوم الدينية، ثقة عدلاً، أهلاً للرواية بالشروط المعتبرة عند أهل الحديث، فأجزته برواية صحيح البخاري وصحيح مسلم وجامع الترمذي، وسنن أبي داوود وابن ماجة والنسائي والموطأ لمالك رضي الله عنهم - بتاريخ ١٣ القعدة ١٣٤٦هـ).

في عام ١٣٢٩ هـ، ارتحل الشيخ عبد الرحمن المعلمي الى جيزان والتحق في خدمة السيد محمد الإدريسي أمير عسير، فولاه رئاسة القضاة، ولما ظهر له من ورعه وعلمه وزهده وعدله لقبّه بشيخ الإسلام، وكان الى جانب القضاء يشتغل بالتدريس، ومكث معه حتى توفي الإدريسي سنة ١٣٤١هـ، فارتحل المعلمي الى عدن ومكث فيها سنة مشتغلاً بالتدريس والوعظ.

وبعد ذلك ارتحل الى الهند، وعيّن في دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن، مصححاً لكتب الحديث وما يتعلق بها وغيرها من الكتب في الأدب والتاريخ.. وبقي في الهند مدة، ثم سافر منها الى مكة المكرمة، ووصل اليها في سنة ١٣٧١هـ. وفي العام التالي سنة ١٣٧٢هـ، عيّن أميناً لمكتبة الحرم المكي الشريف، حيث بقي فيها يعمل بكل جد وإخلاص في خدمة روادها المدرسين والطلاب، حتى أصبح موضع الثناء العاطر من جميع رواد المكتبة على جميع طبقاتهم، بالإضافة الى استمراره رحمه الله بعد أن أدى صلاة الفجر في المسجد الحرام، وعاد الى المكتبة حيث كان يقيم فيها، وتوفي على سريره.

من مؤلفاته: طليعة التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل؛ رسالة في مقام إبراهيم وهل يجوز تأخيره؛ الأنوار الكاشفة بما في كتاب أضواء على السنّة من الزلل والتضليل والمجازة؛ محاضرة في كتب الرجال وأهميتها، ألقيت في افتتاح دائرة المعارف بالهند سنة ١٣٥٦هـ؛ التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل، في مجلدين؛ إغاثة العلماء من طعن صاحب الوراثة في الإسلام؛ تنزيه الإمام الشافعي من طعن الكوثري؛ كشكول؛ رسالة في تفسير قوله تعالى: (ولقد فتنا سليمان وألقينا على كرسيه جسداً)؛ أسئلة وأجوبة البيع؛ رسالة في قوله تعالى: (وآتوا اليتامى أموالهم)؛ رسالة في التعقيب على العلم عبد الحميد الفرايضي؛ مجموع رسائل في الإجتهاد والتقليد؛ أصول ينبغي تقديمها؛ رسالة حول سير النبي صلى الله عليه وسلم في حجّة المشاعر؛ رسالة في توسعة المسعى بين الصفا والمروة؛ فلسفة الأعياد وحكمه في الإسلام؛ كلام في مسألة الطلاق في القرآ ن والسنّة؛ كتاب العبادة؛ رسالة حول قوله تعالى: (وما كنا معذبين)؛ رسالة في هل للجمعة سنة قبلية في سبب تسمية الجمعة؛ قيام رمضان؛ رسالة في القبلة وقضاء الحاجة؛ رد على أحد المعاصرين الشارحين لسنن الترمذي؛ رسالة في شأن البناء على القبور؛ رسالة في بحث صلاة الرجل الفجر.

مصادر:

- ترجمة المؤلف في التنكيل، جـ١، ص٩، ومجلة الحج جـ١٠، في ١٣٨٦/٤/١٦هـ، ص ٦١٧-٦١٨، وجـ١١ في جمادى الأولى سنة ١٣٨٦هـ.
- الزركلي، خير الدين. الأعلام، جـ٣، ص ٣٤٢، طبعة أخيرة.
- سلطان، محي الدين. علماء العربية ومساهماتهم في الأدب العربي من ١٢٦٤هـ الى ١٣٦٧هـ. رسالة قدمها لنيل شهادة الدكتوراة في العربي، تحت إشراف البروفيسورة سيدة مهر النساء بالقسم العربي. سابقاً مديرة وسكرتيرية دار المعارف، الجامعة العثمانية بحيدر آباد - الهند، ص ٤٧٢.
- بالي، هدى بنت خالد بن إبراهيم. عبد الرحمن المعلمي وجهودة في السنة. رسالة (ماجستير) مقدمة الى قسم الدراسات الإسلامية في كلية التربية للبنات بمكة المكرمة، تحت إشراف د. علي عبد الفتاح علي، ١٤١٠هـ.

المعتقلون الإصلاحيون لا يحتاجون الى عفو بل الى العدالة

فعلاً.. فإن المعتقلين الإصلاحيين لا يحتاجون الى مكرمة من الملك أو ولي عهده أو غيرهما ليعفوا عنهم. فالإعتقال من أساسه باطل، وهو اعتقال سياسي، والتهم سياسية، لا دخل لها بجناية محددة، والإتهامات في مجملها فاسدة باطلة لم يقدم الإدعاء عليها دليلاً واحداً في لائحته.

ما يحتاجه المواطن السعودي العادي، كما الإصلاحي المعتقل في السجن الصغير او الكبير، هو تحقق العدالة في كل الأمور، وهو ما دعت اليه عرائض الإصلاحيين، والتي تحوّلت بقدرة قادر الى تهمة في زمن الإصلاح السعودي العجيب.

حتى بعد الإعتقال غير المنصف فإن العدالة تقضي محاكمتهم بصورة علنية، وأن يصدر الحكم غير متأثر بوزير الداخلية وما يريده.

لقد دعا مشكوراً الدكتور أحمد الربعي في مقالة له في الشرق الأوسط (٨/١١) الى (إصدار عفو عن المتهمين الثلاثة) وقال أن ذلك (سيكون لمصلحة الجميع، وسيعطي فرصة للتأكيد على مبدأ الحوار الوطني). وقال بأن تهمة (زعزعة الوحدة الوطنية هي بالتأكيد تهمة فضفاضة وتحتمل الكثير).. ورأى ان القضية في مجملها تتعلق (باجتهادات يمارسها البشر في كل المجتمعات فيصيبون ويخطئون).

والحقيقة فإن المعتدي وبشكل واضح لا غبار عليه هي السلطة ممثلة في وزارة الداخلية، ولا أدلّ على ذلك الإتهامات الغريبة التي لا يعضدها دليل، وبقاء المعتقلين خمسة أشهر بدون محاكمات، والتضييق على المعتقلين في السجن خلافاً لكل المواثيق والأعراف الدولية، فضلاً أن يأتي ذلك من دولة ترفع لواء الإسلام، وتعلن الإصلاح، وتنشيء جمعية وطنية لحقوق الإنسان!

الإصلاحيون يحتاجون الى معاملة عادلة، لا مكرمة ملكية.. ومقتضى العدالة أن يطلق سراحهم ويعتذر إليهم، وأن يعوضوا عما لحق بهم، لا أن تتكرم سلطات القمع بإطلاق سراحهم بعد سجن خمسة أشهر على الأقل. ولا أن يطلق سراحهم بشروط عدم الكلام وعدم المطالبة بحقوق المواطنين الأولية، ولا أن يرافق العفو المفترى إن تم، سحب جوازات سفرهم، والإستمرار في إبعادهم عن وظائفهم كما حدث لزملائهم، وكما حدث لبعضهم أيضاً حتى وهم داخل السجن.

لقد دفع الإصلاحيون ثمناً باهظاً حتى الآن، وإذا كانت وزارة الداخلية ووزيرها بالتحديد يشعران بنزعة انتقامية ضدهم، فيفترض أن تكون الإعتقالات قد شفت صدورهم من الغيظ! وهو غيظ أعمى الأمراء عن حقيقة أن البلاد بحاجة الى إصلاح، ومع زعمهم القيام بإصلاح، فإنهم يتهمون الإصلاحيين بأنهم ضد الإصلاح!

كلام غريب وعجيب!

وأعجب منه اتهام الإصلاحيين بأنهم يدعون الى العنف! وأنهم ضد الوحدة الوطنية! مع أن عناوين العرائض يفضح هذه الإفتراءات.

ها هم الإصلاحيون قد اعتقلوا فماذا جنت السلطة من ذلك؟

لقد توقفت المسيرة!

ربما لبعض الوقت!

هل توقف العنف؟!

ربما لبعض الوقت!

هل نجت الدولة من الكوارث التي تنتظرها وصارت أقرب الى الإستقرار؟

كلا.. فالخوف زاد، والفاصلة بين المواطن والعائلة المالكة كسلطة سياسية اتسعت بشكل مخيف.

ماذا سيحدث إذا انتفت آمال الإصلاح؟

هل هناك غير السيف الأملح ليشهر بوجوههم، كما يريدون هم؟!

سيخرج الإصلاحيون عاجلاً أم آجلاً..

وسيخرجون كباراً وزعماء! ومن حضر قاعة المحاكمة وشاهد ما يجري عن كثب يؤكد ذلك.

لقد مضى ذلك الزمن الذي يعتقل فيه نايف مخالفية بالتهمة والظنّة، فلا أحد يعلم، ولا أحد يتحرك، بل ينفر الأقرباء قبل الأباعد عن الضحية!

ذاك زمنٌ ولّى.

ولربما كان خيراً أن اعتقل زعماء الإصلاح، فقد كان ذلك تمحيصاً لهم وتوضيحاً للجمهور كيف هي العقلية الملكية، وصناعةً سريعة للرمز الوطني الذي غاب عن الساحة واحتله الجهلة صغاراً وكباراً من الأسرة الحاكمة.

الإصلاحيون سيعودون الى قواعدهم سالمين كباراً ورموزاً شامخة، سترفد حركة الإصلاح بعنفوان جديد.

أما الأمراء، فلم يعذرهم في فعلهم أقرب المقربين إليهم. ولم يصدق اتهاماتهم حتى الأطفال.

ومن حق الجميع أن يقارن اليوم كيف أن العائلة المالكة ومن رمزها الأول تعلن عفوها عن الإرهابيين والقتلة والمجرمين، في حين يعتقل دعاة الإصلاح لمجرد كتابة عريضة تطالب بالتغيير السلمي تفادياً للعنف ومنعاً لتدخل الأجانب وحفاظاً على وحدة الدولة، وتالياً تعزيزاً لسلطة الأمراء على رأس الحكم بدون تغوّل ولا استبداد ولا استئثار بخيرات البلاد.

الإصلاح ينقذ العائلة المالكة، وهي لا تريد أن تنقذ.

ولكن من يدري.. قد يتطور الإصلاح الى إزالة الحكم الملكي من جذوره.



الحجاز على الانترنت

http://www.alhijazi.org
http://www.alhejazi.org



صور متنوعة لمفاتيح الكعبة المشرَّفة